وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت/الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـ:

دور المحامين الجزائريين في الجمعية الجزائرية (1948-1956م)
(مصباح صالح، شكال علي وساطور قدور) نماذجا

من إعداد الطالبتين:
ثوامرية شيماء
مسلم أمال

الأستاذ المشرف:
د.ة. حمري ليلى

لجنة المناقشة		
أ.د.ة. لزغم فوزية	جامعة تيارت	رئيسا
د.ة. حمري ليلى	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
أ.د.ة. حباش فاطمة	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: (1445-1446هـ / 2024-2025م)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم:

قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: 11]

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة

"**د. حمري ليلى**" التي لم تبخل بعلمها، ولا بتوجيهاتها القيمة

نهديك هذا العمل المتواضع، عرفانا لما قدمته لنا من

دعم وصبر، وإيمان بقدرتنا على إنجازه

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء الهيئة التعليمية على مستوى

جامعة ابن خلدون لما بذلوه من جهود قيمة أمثال د. كرطالي نور

الدين وكذلك الموظفين الإداريين والعاملين بمكتبة الجامعة

خلال سنوات الدراسة بها.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم:

قال الله تعالى﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[النحل: 53]

الحمد لله أولا وأخرا، ظاهرا وباطنا، فهو الموفق والمعين

إلى عائلتي العزيزة

إليكم يا من كنتم السند والدافع في كل خطوة

إلى والدي الكريمين شكرا لصبركما وتشجيعكما الذي لا ينضب

وإلى إخوتي وأخواتي أنتم النور الذي يضيء أيامي

أهدي هذا العمل ثمرة تعبكم كما هو ثمرة جهدي فانتم شركاء النجاح

ولا يسعني إلا أن أقول شكرا من القلب ودمتم فخرا لا ينتهي

"مسلم أمال"

الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق سهلا فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلّغنا النهايات بفضله وكرمه

أهدي نجاحي إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى أبي النور الذي أنار دربي والذي بذل جهد السنين من أجل نجاحي

أبي رحمه الله

أكملت طريقنا الذي بدأناه سويا لأصل له بدونك

وإلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى الداعمة الأولى في حياتي أمي حبيبتي وجنتي

أهدي تخرجي إلى من ساندوني عند ضعفي ولطالما كانوا الظل لهذا النجاح إخوتي وأخواتي

"ثوامرية شيماء"

قائمة المختصرات

المختصرات بالعربية	
تر	الترجمة
ج	الجزء
ص	صفحة
ط	طبعة
ط خ	طبعة خاصة
ع	عدد
م	ميلادي
مج	مجلد
هـ	هجري
ج.ع.م.ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المختصرات بالفرنسية	
المختصر	المعنى
J.O.A	الجريدة الرسمية للجزائر (Journal officiel de l'Algérie)
ANEP	Agence national d'édition et de publicité Algérie الوكالة الوطنية الجزائرية للنشر والإعلان
UDMA	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (Union Démocratique du Manifeste Algérien)
MTLD	حركة انتصار الحريات الديمقراطية (Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques)
FLN	جبهة التحرير الوطني (Front de Libération Nationale)
C.P.A	صندوق التوفير والاحتياط (Caisse de Prévoyance et d'Assurance)

Opus Citatum	OP-CIT
Dossier	DOSS
Ibidem	Ibid
بلديات(Possessions Européennes)	P.E
ملفات الأرشيف(Cabinet)	CAB

مقدمة

مقدمة

جاءت أحداث 08 ماي 1945م كنقطة فصل وتحول في تاريخ الجزائر حيث كشفت بوضوح عن وحشية الاستعمار الفرنسي ورغبته في قمع أي تحرك للجزائريين نحو تحقيق الاستقلال، وعلى الرغم من الوعود الفرنسية بالإصلاح جاء دستور 20 سبتمبر 1947م ليكرس هيمنة المستعمر ويحبط أمال الجزائريين في تقرير مصيرهم، وفي ظل هذه الظروف برز إسرار وتمسك النخبة الجزائرية بأهدافها ومطالبها من خلال إعادة تشكيل الأحزاب واقتحمت المعترك السياسي الذي تمثل في انتخابات المجلس الجزائري، ومن هنا تولت شخصيات جزائرية مسؤولية الدفاع عن أبناء وطنهم وإيصال مطالبهم وقضاياهم عن طريق المجلس الجزائري منذ 1948م، وقد تشكلت الجمعية الجزائرية بعد انتخابات أفريل 1948م لاختيار ممثلين عن مناطق مختلفة في الجزائر وشاركت فيها كل الأحزاب الوطنية لتمثيل الجزائريين والأوروبية لتمثيل الأوروبين.

وقد اخترنا موضوع دور المحامين الجزائريين في الجمعية الوطنية 1948-1956م ساطور قدور، مصباح صالح، شكال علي نماذجا، والسبب الموضوعي يعود لأهمية الموضوع كونه دراسة تعرض لأول مرة ألا وهي إبراز دور فئة المحامين الجزائريين في هذا المجلس.

والأسباب الذاتية كانت كالآتي:

- رغبتنا في دراسة موضوع لم يكن لنا نصيب في دراسته من قبل لفهم كيفية تشكل الوعي الوطني في النخب القانونية آنذاك.
- رغبنا في التعرف على شخص هؤلاء.
- كيف طرح المحامين الجزائريين القضايا في المجلس الجزائري.

قد تمثلت أهمية موضوعنا هذا في التعريف بحقبة سياسة هامة من تاريخ النضال الوطني على يد نخبة الحقوقيين من المجتمع الجزائري، وكيف تولى هؤلاء الدفاع عن حقوق الجزائريين من خلال طرحهم لقضايا مختلفة ومتنوعة داخل المجلس.

ويطرح هذا الموضوع عدة تساؤلات، منها الرئيسية والفرعية أما الإشكالية الرئيسية فكانت كالتالي: **ما هو دور المحامين داخل المجلس وكيف كانت مناقشتهم وطرحهم للقضايا على مستوى المجلس الجزائري من 1948 إلى 1956م؟** لتتفرع الأسئلة الثانوية كالتالي:

- كيف كانت الحالة العامة للجزائر قبل تشكيل المجلس الجزائري؟
- ما هو مفهوم هذا المجلس؟ وما هي صلاحياته؟
- من هم المنتخبين المحامين الثلاثة (مصباح صالح، شكال علي وساطور قدور)؟ وما هي توجهاتهم السياسية؟ وما الذي ساهم في تكوينهم السياسي؟
- وما نوع القضايا التي طرحت من طرفهم؟ وهل تمكنوا من تمثيل منتخبيهم على مستوى هذا المجلس؟

انطلاقا من طبيعة الموضوع وما قادنا البحث إليه قد اعتمدنا على المنهج التاريخي لتتبع سير الأحداث وفق ترتيبها الزمني والسردي في سرد الأحداث والوقائع خاصة عندما تحدثنا عن الوضع العام للجزائر قبل تأسيس الجمعية الجزائرية إضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل الأسباب النتائج عندما عرضنا انتخابات المجلس الجزائري والمقارن ظهر في التطرق للمحامين الثلاثة لإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينهم.

بالنسبة للخطة فقد عرضنا موضوعنا في مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين يحتوي كل فصل على عدد من المباحث، وخاتمة وقائمة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع، حيث تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى وضع الجزائر العام قبل إنشاء المجلس الجزائري المنتخب من 1945 إلى 1948م وكان عبارة عن محطات كبرى، في المبحث الأول بعنوان "أحداث 8 ماي وانعكاساتها" والمبحث الثاني بعنوان "إصدار الدستور المنظم للجزائر 20 سبتمبر 1947م وانعكاساته على الحركة الوطنية" وقد شمل أسباب صدوره والمضمون والانعكاسات وردود الأفعال المختلفة منه، أما الفصل الأول كان بعنوان "التعريف بالمحامين" ومقسم إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول تحت عنوان "مصباح صالح" الذي شمل التعريف بمنطقة النشأة مولده تعليمه وتكوينه، نشاطاته ووفاته، وتابعنا بنفس المنهجية في المبحثين الثاني "شكال علي" والمبحث الثالث "ساطور قدور".

أما الفصل الثاني خصصناه للقضايا المطروحة من قبل المحامين الثلاثة في دورات المجلس الجزائري 1948-1956م، يندرج تحته مبحثين الأول بعنوان "انتخابات المجلس الجزائري" وتطرقنا فيه لانتخابات 1948-1951-1954م لتشكيل المجلس، والمبحث الثاني للقضايا المطروحة من طرف المحامين الثلاثة في مختلف المجالات السياسية، واقتصادية واجتماعية، دينية وثقافية، وفي النهاية خاتمة لحوصلة النتائج المتوصل إليها من خلال بحثنا.

ركزت الدراسات السابقة على تناول موضوع الجمعية الوطنية بصفة عامة، بينما يركز موضوع بحثنا الحالي على ثلاث شخصيات بارزة، والذين بدئوا مسارهم ضمن المحاكم والمحاماة ثم توجههم إلى السياسة ما جعلنا نرغب في أن نحيط الموضوع من كل جوانبه ولقد اطلعنا على دراسات تاريخية قيمة قدمت من أصحابها كأطروحات دكتوراه في التاريخ المعاصر أيضا، ومن بينها نذكر أطروحة الدكتوراه لحمري ليلى بعنوان الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، وأطروحة دكتوراه أخرى لـ بوقلقول عيسى التي جاءت بعنوان "النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956م"، ودراسة تم تناولها بنفس المنهجية لكن كانت لفئة الأطباء قدمت لنيل شهادة الماستر لصاحبتيها دحمان حياة وزاوي نادية تحت عنوان "دور الأطباء الجزائريين على مستوى المجلس الجزائري 1948-1956م" لخضاري اسماعيل، بن سالم، عيسى وبن خليل عبد السلام نماذجا في التاريخ المعاصر.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه مجموعة مراجع تفاوتت من حيث أهميتها وعلاقتها بالموضوع، وهي:

المصادر بالغة الفرنسية:

العلب الأرشيفية:

قد تصفحنا وثائق أرشيفية من ملفات عديدة والتي استخدمناها في الفصل الأول لأنها عبارة عن تعاريف للشخصيات المذكورة في البحث ومنها:

- 11 CAB//106 Dossier (cabinet soustelle 106).

أما هاته العلبة فقد أفادتنا في التعريف بشخصية علي شكال:

- $5I_{13}$, dossier (chekkal Ali).

المصادر المطبوعة:

-Journal Officiel de l'Algérie les débats de l'Assemblée Algérienne (1948-1956)

استخدمنا مجلدات الجريدة الرسمية الخاصة بمناقشات الجمعية الجزائرية التي قمنا بترجمة أجزاء منها واخترنا مجموعة قضايا والتي أفادتنا في الفصل الثاني في المبحث الثاني المتعلق بالقضايا المطروحة من قبل المحامين الثلاثة في المجلس الجزائري.

المراجع باللغة العربية:

– تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية لمحفوظ قداش لأهميته في أنه يعالج أوضاع الجزائر السياسية خلال الفترة الاستعمارية، وأفادنا في الفصل التمهيدي.

– وكتاب دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947–1956م لطاعة سعد الذي استخدمناه في المعلومات المتنوعة عن المجلس الجزائري وانتخاباته ونتائجه.

– الحركة الوطنية الجزائرية لأبو القاسم سعد الله الجزء الثاني، الذي استخدمناه في الفصل التمهيدي في أحداث 08 ماي 1945م.

– محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية لعبد الحميد زوزو.

– نداء الحق شهادات تاريخية لمحمد عباس، أفادنا في فصل التعريف بالشخصيات.

ولا شك في أن أي بحث لا يخلو من الصعوبات التي تواجه الباحث، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا صعوبة التعامل مع الأرشيف لكونه أول تجربة للعمل به، ولعدم

إتقاننا الترجمة من الفرنسية إلى العربية، أيضا صعوبة الحصر والإلمام بالقضايا المهمة التي طرحها هؤلاء المحامين الثلاث.

الفصل التمهيدي: الوضع العام للجزائر (1945-1948م)

المبحث الأول: أحداث 08 ماي 1945م وانعكاساتها

المبحث الثاني: إصدار الدستور المنظم للجزائر 20 سبتمبر 1947م

عرفت الجزائر قبل وأثناء الحرب العالمية (1939- 1945م) نشاطا سياسيا قادته الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد أن قامت سلطات الاستعمار الفرنسي بطرح فكرة التجنيد في صفوف قواتها مع إمكانية حصول الجزائر على الاستقلال بعد الحرب، وقد شارك الجزائريون في الحرب العالمية الثانية على أساس أنها حرب بين أنصار الحرية والديمقراطية التي تمثلها فرنسا وحلفائها وبين الفاشية التي تمثلها ألمانيا التي انتهت بانتصار قيم الحرية والديمقراطية وتحرر الشعوب، وهو ما أعطى دفعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية، ووعي الشعب الجزائري بمطالبه وعمت المظاهرات كل أقطار الجزائر في أول ماي 1945م ونادي الجزائريون بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين على رأسهم مصالي الحاج و استقلال الجزائر ورفع العلم الوطني وكانت مظاهرات سلمية للتعبير عن الفرحة عن وعد المستعمر الفرنسي باستقلال بلاده لكن قوبلت تلك المظاهرات بأسلوب عنف وأول ضحية لإطلاق الرصاص كان بوزيد شغال.

المبحث الأول: أحداث 08 ماي 1945م وانعكاساتها

1- اسباب مجازر 8 ماي1945

شكلت انتفاضة 8 ماي1945 مرحلة تحول هامة في التاريخ السياسي والإداري في الجزائر كما أنها تعتبر عامل هام في تبلور وعي الحركة الوطنية وتطورها، وقد جاءت هذه المظاهرات بمثابة اختبار لنية الفرنسيين ومواجهتهم بالحقيقة[1] وقد تعددت أسبابها ، نظرا إلى ما آلت إليه تلك المظاهرات من ارتكاب فرنسا للجريمة في حق الإنسانية، وما خلفته من انعكاسات على مسار الحركة الوطنية التي اصطدمت بهذه الصخرة، وقد شكلت هذه الأحداث لحظة حاسمة في تجديد موقف الجزائريين من السلطة الاستعمارية التي تحولت إلى مظاهرات للمطالبة بالحقوق الأساسية.[2] ونلخص هذه الأسباب كالتالي:

- تذكير فرنسا لوعدها بحق تقرير المصير ومنح الجزائر الاستقلال نهاية الحرب العالمية الثانية.
- تزايد الوعي لدى الشعب الجزائري وإدراكه أن ما أخذ بالقوة لن يسترجع إلا بالقوة بالإضافة إلى الوعي السياسي الذي تمثل في بيان 10 فيفري *1943.

---

[1]- ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962م**، القافلة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر 2013، ص114.

[2]- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص117.

* بيان 10 فيفري 1943م: عبر فيه قادة الحركة الوطنية من بينهم فرحات عباس عن رغبتهم في تأسيس دستور يضمن حقوق الشعب الجزائري أُخرج بعنوان (الجزائر أمام الصراع الدولي، بيان الشعب الجزائري) احتوى على خمسة أقسام تصب معظمها في وصف حالة الشعب الجزائري منذ وقوع الاحتلال كما تضمن مطالب الجزائريين الأساسية، ويعد البيان نجاح سياسي يضاف إلى النخبة الجزائرية بزعامات فرحات عباس من خلال تحقيق الإجماع حوله. **ينظر:** عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927-1963م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الحركة الوطنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص78.

- المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج*.[1]
- امتلاك الشباب الجزائري الخبرة العسكرية نتيجة مشاركتهم في الحرب العالمية الثانية.
- كره المستعمر الفرنسي للمواطن الجزائري.
- زيادة الوعي عند الشباب الجزائري بمخاطر أهداف الاستعمار.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما نصت عليه اتفاقية معاهدة الأطلسي.
- القمع المستمر من المستعمر الفرنسي لحركات التحرر والثوار.
- تحطيم الحركة الوطنية وكبت تطلعات الشعب الجزائري.
- استعادة هيبتها المفقودة زمن الحرب ومحاولة إثبات وجودها في الساحة بعد ما أهينت من طرف ألمانيا.[2]
- الوعود الزائفة التي كانت فرنسا تلوح بها الجزائريين في صورة ما إذ وقفوا إلى جانبها في محنتها وتجندوا في صفوف جيشها وخدموا مجهودها الحربي بالنفس والنفيس.[3]
- يرى البعض أن السبب الاقتصادي كان أيضا من بين الأسباب الهامة، لاسيما الضائقة الاقتصادية والجوع الذي تعرض له الجزائريون إبان الحرب العالمية الثانية.[4]

---

* **مصالي الحاج:** تميزت شخصيته بالثورية ضد الظلم والقهر ولاستغلال، أسس مصالي بمعية العمال الجزائريين والمغاربة والتونسيين ومنظمة نجم شمال إفريقيا 1926م، أول من دعا للاستقلال الوطني في القرن العشرين، ساهم في صياغة بيان فيفري 1943م، وكان من بين المؤسسين لأحباب البيان والحرية في 1944م والذي جمع القوى الجزائرية المناهضة للاستعمار وضع بعدها تحت الإقامة الجبرية في برازافيل 1945م، ليعاد إطلاق سراحه بعد مجازر 08 ماي وأعاد تأسيس حزب الشعب الجزائري بمسمى جديد وهو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي شرع في تحضير الشعب للثورة المسلحة. **ينظر:** أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 91-98.

[1]- آجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، تر: جمال فاطمي وآخرون، مج02، شركة الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص08.

[2]- شارل روبير آجيرون، نفس المرجع السابق، ص08.

[3]- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص255.

[4]- سامعي إسماعيل، **انتفاضة 8 ماي 1945م بقالمة ومناطقها**، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، قالمة 2004، ص39.

2- مجريات وأحداث 08 ماي 1945م:

يرى بعض الكتاب أن بداية هذه المجزرة كانت أولا عبارة عن مظاهرات بتخطيط من عناصر الحركة الوطنية الجزائرية الذين اجتمعوا سرا بقصر الشلالة في نهاية افريل واتفقوا على برنامج وهو مهاجمة الإدارة الفرنسية والاستعمار، وكان الهدف من هذه المظاهرة هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية ووعي الشعب الجزائري بمطالبه ولكن هذه المظاهرة التي حدثت يوم الاحتفال صادف الإعداد لها نوع من الفوضى نتج عنها تأخر الحلفاء في تحديد اليوم الذي سيقع فيه الاحتفال.[1]

اغتنم زعماء الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل في 1 ماي وكذلك الاحتفال بالهدنة في 8 من نفس الشهر فنظموا مظاهرات سلمية تندد بالقمع الاستعماري وتؤكد للعالم مشروعية الطموحات الوطنية للشعب الجزائري,وقد بادر حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات عبر التراب الوطني حيث اعد العلم الجزائري وحضَر الشعارات التي يرفعها المتظاهرون مثل:استقلال الجزائر'نهاية الاستعمار ,تحرير مصالي ومرة أخرى مظاهرات يوم 8 ماي1945 وكانت من تنظيم اصدقاء البيان والحرية على الصعيد الوطني .[2]

صادف يوم الثامن من ماي في سطيف يوم السوق، فقد تميز بأحداث عنف بدأت في المدينة خاصة ثم انتشرت منها إلى مدن أخرى وفي المظاهرات التي نظمت هناك والتي ابتدأت بالغرب من الجامع الكبير اشترك فيها سبعة وثمانية ألاف شخص وكانت الكشافة تتقدم المظاهرات، وكانت الهتافات تعلو بحياة الجزائر المستقلة وتقدمت المظاهرات نحو هدفها وسط المدينة وفجأة أطلقت رصاصة أصابت الطفل حامل العلم فأردته قتيلا في الحين

---

[1]- بوعاتي هدى، زروق سارة، **مجازر 8 ماي 1945 من خلال الكتابات التاريخية الجزائرية والفرنسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ عام قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018، ص48.

[2]- مهساس احمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ،تر;محمد عباس وآخرون دار القصبة ، الجزائر، 2003، ص326-238.

وهنا المظاهرة اعتراها شيء من الاضطرابات فانقسمت مجموعتين واحدة واصلت مسيرتها والأخرى انتشرت في شوارع المدينة وبدأت اشتباكاتهم مع الفرنسيين ومات عدد من الطرفين.[1]

وحصلت نفس الحوادث بخراطة حين كان 8 ماي 1945 يوم عطلة بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت بداية المظاهرات هنا حيث اعترضت مجموعة من المتظاهرين المسلمين الحاكم الفرنسي روني سيرا واغتالوه، هذا ما جعل سكان المدينة ونواحيها جزائريين كانوا أو أوروبيين بالاستعداد الخاص لهذا الحدث فالمستوطنون كانوا يعملون بالقلاع ومحصنين بالأسلحة النارية أما الجزائريون فكانوا يشكلون مجموعات للقيام بالهجوم، وهنا في فجر 9 ماي قامت مجموعة شبانية بإحراق بعض المرافق والمساكن، أما المجموعة الأخرى فحاصرت رجال الدرك والمجموعة الثالثة قامت بالاتصال بسكان الريف الذي يقع بعد واحد كيلومتر من المدينة، وكانت الحصيلة قتل سبعة أوروبيين، وهنا فرنسا وبرشاشاتها قامت بهجوم على السكان فقتل وجرح العديد منهم وقد شملت الإبادة كل من الرضع والشيوخ والشبان دون استثناء.[2]

وفي قالمة كغيرها من المناطق عرفت مظاهرات سلمية حيث أقامت السلطات الفرنسية احتفالا بمناسبة زوال خطى النازية والفاشية بحضور سكان المدينة والسلطات السياسية والعسكرية، حيث تحركت عبر شوارع المدينة يتقدمها شابان يحملان اللافتات والعلم الوطني بالإضافة إلى العلم الفرنسي، وينشدون: "من أجلنا" "فداء الجزائر روحي ومالي"، وما أن بلغوا (شارع 8 ماي) حاليا، حتى اعترضها رئيس الدائرة أشياري ورئيس البلدية موبار ومحافظ الشرطة طوكار وطالبوا إيقاف المسيرة فردوا عليهم أنهم يحتفلون لأن دماء أبنائهم اختلطت بدماء أبناء فرنسا معهم في الزحف الألماني لبلدهم، ولكن كان موقفهم من هذا

[1]- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، ص235.

[2]- بوعاتي هدى، زروق سارة، المرجع السابق، ص ص 53-54.

إطلاق النار عليهم وهنا كانت بداية المجزرة التي شارك فيها الأوروبيون من مختلف الجنسيات وسقط إثر هذا العديد من القتلى والجرحى وحتى النساء لم تسلم منهم، حيث قدر عدد هذه الأرواح نحو 12 ألف شهيد، وعند سماع المعمرين بقدوم لجنة التحقيق أخرجوا الجثث وأحرقوها لكي لا يتم الكشف عن هذه المجازر المرتكبة من طرف رئيس دائرة قالمة بالإضافة إلى نزع أسلحة الأهالي وحجز 1052 وبندقية صيد، و150 مسدس وطردهم من وظائفهم.[1]

ولقد أخذ أيضا الغرب الجزائري نصيبه من هذه المجازر ردا على المظاهرات السلمية التي قام بها المواطنون للمطالبة بالاستقلال وفرصة للإطلاق السياسيين الجزائريين، وقد اقتصرت على المدن التالية: سيدي بلعباس، تلمسان، مستغانم تيارت، وقد شارك في سيدي بلعباس قرابة 4 ألاف متظاهر، ورفعوا شعارات فيها: "الجزائر حرروا مصالي الحاج"، التي انطلقت من مدينة "العربية" نحو المدينة الأوروبية وأرادت أن تتحايل عليهم الشرطة العسكرية ليخربوا المحلات ويكسروها ثم يعتقلونهم، لكن المناضلين كانوا فطنين لم يسقطوا في الفخ.

أما مسيرة تلمسان شارك فيها قرابة ألفين شخص مع النشيد الوطني، حيث حرص عمدة المدينة أن لا تقع اصطدامات مع الفرنسيين، وفي تيارت كانت المظاهرات سلمية أيضا ولم تقع فيها اعتقالات وتصادمات، أما في مستغانم انطلق موكب المظاهرات بالمدينة من منطقة تاجديت عبر حي (القادوس المداح) إلى غاية وصولهم إلى نيابة العمالة، حيث طالبهم نائبها بدوره عودتهم وتفرقت الجمع بسلمية[2]، ولم يسجل في تاريخ مستغانم أحداث

---

[1]- دبشي هاديا، حداد يسرى، **الكفاح السياسي في مدينة قالمة 1939-1954**، مذكرة مكملة لنيل شهادة **الماستر** في تاريخ المغربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021، ص27، طالع وقارن : بن شعبان السبتي، **مجازر 8 ماي 1945 بمنطقة قالمة وبداية الطريق نحو نوفمبر 1954**، ص ص 186-187 وص ص197-198.

[2]- بحري روميسة، **شهادة عيان حول انعكاسات مجازر 8 ماي 1945 في الغرب الجزائري (مستغانم أنموذجا)**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022-2023، ص ص 37-38 وص50.

دامية وكانت سلمية في حد ذاتها، وشهدت الجزائر العاصمة نفس الحوادث حيث أنه مر موكب المتظاهرين عبر شارع (باب عزون) الذي ينادي أيضا بإطلاق سراح مصالي، لكنهم حصروا من قبل الشرطة الفرنسية، وحاولوا نزع اللافتات بقوة من أيادي المتظاهرين، ووقع صدام بينهم وبين الشرطة، وأستعمل الأوروبيون السلاح الناري الذي تسبب في إنهاء حياة المتظاهرين زياد عبد القادر والحفاف، وجرح 16 شخص، وأنقذ محمد زكال الراية الملطخة بالدم وكان منهم 06 جرحى من رجال الشرطة التي ألقت القبض عليهم واحتجاز 32 متظاهر جزائري.[1]

3- انعكاسات 08 ماي 1945 المختلفة:

إن النتائج المتمخضة عنها فاقت كل التوقعات في ظرف وجيز جدا، وذلك دلالة على بشاعة المجزرة وحقد المستعمر.

استعمل الفرنسيون طريقة العمليات الكاسحة بحيث يفتشون البيوت ويخربوها وبها قضوا على عدد كبير من القرى بضربها بالقنابل جوا اما فرق المشاة فقد استعملت الدبابات وانتهكت الحرمات واعتدت على الجزائريين في بيوتهم بدعوى البحث على الثوار.[2]

ففي قالمة قد مارسوا قمعا دمويا وانتقامات شخصية بإيقاف وإعدام 500 أو 700 شاب دون رحمة أو شفقة، في حين أن المعارك قد توقفت وتحدثت الحكومة الفرنسية عن 1500 ضحية مسلم، وقالت الأوساط الأمريكية عن 35,000 إلى 80,000 ضحية، وتكلم المناضلون الجزائريون عن 45000 ضحية، وقد تم تعداد 5560 في نوفمبر 1945، ومنهم 3696 في ناحية قسنطينة و1359 في ناحية مدينة الجزائر، و 505 في الناحية الوهرانية.

واعترف وزير الداخلية بالتوقيف القانوني لما يقارب ألف شخص[1]، وهناك أيضا وسائل قمع أخرى غير القتل الجماعي وضرب القرى بالقنابل، فقد ألقي القبض على زعماء

---

[1]- رخيلة عامر، **08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 56-57.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص238.

الحركة الوطنية الجزائرية وزعماء حزب أصدقاء البيان والحرية، وعلى رأسهم فرحات عباس* وأعلنت السلطات الفرنسية حلّ هذا الحزب كما أعلنت حالة الطوارئ من جديد، وألقي القبض على "الشيخ الإبراهيمي" وعلى عشرات الآلاف من رجال جمعية علماء المسلمين، وأتباع الحركات الوطنية الأخرى، فالبشير الإبراهيمي نقل إلى السجن العسكري بالعاصمة ليلا، يوم 27 مايو 1945 وظل في زنزانة ضيقة نحو 70 يوما، ونفس الشيء مع فرحات عباس الذي اتهمه الفرنسيون المس بالسيادة الفرنسية داخليا وخارجيا وضل 06 أشهر في زنزانته.[2]

أما من الناحية النفسية فقد خلفت أحداث 8 ماي 1945م أثرا بالغا في نفوس الجزائريين وأسهمت في ترسيخ مشاعر الحقد والكراهية ضد السلطات الفرنسية، التي لم تفي بوعودها وحسب بل كشفت عن طبيعة الغدر والخيانة المتأصلتان فيها من خلال ما مارسته من قمع وقتل، في حين أن حمامات الدم والجثث للآلاف من الجزائريين التي خلقتها تلك المذابح أحدثت شرخا كبير وشكلت جدارا جديدا بين الشعب والسلطات الاستعمارية فكانت هذه المذابح عملية إعدام حقيقة لفكرة التعايش أو الاندماج التي كان يحلم بها بعض الجزائريين[3]،

وحتى الجرائد لم تسلم من الإدارة الاستعمارية ونظرا للحصار الذي فرضته الحملة على نشاط الحركة الوطنية لم تسلم صحفها من القمع الذي اتخذ أشكالا متعددة تمثل في الحجز والتغريم

---

[1]- قداش محفوظ، المرجع السابق، ص ص 354-355.

* تخرج من جامعة الجزائر صيدليا سنة 1933م، شغل منصب مستشارا عاما بسطيف 1934م ثم مستشارا بلديا، وكان من بين أعضاء المؤتمر الإسلامي الجزائري وترأس إتحاد الوطني للطلبة في فرنسا، كان توجهه إدماجي من 1930 إلى 1943م ثم طالب باستقلال الجزائر بإصداره لبيان الشعب الجزائري، مثل قسنطينة في الجمعية الجزائرية. **ينظر**: أسيا تميم، شخصيات جزائرية 100 شخصية...، ص 253.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 239-240.

[3]- العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1984**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص65.

وسجن إدارتها في أحيان أخرى، التوقيف النهائي عن الصدور[1]، وتم حل حركة أحباب البيان وصودرت جريدة المساواة الناطقة باسم الحركة الوطنية، وغيرها من الإجراءات القمعية التي سجلت عداء الإدارة للمسلمين وعدم مبالاتها لأوضاعهم.[2]

4- إعادة تشكيل الأحزاب المشاركة في الحياة السياسية:

خلقت الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي 1945 نتائج وانعكاسات كبرى على نضال الشعب الجزائري وخاصة التطورات التي عرفتها التيارات السياسية وما صاحبها من نبذ للأنصار مشروع الإدماج والتأكيد على فكرة الاستقلال، والمتتبع للوثائق المعاصرة والتقارير الأجنبية والوطنية يدرك أن هذه النقلة السياسية التي وصلت إليها الحركة الوطنية ممثلة في حركة أحباب البيان والحرية، والتي انضمت إليها معظم الأحزاب الوطنية والتي وجد فيها كل من حزب الشعب "ج.ع.م.ج" فيها تطلعاتهم الوطنية والحضارية.

أ- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946:

بدأ فرحات عباس بعد إطلاق سراحه معتمدا في توجهه السياسي ومصمما على التمسك بمطالبه الإصلاحية، بطرح فكرة التحالف مع حزب الشعب الجزائري[3]، والتف حوله المنتخبون والأعيان السياسيون الذين كانوا قد ساهموا في البيان الجزائري، منهم المحامين أمثال: أحمد بومنجل، قدور ساطور، ومصطفاوي الهادي وغيرهم حيث طرح أمامهم أفكار جديدة لإنشاء حزب جديد لكي يعطي فرحات عباس لنشاطاته إطارا قانونيا[4]، وحزبا جديدا

---

[1]- عبد الحليم قادري، **نشاط الحركة الوطنية الجزائرية من خلال أرشيفها الصحفي**، **المجلة الوطنية للدراسات العامية الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، مج05، ع02، ديسمبر 2023، ص96.

[2]- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951م**، تر: أمحمد بن بار، ج02، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2012، ص954.

[3]- مقلاتي عبد الله، **في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر 1954**، موسوعة التاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزبان، الجزائر، 2013، ص240.

[4]- قاريشي نسيمة، **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، دوره في الحركة الوطنية 1956-1996م**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص ص 40-41.

باسم: "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في شهر أفريل 1946 بمدينة سطيف، وعدد من الشبان المثقفون وأصدرت جريدة الجمهورية الجزائرية، وهذا دليل على التمسك بفكرة الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا.[1]

ب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD:

انتظر مناضلو وأنصار حزب الشعب إطلاق سراح زعيمهم مصالي الحاج والذي تم يوم 31 جويلية 1946، والتقى مصالي بالجماهير الجزائرية التي تعلقت بأهدافه واجتمعت حول مطالبه الاستقلالية. ففكر مليا ورأى أن يخرج نضاله السياسي للعلانية ويشكل حزب سياسيا شرعيا على أن يواصل في نفس الوقت نضاله السري في إطار حزب الشعب، وهكذا فقد فاجأ مصالي الجميع عندما أعلن رغبته في المشاركة في الانتخابات، وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1946 أعلن عن ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وذكرت بعض المصادر أن مصالي حصل على ضمانات من حكومة الجزائر للمشاركة في الانتخابات الشرعية في 16 نوفمبر 1946، وأنه اقتنع بتوجيهات عبد الرحمان عزام بالمشاركة في الانتخابات، وقد حاور فرحات عباس والإصلاحيين من أجل تشكيل جبهة موحدة لكن الاختلاف في المواقف السياسية والتوجهات الإيديولوجية أفسد ذلك واكتفى فرحات عباس بخطوة عدم تقديم مرشحين لهذه الانتخابات، وعلى الرغم من العنف المتواصل ومؤامرات الإدارة الفرنسية، ومعارضة توجهها واصلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحولها تدريجيا إلى حركة وطنية قوية.

وهكذا أصبح مصالي الحاج رمزا للوطنية الجزائرية وتمكنت الحركة من إلزام الأحزاب الأخرى بتدارك تأخرها وتخليها عن سياسية الإدماج على الأقل، كما فرضت ضغوطها على الإدارة الفرنسية لتحقيق المزيد من الإصلاحات، وضمنت الحركة استمرارية النشاط السري

[1]- هيلالي سلوى، **الثورة بالقانون والوحدة الوطنية في سياسة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946-1951م**، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية، جامعة محمد لامين دباغين سطيف 2، مج06، ع01، 2022، ص333.

لحزب الشعب، وكونت درع عسكري متمثل في المنظمة السرية وهي منظمة أو كلت لها مهمة التحضير للثورة المسلحة، وأشرفت على إدارتها العناصر الثورية للحزب منذ عام 1947.[1]

المبحث الثاني: إصدار الدستور المنظم للجزائر 20 سبتمبر 1947م

1- قانون 20 سبتمبر 1947:

أمام ضغط الحركة الوطنية الجزائرية ولامتصاص الغضب الذي انتشر في أوساط الشعب الجزائري نتيجة للأحداث الدامية، سارعت السلطات الفرنسية لإصدار ما يسمى دستور الجزائر.[2]

يعتبر الدستور مشروع إصلاحي تقدمت به الحكومة الفرنسية للتصدي للحركة الوطنية ومواجهتها، ولاحتواء غضب الجماهير الجزائرية التي عانت من ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية، خاصة عمليات السلب والنهب والتجريد التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية لخيرات الجزائر[3]، وعرف هذا القانون بمسميات عديدة منها قانون الجزائر التنظيمي، دستور الجزائر القانون الأساسي، قانون الجزائر[4]، إضافة إلى إصلاح 1947، القانون الخاص بالجزائر البرنامج الإصلاحي (Programme de Reforme).[5]

جاء في عهد رئيس الجمهورية (x.Aurial) ورئيس الحكومة (Paul Ramadier) والحاكم العام الفرنسي للجزائر إيف شاتينيو الذي استبدل فيما بعد بمارسال إدموند نايجلان.

---

[1]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص ص 244-247.

[2]- قشيش فتيحة، **موقف المستوطنين الأوربيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر 1919-1947م**، مجلة مدارات تاريخية، مج 1، ع1، جوان 2019، جامعة الجيلالي بونعامة، ص 421.

[3]- بوقلقول عيسى، **النواب المسلمون بالمجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956م**، أطروحة **دكتوراه** تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020، ص 34.

[4]- زبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 117.

[5]- طاعة سعد، **مقتطفات من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د ط، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2021، ص 125.

وكان قد حمل القانون رقم 47-1853، وقبل أن يصدر نوقش بشكل مطول في المجلس الوطني الفرنسي في إطار مشروع إصلاحات سياسية في الجزائر.[1]

تم التصويت عليه يوم 21 أوت 1947م بـ 319 صوت ضد 89 وامتناع 184 عن التصويت[2]، وفي 20 سبتمبر 1947م وافق البرلمان الفرنسي على القانون الجديد وعلى الإصلاحات السياسية التي تمثلت في إنشاء المجلس الجزائري.[3]

أ- أسباب صدوره:

يعود وضع قانون الجزائر التنظيمي لعام 1947، لعدة من الأسباب أهمها :

- مجازر 08 ماي 1945 الدامية، التي ارتكبتها إدارة الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين في كل من سطيف قالمة وخراطة، التي خلفت أكثر من 45 ألف شهيد فجاء القانون للتخفيف من بشاعة جرائمها.

- أوضاع الريف المزرية التي ضلت تتعرض للنهب والاستغلال، وما أصبح يعانيه الفلاحون وسكان البوادي تحت جور الاستعمار مقارنة بالرفاهية التي كان يعيشها الكولون فكان هذا القانون بمثابة تبيان أن الإدارة الجديدة ترغب في الإصلاح والمساواة لتحسين أوضاع الفلاحين.

- ضغط الحركة الوطنية وتصاعد مطالبها لإدخال إصلاحات سياسية.[4]

- القضايا التي كانت محط جدال بين الجزائريين المسلمين والإدارة الاستعمارية كقضية فصل الدين عن الدولة، مصادرة الأراضي والأوقاف، القضاء وأيضا التعليم، حيث عملت

---

[1]- علي زغلاش أسماء، **قانون 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة منه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص 27.

[2]- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 242.

[3]- المرجع نفسه، ص 313.

[4]- طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956م**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص ص 50-51.

الإدارة الفرنسية على نزعها من أصحابها ووضعها ضمن هيئات استشارية جديدة خاصة بالجزائريين وتولى عليها أشخاص من أبناء الجزائريين، وهدف هذا إلى إرضاء الكولون وعدم الاعتراف بحقوق المسلمين الجزائر.[1]

- الخناق المفروض على الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال الاعتقالات لبعض الزعماء وممثلي الأحزاب، وتعليق نشاطهم، ذلك لتخوين أنصار الحركة الوطنية، للرجوع عن مناصرة القضية الوطنية.

محاولة فرنسا ربط اقتصادها باقتصاد الجزائر ربطا وثيقا، حتى تتمكن من استغلال خيراتها وثرواتها بصورة شرعية ودائمة.

فشل فرنسا في حروبها الخارجية ما أضعفها سياسيا وعسكريا لتتوجه مرغمة نحو طريق الهدنة في التعامل مع مستعمراتها بصورة خاصة في الجزائر.[2]

- أرادت فرنسا من القانون خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية، لكن على مقاس الإدارة الاستعمارية، ومن هنا ظل هذا القانون شبيها بقرارات 1919 ومشروع بلوم فيوليت وأمرية 1944م.[3]

ب- محتوى القانون:

يحتوي القانون على 12 فصلاً ويضم 60 مادة[4]، أما الفصول التي تعلقت بالمجلس الجزائري فهي كالآتي:

الفصل الثالث: في المجلس الجزائري شمل 12 مادة، من المادة 11 إلى المادة 22 وهي كالآتي:

---

[1]- مومني فتيحة، بن جدو وسام، **قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017/2016، ص 69.

[2]- بوقلقول عيسى، المرجع السابق، ص ص 36-37.

[3]- طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956م**، المرجع السابق، ص 52.

[4]- طاعة سعد، **مقتطفات من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 129.

- **المادة 11:** يتألف المجلس الجزائري من مواطني الجزائر الذين ينتخبون انتخابا سريا مباشرا لمدة أربع سنوات، ويتألف المجلس من 120 عضوا.

- **المادة 12:** يقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين انتخابيتين.

- **المادة 13:** يتألف هذا المجلس بصفة انتقالية من 60 ممثلاً للهيئة الانتخابية الأولى و60 للهيئة الثانية.

- **المادة 14:** السن القانونية للانتخاب 23 سنة كأدنى حد.

- **المادة 15:** القانون يضبط كيفية الانتخاب وتركيب الهيئة الانتخابية.

- **المادة 16:** للمجلس الجزائري وحده الحكم في شروط انتخاب أعضائه، كما له الحق في قبول استقالة هؤلاء.

- **المادة 17:** تحدد جلساته في السنة والحالات التي يستدعي فيها المجلس بطلب ثلث النواب، أو عند طلب من رئيس مجلس الوزراء.

- **المادة 18:** جلسات المجلس مفتوحة وعامة كما توضع مناقشاته ومداخلات النواب وكل الوثائق المتعلقة بالمجلس في الجريدة الرسمية للجزائر J.O.A

- **المادة 19:** الشروط التي يوفرها المجلس من حصانة وراتب شهري خاص بالنائب.

- **المادة 20:** يتمتع هذا المجلس بالامتيازات التي عينها قانون 27 أكتوبر 1946م.

فيما يخص انتخاب ممثلي الجزائر لمجلس الإتحاد الفرنسي.

- **المادة 21:** وكالة النائب في المجلس لا تشبه وكالة النائب في المجلس الوطني أو الجمهوري أو الاتحادي.

- **المادة 22:** يمكن للمجلس انتخاب مكتب في كل سنة عند بداية الجلسة الأولى ويتألف من رئيس و3 مساعدين و4 إداريين يعينون من الهيئتين الأولى والثانية.[1]

[1]- طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956م**، المرجع السابق، ص ص 53-54.

الفصل الرابع:

في النظام التشريعي: وشمل 7 مواد، من المادة 23 إلى المادة 29:

- **المادة 23:** المجلس الجزائري له التصرف في السلطة التشريعية وكامل المسائل الداخلية الجزائرية ولا يمكن تكليف أحد لهاته السلطة، لرئيس مجلس وزراء الحكومة الجزائرية ولنواب المجلس وحدهم الحق في وضع القوانين.
- **المادة 24:** توضع مشاريع واقتراحات القوانين على مكتب المجلس.
- **المادة 25:** يدرس المجلس مشاريع واقتراحات القوانين التي تقدم له.
- **المادة 26:** يبحث المجلس الجزائري عن كيفية لتطبيق القوانين في الجزائر التي سنها المجلس الوطني الفرنسي، ويبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.
- **المادة 27:** تطبق جميع القوانين الفرنسية التي تضمن الحريات الدستورية.
- **المادة 28:** تعلن القوانين التي صوّت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الإتحاد الفرنسي، وتسلم بواسطة رئيس المجلس الجزائري إلى رئيس الحكومة الجزائرية ويحولها لرئيس الإتحاد الفرنسي في مدة 5 أيام.

الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية: وشمل 4 مواد من المادة 30 إلى المادة 33 وهي:

- **المادة 30:** يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة على الميزانية الجزائرية ويراقب تطبيقها، ويملك نواب المجلس الأمر في تعيين المصاريف.
- **المادة 31:** يراقب المجلس استعمال جميع الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر خاصة القرض والتسبيقات المالية للتجهيز الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.
- **المادة 32:** يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر وخصوصا تعيين النفوذ والجباية والمكوس.[1]

[1]- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية**، مج 7، ط .خ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 361 - 362

2- انعكاساته على الحركة الوطنية:

قانون الجزائر أو مهما كانت تسميته، فإنه يبقى وثيقة لا يمكن القول عنها أنها جاءت للخروج من الأزمة السياسية، بل جاء جامع وملخص لمحتويات المراسيم والأمريات التي فرضت على الجزائر منذ بداية الاحتلال.

حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى فصل النخبة التي تتمتع بحق المواطنة، عن الجماهير الجزائرية التي عملت سلطة الاستعمار على إبقاءها في حالة التعبئة الدائمة[1] ولذلك أثار ضجة واسعة داخل الجزائر وخارجها، وتعددت ردود الأفعال التي ارتبطت كل منها بسياسته، حتى الكولون كان لهم موقف منه طبعا لأجل مصلحة ثابتة وهي عدم التخلي عن الجزائر، وما يستحق تسليط الضوء عليه هنا هو موقف الحركة الوطنية الجزائرية من هذا القانون.[2]

أ- موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لقد رفض هذا القانون من قبل الجميع، من طرف حزب البيان[3]، فقد قدم مستشارو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري استقالتهم من المجلس الجمهوري[4] وتم ذلك بواسطة رسالة ورد فيها: "مع كل الاحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين وعلى هذا نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية وكانت له أطروحات بخصوص القانون ومقترحات في الجانب التشريعي (أنه يمارسها مجلس واحد وهو البرلمان الجزائري وينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر السري من طرف كل

---

[1]- زبيري العربي، المرجع السابق، ص ص 117- 118.

[2]- طاعة سعد، **مقتطفات من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 144.

[3]- مقلاتي عبد الله، **مرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 187.

[4]- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 1029.

المواطنين الجزائريين)[1] وغبر فرحات عباس عن موقف حزبه من القانون قائلا: "إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم"[2] واكد قوله هذا أحمد بومنجل، الأمين العام بالنيابة للحزب بقوله: " لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية بتلك الوعود الخاصة بالإصلاح.[3]

ب- موقف حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

لقد كان رأيه من رأي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فقد اغتنم نواب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية فرصة النقاش حول القانون للتعبير مطولاً، وإدانة التواجد الفرنسي بالجزائر، وأنها لا تعترف لفرنسا بالحق في منحنا قانونا أيا كان فما من حل يقبل من قبل الشعب الجزائري ما لم يطبق في المقام الأول الضمان المطلق للعودة إلى السيادة الوطنية[4]، وكانت الحركة رافضة تماما للدستور، حيث كانت هذه من أهداف الحزب دون التخلي عن مبادئه، ومن الأسباب الأساسية التي أدت لرفضه، ورفض المناقشة حوله:

- إيمان الحزب بضرورة الاستقلال الكامل عن فرنسا.
- ليس من صلاحية البرلمان مناقشة مستقبل البلاد.
- عدم دعوة الحكومة الفرنسية للحزب ونوابه للمشاركة في إعداد القانون.[5]

---

[1]- جوامع نور الهدى، سعيدي أسماء، **دستور 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة منه**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص المقاومة والحركة الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2023/2022، ص 51 وص ص 54-55.

[2]- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 1029.

[3]- لباز الطيب، **التطورات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وردود الفعل الاستعمارية 1945- 1954**، **مجلة دراسات تاريخية، جامعة زيان عاشور الجلفة**، مج 9، ع1، سبتمبر 2021، ص 244.

[4]- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 1018-1019.

[5]- جوامع نور الهدى، المرجع السابق، ص 57.

ت- موقف جمعية العلماء المسلمين:

أما ردود فعل الجمعية كانت مشابهة لموقف التيار الاستقلالي، كما أنه ينافي مطالبها المتمثلة في ترسيم اللغة العربية والتي جعلها القانون في الرتبة الثانية[1]، وعبرت عن احتجاجاتها ضد الانتخابات، بالرغم أنها لم تكن طرفا فيها، عن طريق مقال نشرته جريدة البصائر في أفريل 1948م، عنوانه الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس مهزلة أم جريمة.[2]

ث- موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

أما الشيوعيون وحدهم من اعتبروا أن القانون ليس سلبيا بالكامل فبالنسبة لهم أن تأسيس جمعية جزائرية منتخبة مع تمثيل سياسي والكثير من مواده كتعيين مجلس الحكومة للحكومة والحفاظ على أمرية مارس 1944م وسلطات الجمعية لاسيما في المجال المالي...الخ كلها أمور لا يستهان بها.[3]

ذلك لأن الحزب عارض فكرة استقلال الجزائر في هذا الوقت لأن الأمر ليس في مصلحة الجزائر من جهة ولا فرنسا من جهة ثانية ثم تغير موقفه اتجاه القانون الأساسي بسبب التمثيل في المجلس الجزائري والمساواة بين الأقلية الأوربية والأغلبية الجزائرية وتحديد صلاحيات المجلس وعدم تحقيقه لمطالب الشعب الجزائري، كما طالب الحزب بحله وتعويضه بمجلس يشرف على شؤون البلاد وعلى التمثيل النيابي وانتخابات حرة ونزيهة.[4]

---

[1]- لباز الطيب، المرجع السابق، ص 244.

[2]- جوامع نور الهدى، المرجع السابق، ص 59.

[3]- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 1029.

[4]- بن عمران حنان، سهيلة روابحية، **القانون العضوي للجزائر 20 سبتمبر 1947 وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2022/2021، ص 52.

ج- موقف المعمرين من القانون:

رفض المستوطنون هذا "القانون الأساسي" باعتباره يمثل تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم، ويجعلهم طعمة للمسلمين[1]، ففي رسالة موجهة إلى وزير الخارجية بوبار بانس من مدير قديم في الحكومة العامة، كان يصرح "إذا ألحقت فرنسا العار بنفسها بالتخلي عنا سيتحتم علينا المطالبة بحقوقنا أمام جمعية الأمم المتحدة كشعب متخلى عنه من طرف فرنسا، وستكون أنت أيها السيد وزير الشؤون الخارجية من سيحاسب أمام مجلس الأمم المتحدة، عن الأسباب التي دفعت فرنسا إلى خيانتنا"[2]، كما صرح جاك شوفالييه المتحالف مع المعمرين، قائلاً "الأرض الجزائرية لنا فنحن في بيوتنا، وهي أرض فرنسية مهما قالوا ومهما فعلوا ومهما قرروا فالجزائريون الفرنسيون لن يغادروها أبدا"[3] حيث عبروا عن سخطهم عليه بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقالتهم[4] وبعدما صادق البرلمان الفرنسي على القانون في 20 سبتمبر 1947 أنشأ الكولون الغاضبون جمعية الدفاع عن الجزائر الفرنسية، وبها شنوا حرباً إعلامية ضده.[5]

---

[1]- بلاح بشير وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 470.

[2]- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين 1830-1954**، المرجع السابق، ص 379.

[3]- قشيش فتيحة، المرجع السابق، ص 422.

[4]- بلاح بشير وآخرون، المرجع السابق، ص 470.

[5]- قشيش فتيحة، المرجع السابق، ص 422.

خلاصة الفصل:

تعد أحداث ماي 1945م محطة مفصلية في تاريخ الجزائر الحديث، إذ كشفت عن حقيقة النوايا الاستعمارية الفرنسية، وأسقطت وهم الإصلاحات والمواطنة المزعومة للجزائريين في ضل الحكم الفرنسي خاصة مجازر 08 ماي ومجرياتها وأكدت أن الإدارة لم تكن مستعدة لأي انتقال سلمي نحو الاستقلال أو حتى إصلاحات حقيقية.

كذلك هي مرحلة دقيقة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، حيث انتقلت من النضال السياسي الإصلاحي إلى التحضير الفعلي للكفاح المسلح خاصة حزب الشعب الجزائري وإعادة القوى لوطنية بناء نفسها على أسس جديدة.

أما عن دستوره 20 سبتمبر 1947م فقد جاء كحل شكلي من فرنسا لتهدئة الغضب الجزائري، الذي كرس التمييز والهيمنة الاستعمارية بدلا من تحقيق المساواة.

لم يمثل دستور 1947م خطوة نحو حل للأزمة، بل منعطفا حاسما سرع من وتيرة القطيعة مع المشروع الاستعماري، وكان سببا في رفع مطالب الموطنين بدلا من إخمادها.

الفصل الأول: التعريف بالمحامين

المبحث الأول: المحامي مصباح صالح (1912م)

المبحث الثاني: المحامي شكال علي (1896-1956م)

المبحث الثالث: المحامي قدور ساطور (1913-1997م)

منذ نهاية القرن 19 إلى منتصف الق 20 شهدت الجزائر تحولات عميقة على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية نتيجة للسياسية الاستعمارية وقد ساهم هذا في بروز النخبة المثقفة بالفرنسية التي ظهرت بداية الق 20 ولعبت دورا محوريا في الدفاع عن حقوق الجزائريين وناضلت في الأحزاب الوطنية إلى غاية ما بعد الحرب، ومن ضمنهم فئة المحامين ويعد كل من مصباح صالح، علي شكال وقدور ساطور من أبرز هذه الشخصيات حيث شاركوا هم أيضا في النشاط الانتخابي خاصة داخل المجلس الجزائري.

المبحث الأول: السيرة الذاتية للمحامي مصباح صالح (1912م – غير متوفر)

1- سطيف منطقة النشأة:

أ- جغرافية سطيف:

يذكرها هاينريش فون مالستان أن كلمة Steifs من أصل فينيقي، فهي مستمدة من كلمة Setef التي تعني الفيضان أي (مدينة الفيضان)، وكانت سطيف عاصمة أقليم غنى مزدهر خلال قرون عديدة.[1]

تقع مدينة سطيف ضمن منطقة الهضاب العليا الشرقية Programme Haut Plateaux Est[2] وتبعد بحوالي 300 كلم شرق العاصمة، 130 كلم من قسنطينة، و110 كلم من بجاية، و63 كلم من جيجل، بارتفاع 1090 متر[3]، شمال خط الاستواء بين دائرتي عرض 35 و36 درجة شمالاً و4، 6 درجات شرق خط غرينتش.[4]

وتنقسم تضاريس المدينة إلى ثلاث مناطق مختلفة:

- المناطق الجبلية: تقع شمال الولاية وتشمل سلسلة جبال بابور التي تمتد إلى حوالي 100 كلم، والتي تصل أعلى قمة بها إلى 2004 متر.
- منطقة الهضاب العليا: وتتميز بمناطق ينحصر ارتفاعها بين 800 و1300 متر.

---

[1]- هاينريش فون مالستان، المصدر السابق، ص178.

[2]- كبيش عبد الحكيم، **التعدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لسطيف**، أطروحة **دكتوراه** العلوم في تهيئة المجال، تخصص الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010-2011، ص31.

[3] Cheurfi Achour, Dictionnaire des Localités Algériennes, (villes villages hameaux qsars et douars mechetas et lieux -dits) casbah Edition, Alger, Algérie،2011, p976.

[4]- سليمانى نبيل، **دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافى لتسير المجال، حالة ولاية سطيف**، رسالة **ماجستير** في التهيئة العمرانية الإقليمية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص10.

– المناطق الجنوبية: تحتوي منخفضات تضم عدة شطوط أهمها شط البيضة (حمام السخنة)، وشط الفرين (عين الحجر).[1]

تقع في نطاق المناخ المتوسطي الشبه الرطب، إذ تعتبر أوفر حظا في ما يخص تساقط الأمطار، التي يصل متوسطها عموما إلى حوالي 750 ملم، وتصل في القمم الجبلية مثل: البابور إلى 1200 ملم، بينما تتناقص كلما اتجهنا جنوبا لتصل إلى حدود 200 ملم.[2]

أما إداريا فيحدها من الشمال بجاية وجيجل ومن الشرق ميلة، ومن الجنوب باتنة والمسيلة، ومن الغرب برج بوعريريج.[3]

ب– سطيف تاريخيا:

شكلت منطقة سطيف بالنسبة للقيادة العسكرية الرئيسية أهمية إستراتيجية كبرى من عدة جوانب، لموقعها الجغرافي المتوسط لأقاليم القبائل والشرق القسنطيني وبلاد الحضنة، ووضعها الطبوغرافي المرتفع، الذي أرادت من خلاله التحكم في طرق المواصلات للسيطرة على القبائل المتحركة وإخضاعها[4]، واستطاعت الوصول إلى المدينة يوم 15 ديسمبر 1838م، بقيادة الجنرال دي قالبوا.[5]

فانضوت قبائل المنطقة تحت لواء الزعماء الذين قادوا المقاومات الشعبية كمشاركتهم في ثورة الأمير عبد القادر، الذي كان قد عين في الجهة الشرقية خلفاء له، ومنهم عبد السلام المقراني، الذي شمل نفوذه منطقة سطيف، وأعلنت العديد من القبائل مبايعتها

---

[1]– غراب سمية، **السياحة الداخلية لولاية سطيف، الواقع والآفاق، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية**، مج03، ع05، جانفي 2020، ص197.

[2]– بن نعماني سيد أحمد، **دائرة سطيف: دورها في انتفاضة 08 ماي 1945 (دراسة اجتماعية سياسية)**، أطروحة **دكتوراه** علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2015–2016، ص17.

[3] Chourfi Achour, Op-cit,p976.

[4]– بيرم كمال، **احتلال منطقة سطيف وتطور حركة الإستطان الأوروبي بها بين سنتي 1838–1900م، مساهمة تاريخية، المجلة التاريخية الجزائرية**، مج 1، ع 1، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أفريل 2017، ص49.

[5]– بن نعماني سيد أحمد، المرجع السابق، ص63.

للأمير، كقبيلة ريغة، الظهارة وقبيلة عموشة، وفي ثورة المقراني 1871م وهي من أكبر الثورات التي شاركت فيها قبائل سطيف فمعظمها كانت في الصفوف الأولى، كريغة وعامر وأولاد نابت.[1]

وخلال الحرب العالمية الثانية بدأت النشاطات الثقافية بالظهور، وكان لسطيف نصيب منها، فتأسست بالمدينة في 21 سبتمبر 1926م أول جمعية محلية على مستوى المنطقة، بموجب قانون الجمعيات المحلية لسنة 1901م، ومن المنضمين إليها بالمدينة علي معيزة، فاضلي الحسين، بوزيدي عاشور وحسان بلكيرد...، وكانت بمثابة الجمعية الأم، بحيث تخرجت منها مؤسسات أخرى تعمل في مختلف الميادين الثقافية، منها:

– الإتحاد الرياضي الإسلامي لمدينة سطيف U.S.M.S، مكتبة الترقي العربي لنشر الكتب والمجلات العربية.[2]

إضافة إلى تأسيس فوج الكشافة الإسلامية (فوج الحياة) بالمدينة والذي تم تأسيسه في 07 جويلية 1938م، برئاسة حسان بلكيرد، وشهد الفوج لاحقا انخراط العديد من القادة الذين ساهموا في تسييره، وأغلبهم كانوا ضمن فدرالية النواب المسلمين[3] والمتعاطفين مع فرحات عباس، وتعددت نشاطات الفوج، من تعليم وتربية الأطفال على حب الوطن إلى الأعمال التطوعية باختلافها والمشاركة في مختلف التظاهرات، كخروجه في مظاهرات 08 ماي

---

[1]– عبد الغفور نصر الدين، **المقاومة السلمية بالعرائض والشكايات: قبائل بني ورثيلان وبني يعلي وقرقور (سطيف) 1840–1900 أنموذجا**، **مجلة عصور جديدة**، مج13، ع01، ، جامعة وهران 1، ماي 2023، ص322.

[2]– بن نعماني سيد احمد، المرجع السابق، ص88.

[3]_ حركة سياسية تشكلت من العناصر المثقفة الفرنسية ضمن أصحاب الاتجاه الليبرالي الذين كانوا يرون ضرورة مواجهة القوانين التي تصدر لصالح المستوطنين في الجزائر، وندا أعضائها بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين في جميع المجالات. ينظر: العناق خولة، فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين 1927–1938م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص وطن عربي معاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 2020–2021، ص ص 32–33.

1945م، بأكثر من 200 كشاف بالزي الرسمي، والتي دفع الفوج فيها وكل المنظمة الكشفية ثمنا باهظا إلى جانب الشعب الجزائري.[1]

ولا نغفل عن تواجد نشاط الأحزاب الوطنية بالمدينة، فسطيف اختارها فرحات عباس ليمارس نضاله السياسي، حيث انتخب سنة 1934م مستشار عاما بها وزاد احتكاكه بالأوساط الشعبية، ثم أنتخب في نفس السنة نائب للمدينة في المجالس العامة، ومع بداية 1944م أعلن فرحات عباس من سطيف يوم 14 مارس عن تأسيس حركة أحباب البيان والحرية[2]، فكان لفرحات عباس دورا بارزا في بلورة الوعي القومي الوطني بالمدينة، أما عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المنطقة فكان لها مكتب ينشط في سطيف من أبرز مناضليه السعيد بوخريصة، عباس مسعود، الحاج سليماني، محمد قراص وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فبعد إعادة بعث نشاطها عقب صدور مرسوم العفو الشامل في 06 مارس 1946م، أنشأت مدارس ولجان في عدة جهات منها مدرسة الفتح بسطيف ومنها حاول رئيس الجمعية ربط العلاقات مع الدول العربية للتعريف بالقضية الجزائرية.[3]

2- مولده وتكوينه (1912م):

مصباح صالح من مواليد 15 سبتمبر 1912م، وهو ينحدر من دوار الخلجان متزوج وله طفل واحد[4]، تحصل مصباح على شهادة الليسانس في الحقوق وامتهن مهنة المحاماة.[5]

---

[1] خليل كمال، **الكشافة الإسلامية الجزائرية بسطيف، نشاط فوج الحياة (1930-1954م)**، **مجلة الآداب والحضارة الإسلامية**، مج12، ع25، 2019، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف 02، ص205 وص208 وص211.

[2]- قاضي سهام، شيخاوي حورية، **حركة أحباب البيان والحرية وحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1944-1956م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون تيارت، 2016-2017، ص ص 34-35 وص39.

[3]- حنفوق إسماعيل، **الأوضاع العامة في المنطقة الأولى من الولاية الأولى قبل 1954م**، **مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، مج06، ع02، 2021، جامعة باتنة، ص ص 256-258.

[4] A.N.O.M, 11 CAB//106, Doss (cabinet soustelle 106).

[5]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص168.

3- نشاطه المهني والسياسي:

شغل مصباح منصب مستشار عام لبيبانس ونائب رئيس لبلدية برج بوعريريج (قسنطينة)[1] في عام 1953م[2]، لم ينتم مصباح لأي توجه سياسى وكان من جماعة المستقلين.

حيث كانت مشاركته في الحياة السياسية من خلال انتخابه ممثلا في الجمعية الجزائرية للدائرة الانتخابية الثانية بقسنطينة (أقبو) بتاريخ 04 أفريل 1948م، ثم تم انتخابه مستشارا عاما للدائرة الانتخابية الثانية لقسنطينة في منطقة سطيف بتاريخ 20 مارس 1949م[3]، وخاض مصباح صالح تجربة سياسية ضمن كتلة البيرفقاء الليبرالية[4]، حيث كان تواجد هذه المجموعة ككتلة منذ تأسيس الجمعية الجزائرية لكن تم الإعلان عنها رسميا بعد التحاق جاك شوفاليي كنائب فيها سنة 1951م من وجهة نظر هذا الأخير فسبب تكوين هذه الجمعية يرجع إلى ضرورة إحداث التفاهم والاتفاق حول مراحل تطوير الجزائر وتحقيق المطالب الشرعية والحفاظ على الحريات في ظل احترام القوانين وقد تكونت من جزائريين وأوروبيين لإبداء أرائهم وأفكارهم حول الحلول الممكنة للمشاكل في الجزائر.[5]

وبعد اندلاع الثورة في 01 نوفمبر 1954م كان ضمن الموقعين على قائمة الـ 61[6] حيث اجتمع منتخبي الهيئة الثانية في لقائهم الذي ضم 61 عضو من أجل التعبير والإعلان عن تنديدهم لسياسية القوى ورفضهم لبرنامج الإدماج المقترح من طرف جاك سوستيل أمام

---

[1]- لوموند، "**إلغاء كافة المجالس المحلية وانتخاب مجلس تأسيسي يطالب به السيد مصباح نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السابق**"، نشر في 16 أفريل 1956م، موقع أرشيف Le monde، تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2025م، https://www.lemonde.fr/archives

[2]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص168.

[3]- A.N.O.M,11 CAB // 106, Op-cit.

[4]_ حمري ليلى، المرجع السابق، ص151.

[5]- حمري ليلى، عبد الرحمان فارس 1991-1911م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في اختصاص أعلام الجزائر 1830-1962م، قسم التاريخ علم الآثار، جامعة وهران، 2005-2006، ص.

[6]-A.N.O.M, $3F_{141}$, doss (les 61).

المجلس الجزائري لأنه لم يعد يتوافق مع طموحات الشعب الجزائري[1]، وعبر عن موقفه من الثورة بإعلانه الاستقالة من جميع مناصبه منها عضوية الجمعية الجزائرية، وقد جاء في تصريح له أن مجموعة الـ 61 طالبت في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 مارس 1956م، ليس بحل الجمعية الجزائرية فقط بل بقمعها نهائيا وجميع الجمعيات المحلية الأخرى، وأشار أنه لن يرضى بقرار الحكومة إلا إذا كان سيؤسس لمؤسسات جديدة يمكنها تحديد الوضع النهائي للجزائر ويجب أن تتوافق مع التطلعات المشروعة للشعب الجزائري، ولتحقيق السلام يجب العمل على تنظيف الفوضى من خلال إلغاء المجالس العامة والبلدية، وأشار أن استقالته جاءت لتعبر عن رغبته في إعطاء حيوية متجددة لمجموعة الـ 61.[2]

المبحث الثاني: السيرة الذاتية للمحامي شكال علي (1896-1956م)

1- معسكر منطقة النشأة:

أ- جغرافية مدينة معسكر:

تقع مدينة معسكر على خط عرض 35.26° شمالاً وعلى خط طول 2.11° غرب خط غرينتش في الإقليم الشمالي الغربي للجزائر[3]، على بعد 360 كم جنوب غرب الجزائر العاصمة، وعلى بعد حوالي مائة كيلو متر من وهران على ارتفاع 600 متر[4]، وتبعد عن تلمسان بحوالي مائة وخمسين كيلو متر[5].

---

[1]- قاسم عابدية، الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري (1954-1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الانسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009-2010، ص163. أنظر الملحق رقم 15.

[2]- لوموند، "**إلغاء كافة المجالس المحلية وانتخاب مجلس تأسيسي يطالب به السيد مصباح نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السابق**"، نشر في 16 أفريل 1956م، موقع أرشيف Le monde، تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2025م، https://www.lemonde.fr/archives

[3]- قرمان عبد القادر، **عمران وعمارة مدينة معسكر في العهد العثماني، دراسة أثرية عمرانية ومعمارية**، أطروحة **دكتوراه** العلوم في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، 2014-2015، ص3.

[4] Cheurfi Achour, Op-cit,p745.

[5]- هاينريش فون مالستان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر: أبو العيد دودو، ج1-2، دار الأمة، ط1، 2008، ص75.

تقع عند سفح المنحدر الجنوبي للسلسلة الجبلية المسماة (شارب الريح) ولاتي هي جزء من الأطلس التلي[1]، على الحافة الشمالية الغربية لسهل غريس الكبير بالقسم الغربي لجبال بني شقران والذي يحده شرقا جبل المناور، وغربا جبل كرسوط، وشمالا قلعة بني راشد التي كانت تعرف سابقا بقلعة هوارة، وجنوبا وادي البنيان وبالضبط بالسح الجنوبي لجبل الناطور (شارب الريح)، فهي لا تبعد عن ساحل البحر إلا بحوالي خمسين كيلوا مترا عند مصب وادي المقطع.[2]

حيث يقطعها وادي تودمان وروافده ذات الجوانب شديدة الانحدار نسبيا[3]، وبنيت المدينة فوق أرضية كلسية بيضاء تعود إلى عصر البليستوسين، فقد تشكلت داخل بحيرة كبرى في آخر الزمن الثالث، وهي تشمل كل من هضبة سان هيبوليت (المامونية حاليا) وسهل غريس المنخفض الذي يمتد جنوبا حتى الأقسام الجوراسية لجبال سعيدة المندرجة ضمن سلسلة الأطلس التلي الداخلية[4]، يحدها من الشمال ولايتي وهران ومستغانم ومن الجنوب ولاية سعيدة، ومن الشرق ولاية تيارت ومن الغرب سيدي بلعباس.[5]

إضافة إلى جانب تأثير مظاهر السطح التي تشكل فيها الجبال والسهول أهم مميزاتها فاحتلت المدينة موقعا هاما ممتازا اقتصاديا وتجاريا، وقد تم تخطيطها في موقع استراتيجي توفرت فيه جميع الشروط الأساسية الواجب إتباعها في تخطيط المدن.[6]

حيث اشتمل المجال الحيوي للمدينة على محيطين هما:

---

[1]– بن عتو بلبروات، **المستوطنات الأوروبية بمعسكر وأحوازها في أوائل الاحتلال الفرنسي**، **مجلة عصور جديدة**، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بالعباس، مج4، ع14–15، أكتوبر 2014م، ص347.

[2]– قرمان عبد القادر، المرجع السابق، ص ص3–4.

[3] Chourfi Achour, Op-cit, p745.

[4] قرمان عبد القادر، المرجع السابق، ص06.

[5]- Cheurfi Achour, Op-cit, p745.

[6] قرمان عبد القادر، المرجع السابق، ص04 وص06.

المحيط الأول: تجمعات مكانية تبعد عن مركز الولاية أحيانا بأزيد من 25 كلم ومنها الكرط وبوحنيفية (مدينة النار)، إفكان، البنيان، وادي الأبطال، المناور، تيغنيف، تليوانت، القلعة، المحمدية، سيق.

المحيط الثاني: فقد اشتمل على أماكن أبعد نسبيا عن مركز المدينة، منها مستغانم ارزيو، وهران، الشرفة، سيدي بلعباس، سعيدة، غليزال، فرندة، مارونة.

بحيث كان مجال نفوذها يتسع أحيانا ويضيق أحيانا، حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المدينة.[1]

– التضاريس: غير متجانسة، ويمكن تقسيمها إلى 3 مناطق متميزة من السهول الشمالية (حباسيغ) إلى قمم بني شقران (910 متر) إلى شق حسين (140 متر) بالسهول المرتفعة لمعسكر وتيغنيف وغريس.[2]

يسود المدينة مناخ متوسطى شبه قاري، يتميز بعدم انتظام سقوط الأمطار، وتجتاح المنطقة في الشتاء موجات من البرد القارص تتسبب في سقوط الثلوج وتشكيل الصقيع ببعض المناطق التي يبلغ علوها عن سطح البحر 800 متر، وذلك جبال بنى شقران والعوف والبرج، كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط الأمطار المتساقطة هي في حدود أكثر من 500 ملم سنويا، بينما في المناطق المرتفعة تبلغ 800 ملم في السنة، أما في أواخر الربيع من كل عام تهب رياح على الناحية الجنوبية تسمى (القبلي) عند ساكنيها وهي حارة وجافة تحمل الأتربة، أما صيفا فيكون الجو شديد الحرارة.[3]

[1] بن داهة عدة، **معسكر عبر التاريخ**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص9.

[2]- Cheurfi Achour, Op-cit,p745.

[3]– قرمان عبد القادر، المرجع السابق، ص ص5–6.

ب- تاريخ مدينة معسكر:

شهدت معسكر على مدار زمانها فصولا بارزة في الجهاد، خاصة خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، أيضا عرفت بدورها الفعال في تنظيم المقاومة الشعبية، أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م).

بعد وصول القوات الفرنسية إلى المرسى الكبير في 4 جانفي 1831م وتخلي باي وهران الباي حسن عن السلطة يوم 2 جانفي 1831م[1]، وأمام الوضع الذي وصلت إليه البلاد بدأ أعيان القبائل يبحثون عن مخرج لهذه الفوضى فاجتمعوا في أفريل 1832م بمعسكر، متفقين على ضرورة توجيه أنظارهم نحو الخطر الحقيقي، معلنين الجهاد ضد قوات الاحتلال الفرنسي[2]، وقاد الأمير عبد القادر المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، ولعوامل إستراتيجية اتخذ من معسكر عاصمة لإمارته 1832م ومقر للقيادة العسكرية[3]، وهذا عقب مبايعته بوادي فروحة من غريس تحت شجرة الدردارة في 27 نوفمبر 1832م، ولشيوع البيعة الأولى كانت الثانية في 04 فيفري 1833م[4]، ولما تمت البيعة واستقام له الأمر، قام الأمير بإنشاء دولة لأجل الحرب لأنه كان مدركا قبلا أن المعركة بينه وبين المستعمر الفرنسي لن تكون هينة أو عابرة، وعمل على تنظيمها.[5]

---

[1]- سعاد العياشي، **بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1790-1830)**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر**، تخصص تاريخ حديث ومعاصر من قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2015-2016، ص94.

[2]- عبد القادر سلاماني، **موافق سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران (1830-1832م)**، **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، مج6، ع1، جوان 2020، ص94.

[3]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص57.

[4]- محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائد في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (سيرته السيفية)**، غرزوزي وجاويش، مصر، 1903م، ص96 وص99 وص101 وص 103.

[5]- زغدودي صونيا، **العلاقة بين مقاومتي الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي (1830-1848م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص19.

فباشر التحضير الجدي لإرساء قواعد أول دولة جزائرية حديثة[1]، فكونها من رئيس وزراء ونواب ووزراء، ومجلس لشورى، وقسم المقاطعات إداريا، أيضا نظم الجيش ودربه[2] إضافة أنه جعل مدينة معسكر مركزا لورشات الأسلحة بمختلف أنواعها.[3]

تعرضت المدينة لهجمات عديدة ومتكررة من القوات الفرنسية، أهمها معركة المقطع[4] في جوان 1835م، بين جيش الأمير بقيادة المزاري والقوات الفرنسية بقيادة الجنرال تريزال Trezal، التي خرج منها هذا الأخير منهزما[5]، والثانية كانت بتوجه الجنرال كلوزيل بقواته لاحتلال معسكر انتقاما من الأمير في 06 ديسمبر 1835م، لكنه وجد الأمير قد أخلاها قبل وصوله فقام بإحراق المدينة[6]، وبعد اشتداد الصراع بين قوات الأمير وقوات الاحتلال عملت السلطات الفرنسية على اتخاذ مجموعة إجراءات لمجابهة المقاومة كسياسة الأرض المحروقة وعمليات الإبادة الجماعية[7]، وفي يوم 30 ماي 1841م احتل الجيش الفرنسي المدينة وأخذت قوات الاستعمار تقيم مراكز استيطانية عديدة في المنطقة.[8]

---

[1]– بن داهة عدة، المرجع السابق، ص57.

[2]– زغدودي صونيا، المرجع السابق، ص21 وص23.

[3]– عبيد بوداود، **معسكر المجتمع والتاريخ، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية لجامعة معسكر**، مكتبة الرشاد للطباعة والنش، الجزائر،2014م، ص192.

[4]– جائت نتيجة الخلاف بين الطرفين بسبب اتفاق الكرمة بين فرنسا وبين الزمالة والدوابر بزعامة مصطفى ابن اسمعايل الذي كان قد فتح الباب أمام القبائل لتتمرد على الأمير وكان من نتائجها أن اهتزت لها فرنسا وطالبت بالتحقيق والعقوبة ولانتقام وهكذا استدعي دير لون وحل الجنرال دار لونج محل تريزيل، وعين كلوزيل مرة أخرى حاكما عاما ليفتتح عهدا جديدا في ماكان يسمى عندئذ المستعمرة الافريقية لفرنسا. ينظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، شخصيات–أماكن–أحداث–معارك، ط1، ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020، ص175.

[5]– بن داهة عدة، المرجع السابق، ص57.

[6]– زغدودي صونيا، المرجع السابق، ص28.

[7]– عبد القادر سلاماني، **جرائم الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري (منطقة معسكر أنموذجا 1830–1847م)، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 12، ع25، جامعة بشار، 2020، ص226.

[8]– عبيد بوداود، المرجع السابق، ص222.

لم تتوقف المقاومة بعد 1841م، وبرز بوزيان القلعي* في معسكر الذي قاوم لثلاثة عشر سنة (1863-1876)، ثم مقاومة بني شقران** في 1914م المحتجة على قرار التجنيد الإجباري.[1]

ومع مطلع القرن 20 تبلورت بوادر نضال سياسي تمثلت في تشكل نوادي وجمعيات وأحزاب سياسية اختلفت في أهدافها واتجاهاتها[2]، وبحكم موقعها الجغرافي أصبحت معبرا لكثير من الشخصيات الحزبية الوطنية[3]، فقد حظيت بزيارة الشيخ عبد الحميد بن باديس وكذلك زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي في 16 أفريل 1949م.[4] ومن الجمعيات الثقافية التي برزت في المدينة:

نادي الشبيبة الأدبية الأهلية: تأسس في 17 جانفي 1928م، نظم العديد من المحاضرات كمحاضرة 18 أفريل 1933م، من تنظيم جمعية طلبة شمال إفريقيا مع النادي، وعلى الرغم

---

* عرفت هذه المرحلة من المقاومة بمرحلة القطاع الشرفاء وأطلق الاستعمار الفرنسي على زعمائها أمثال بوزيان القلعي تسمية الخارجين عن القانون وقد زرع بمقاومته الهلع في قلوب الكولون الذين غادر أكثرهم المنطقة ولعدم تأييد أعيان المنطقة ولكونه كان يفقد عناصر الزعامة (دينية، عسكرية، سياسية وقيادية) وقع في قبضة الاستعمار سنة 1876م، تميزت مقاومته بالخلو من الخلفيات السياسية التي تهدف إلى جر المستمر إلى التفاوض. **ينظر**: عدة بن داهة، معسكر عبر التاريخ...، ص61.

** عرفت استيطانا أوروبيا مكثفا الغرض منه محو كل أثر لذكرى مقاومة الأمير عبد القادر في المنطقة، ويعود الاستيطان المبكر في هذه الناحية الجبلية إلى عوامل يمكن وصفها بالجيوستراتيجية والجيوسياسية فسكانها عرفوا برفضهم للسيطرة والاحتلال عبر مر العصور كما أنهم كانوا أول من احتضن مقاومة الأمير عبد القادر. **ينظر**: عدة بن داهة، **ثورة بني شقران 1914م وموقعها من المقاومة الوطنية الجزائرية للاحتلال الفرنسي**، مجلة عصور جديدة، ع11-12، فيفري 2013-2014، ص302.

[1]- بن داهة عدة، معسكر عبر التاريخ، المرجع السابق، ص ص 61-62.

[2]- عبيد بوداود، المرجع السابق، ص222.

[3]- مرفو نوال، سدود سمية، **النوادي والجمعيات الثقافية بالغرب الجزائري 1870-1954م**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر قسم التاريخ جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016-2017، ص ص 75-76.

[4]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص63.

من أنه كان مؤسسة إصلاحية غير أنه ضم شخصيات من تيارات وطنية كعدة حنيفي[1] المنتمي لجماعة النخبة.[2]

نادي الإخاء: تأسس عام 1937م.

جمعية الأمل: عام 1949م، ترأسها أبو بكر عبد المجيب.

هذه الجمعيات كانت أدبية ثقافية وخيرية لتنسيق أعمال المصلحين.[3]

وقد ظهر بمعسكر العديد من الفروع الكشفية ونذكر منها:

فوج الشهاب: أسسه بلقور حمزة في 20 جانبي 1944م، وفي أكتوبر 1944 منحت الإدارة ترخيصا له بالنشاط وعقد التظاهرات، بعد إدراجه في فئة المجموعات الرياضية والشبانية وفي ماي 1947م أعيد تشكيل مكتبه الذي أصبح يتكون من ثلاث رؤساء شرفيين وهم: علي شكال، بن باهي محمد، وعبد المومن طاهر.[4]

[1]– احتل النادي مكانة مميزة مقارنة بباقي الجمعيات الثقافية ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عدد أعضائه الذي بلغ 200 عضو، ومكانتهم الإجتماعية والثقافية مثل عدة حنيفي الذي انضم للنادي سنة 1939م وكان يشغل منصب مستشار بلدي. ينظر: جاكر لحسن، الحركة الوطنية في معسكر، أطروحة **دكتوراه** في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2008–2009، ص ص 112.

[2]– جاكر لحسن، المرجع نفسه، ص ص 109–111.

[3]– مرفود نوال، المرجع السابق، ص81.

[4]– أورنيد طيب، **نشاط الكشافة الإسلامية في معسكر من التأسيس إلى قيام ثورة نوفمبر1954م**، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مج18، ع01، جامعة مصطفي اصطمبولي، معسكر، أوت 2022، ص ص 941–942.

2. أصوله ومولده:

هو علي شكال ولد محمد[1] من عائلة متواضعة من أصل مرابطي[2] تنحدر من قبيلة أولاد سيدي دحو[3] الجد الأقدم للعائلة هو الولي سيدي دحو من بني شقران[4] علي ولد محمد من مواليد 23 سبتمبر 1896 بمعسكر، تزوج من السيدة جوسيت بوي وله طفلان، والده كان مالك لفندق، وهو الأخ الأصغر للمستشار العام مندوب جمعية الإتحاد الفرنسي شكال دحو.

وصفته التقارير الإدارية الفرنسية بـ (نقيب المحامين قديما).[5]

3. تعليمه وتكوينه:

تلقى علي شكال دراسته في المدارس الثانوية في وهران والجزائر العاصمة[6] ثم تخرج من كليتي الجزائر وباريس عام 1922 تحصل بعدها على شهادة في الحقوق ثم تسجل في نقابة المحامين بمعسكر في 1923[7]، امتهن المحاماة وحصل على وسام الفارس لجوقة الشرف.[8]

---

[1]- A.N.O.M, $5I_{13}$, doss (Chekkal Ali).

[2]- la carrière de M. Ali chekkal", le monde, 28 mai 1957.

نقلا عن الرابط http//www.Le monde.fr/archives تم الإطلاع عليه بتاريخ في أفريل 2025.

مرابطي: المعنى الديني والفقهي للمرابط هو من يربط نفسه عن الشهوات كما يطلق المرابط في الدين الإسلامي على المكلف بالتكوين الروحي وصاحب امتياز الأسلمة والمرابطون هم في الأصل أعضاء من النظام التزهدي الإسلامي، وتشير إلى الإنسان الذي يكرس حياته للممارسات الدينية والدراسات الروحية في بناء رباط وهو الذي يأوي إليه أصحابه يبتعدون فيه عن الناس ويتقربون إلى الله يزهدون ويتهجدون. ينظر: نقروش حميد، في أصول الظاهرة المرابطية في منطقة القبائل: نظرة حول المفاهيم: الرباط، المرابط، **الظاهرة المرابطية الشريفية والفقيه**، **مجلة أفاق فكرية**، د.ع، د.مج، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018، ص ص206-207.

[3]- A.N.O.M, $5I_{13}$, op-cit.

[4]- ibid.

[5]- ibid.

[6]- la carrière de M. Ali chekkal", le monde, 28 mai 1957.

نقلا عن الرابط http//www.Le monde.fr/archives تم الإطلاع عليه بتاريخ في أفريل 2025.

[7]- A.N.O.M, $5I_{13}$, op-cit.

[8]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص 164.

4. نشاطه المهني والسياسي:

ترأس علي شكال نقابة المحامين خلال السنوات 1933-1934-1935م على التوالي، أيضا تقلد منصب دار العسكري على الرغم من أنه لم يكن عسكريا قط وجاء هذا التعيين بسبب علاقاته العديدة في جميع الأوساط (المدنية والعسكرية) التي ضمت شخصيات بارزة في الجزائر.[1]

وفي نوفمبر 1939م كان علي ضمن قائمة المشتركين في جريدة الشهاب بمدينة معسكر، إلى جانب مشتركين من شخصيات تنتمي إلى الحركة الإصلاحية كأحمد خليل وأخرى للتيار الإدماجي مثل مونتيرا محي الدين[2] وفئة المرابطين مثل شرقي حسان الذي كان كان له منصب في القضاء، حيث كان يرجع إقبال الإدماجيين على "الشهاب الإصلاحية" إلى مطالبتهم فرنسا بمنح الجزائريين نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون مع بقائهم على حالتهم العربية الإسلامية.[3]

لم يشارك علي شكال أبدا في النضالات السياسية المحلية قبل ترشحه للجمعية الجزائرية لكنه دائما كان يدعم أخاه شكال دحو (الإصلاحي)[4]، مستقل لم ينتمي إلى أي توجه سياسي.[5]

كان المستشار العام لمستغانم عام 1944م[6] وعضوا بحكم منصبه في اللجنة الإدارية الإدارية في هذه الولاية، أيضا عضوا في المجلس الإقليمي بوهران[7] ورئيس اللجنة الأولى

---

[1]- A.N.O.M, 5I13, op-cit.

[2]– دفعت أهمية الشهاب بالمحامي مونتيرا الذي لم يكن يحن اللغة العربية إلى الاعتماد على شخص آخر في ترجمة محتواها. ينظر: جاكر لحسن، الحركة الوطنية في معسكر...، ص106.

[3]– جاكر لحسن، المرجع السابق، ص105 وص107.

[4]- A.N.O.M, 5I13, op-cit.

[5]- A.N.O.M,11 cab // 106, op-cit.

[6] بوقلقول عيسى، المرجع السابق، ص261.

[7]- la carrière de M. Ali chekkal", le monde, 28 mai 1957.
نقلا عن الرابط http//www.Le monde.fr/archives تم الإطلاع عليه بتاريخ في أفريل 2025.

(التشريع والداخلية)[1]، كان ضمن الكشافة الإسلامية الجزائرية، خلال الفترة 1946-1949م والتي كانت تحت نفوذ جمعية العلماء المسلمين والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، داخل مكتب فوج الشهاب من بين الرؤساء الشرفيين فيه.[2]

كانت مشاركته في النشاط السياسي من خلال انتخابات الجمعية الجزائرية[3] حيث تم انتخابه مندوبا في الجمعية للدائرة الأولى بالقسم الثاني من كلية وهران (معسكر) في 04 أفريل 1948[4] وأعيد انتخابه بانتظام حتى حل هذا المجلس الذي كان قد تولى فيه منصب نائب للرئيس عدة مرات.[5]

كما كان مدافعا قويا عن مواقفه ونشاطه داخل المجلس الجزائري، حيث تجلى ذلك من خلال معارضته للتدخل في طلب مجلس الإتحاد الفرنسي الذي كان قد أراد إرسال لجنة تحقيق في انتظام انتخابات الدورة الثانية، تدخله كان صريحا بقوله "أن النزاع حول الانتخابات الجزائرية كان من مسؤولية مجلس الدولة وحده"، هذا ما وصفته جريدة TAM بأنه أثار أجمل عاصفة في الموسم.[6]

إضافة إلى أنه أكد سريعًا ثقته في مستقبل المجتمع الفرنسي الإسلامي في تصريح له لجريدة le mode قائلاً: " أنا مقتنع بأن الحل السعيد للمشكلة يكمن في الحفاظ على هذا المجتمع من خلال إنشاء هيئة تكون دراستها جادة ومخلصة وصريحة وموضوعية"، مؤيد

---

[1]- une enquête de TAM, "chekkal Ali délégué à l'assemblée algériene a relevé de défi des séparatistes, L'Hebdom Adaire de lunion frarsaise, numéro 314, 7 Aout 1948, Rue D'isly, Mgerps, p13.

نقلا عن الرابط https://gallica.bnf.Fr تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 أفريل 2025.

[2]- جاكر لحسن، المرجع السابق، ص235.

[3]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص 164.

[4]- A.N.O.M,11 cab // 106, op-cit.

[5]- la carrière de M. Ali chekkal", le monde, 28 mai 1957.

نقلا عن الرابط http//www.Le monde.fr/archives تم الإطلاع عليه بتاريخ في أفريل 2025.

[6]- une enquête de TAM, "chekkal Ali délégué à l'assemblée algériene a relevé de défi des séparatistes, L'Hebdom Adaire de lunion frarsaise, numéro 314, 7 Aout 1948, Rue D'isly, Mgerps, p13.

نقلا عن الرابط https://gallica.bnf.Fr تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 أفريل 2025.

لنظام التمثل المتساوي الذي يسمح بالحفاظ على التوازن بين المجتمعين"[1]، كان مدافعا قويا عن الصداقة الفرنسية الإسلامية وفي فيفري 1957 كان ضمن الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة الذي قاد المناقشة حول القضية الجزائرية[2] هذا ما جعل جبهة التحرير الوطني تصدر حكماً بالإعدام على السيد شكال بتهمة الخيانة العظمى[3]، وقد تلقى العديد من رسائل التهديد.[4]

اغتيل على يد محمد بن صدوق في 20 ماي 1957 في ملعب كولومب[5] ولم يكن ضمن قائمة الملتحقين إلى مجموعة 61.[6]

المبحث الثالث: السيرة الذاتية للمحامي قدور ساطور (1913-1997م)

1- مدينة الجزائر العاصمة منطقة النشأة:

أ- جغرافيا:

وهي اسم عربي أطلق عليها في الق 10م ويعني (الجزر)، واسمها الفينيقي ايكوسيوم ويعني جزيرة طيور النورس، وتسمى أيضا الجزائر البيضاء، وتتربع الجزائر العاصمة على مساحة 809.22 كلم^2 وسط البلاد: يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال بطول 80 كلم^2 ولاية البليدة من الجنوب، ولاية تبيارة من الغرب، ولاية بومرداس من الشرق.[7]

---

[1]- la carrière de M. Ali chekkal", le monde, 28 mai 1957.

نقلا عن الرابط http//www.Le monde.fr/archives تم الإطلاع عليه بتاريخ في أفريل 2025.

[2]- A.E.P, "M. Ali chekkal assassiné par un terroriste du FLIN Nechatel, parait tous les jours Excepte le Dimanche p.1 .

نقلا عن الرابط https://gallica-bnf.fr تاريخ الإطلاع .19/04/2025

[3]- A.N.O.M, $5I_{13}$, op-cit.

[4]- A.E.P, "M. Ali chekkal assassiné par un terroriste du FLIN Nechatel, parait tous les jours Excepte le Dimanche p.1.

نقلا عن الرابط https://gallica-bnf.fr تاريخ الإطلاع .19/04/2025

[5]- بوفلقول عيسى، المرجع السابق، ص 261.

[6]- A.N.O.M, $3F_{141}$, op-cit.

[7]- Cheurfi Achoure, op-cit, p 115.

ب- تاريخيا:

مع بداية الاستعمار عرفت مدينة الجزائر صدمة جردتها من جميع ما تراكم لديها خلال قرون تكوينها التاريخي والاجتماعي والجغرافي، إن هدف تحليل الصدمة هو تبيان أن ما أنجزه الاستعمار في الجزائر كان بداية سلسلة كبيرة من الصدمات ثم المواجهات في ظل الهيمنة، وتمثل هذا في البداية إنزال جيش قوي يفوق مجمل سكانها، ولقد أسفر استسلام المدينة واحتلالها بسرعة عن عمليات تدمير قام بها وتسببت الصدمة المسماة بالاستعمار في دمار المدينة الذي مس حتى أسسها، طرد سكانها وتجريدها من نخبتها وتدمير النظام الحضري القائم، بالإضافة إلى مجموعة الاستثمارات الاستعمارية التي شوهت المدينة القديمة، وهكذا تطورت هذه المدنية بعيدا عن الانسجام الذي عرفته وبالتالي أبعدت عن التنظيم الاجتماعي الذي يطمح إليه سكانها.[1]

وقد تزامن مع المقاومة الشعبية المسلحة حركة مقاومة فكرية انطلقت عشية سقوط العاصمة، عن طريق "لجنة المغاربة" كحركة سياسية بقيادة حمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة، من خلال نداءات وعرائض للسلطات الاستعمارية بالجزائر، وإلى السلطات الفرنسية المركزية ومطالبة بجلاء الجيش الفرنسي وإقامة تحقيق في الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين، هذه الحركة السياسية أعقبها حراك فكري تزعمها تياران، هما تيار المحافظين وهم ذو ثقافة عربية إسلامية، الذين دعوا إلى معارضة الفكر الغربي وسياسة التجنيس والتجنيد الإجباري، أما التيار الثاني فهو تيار النخبة والذي يضم فئة المثقفين ثقافة غربية فرنسية وفي مجملهم محامون وأطباء وصيادلة يدعون إلى التجنيس والإدماج والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع احتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية "مسلم

[1]- إشبودان العربي، **مدينة الجزئر العاصمة**، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 93-94.

فرنسي" بالإضافة إلى الجمعيات والنوادي التي ساهمت كثيرا في بناء منظومة الوعي الوطني وبث روح النهضة والشعور الوطني.[1]

2- أصوله ومولده (1911-1997م):

ولد ساطور في 12 أفريل 1911م بالجزائر العاصمة محامي وسياسي جزائري،[2] كان مقيم في شارع أولف جوردان بالقبة في العاصمة ،[3] وكان وضع الجزائر في الفترة التي ولد فيها مرحلة حرجة للبلاد وأولها الهجرة التي نتجت عن الأوضاع الاجتماعية للجزائريين وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل ودفع هذا لحركة هجرة كبيرة بين الجزائريين إلى المشرق وأوروبا،[4] بالإضافة إلى قانون التجنيد الإجباري بعد إصدار المرسوم في 03 فيفري 1912م في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية والذي يعتبر هذا ضد الجزائريين وضمهم وتجنيدهم في الجيش الفرنسي من أجل المشاركة معهم في الحرب العالمية الأولى،[5] ولا ننسى أنه في هذه الفترة تم بروز عصر النهضة حيث شهدت الجزائر ميلاد العديد من النوادي التي لعبت دورا ثقافيا واجتماعيا وفنيا وفي بعض الأحيان سياسيا، وقد انتشرت هذه النوادي في مختلف

---

[1]- بن سعدون الياميـن، **محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، تاريخ الجزائر السياسي 2**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، علوم سياسية، 2022-2023، ص3.

[2]- شخصيات لها تاريخ، على الرابط الإلكتروني:https://elmouhami.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 07 جوان 2025 السبت 20:30.

[3]- A.N.O.M,11 cab // 106, op-cit.

[4]- حداد سارة، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900-1919م)**، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، ع02، مج09، 2023، ص58.

[5]- مرزوقي خالد، ضيف الله محمد، **الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية، قسم التاريخ، تخصص المغرب العربي المعاصر، 2020-2021، ص32.

ربوع الوطن وكان الغرض من وراءها هو الإصلاح الديني والتوعية ونشر الثقافة العربية الأصلية.[1]

3- تعليمه وتكوينه:

أنهى دراسته الابتدائية والثانوية والتحق بكلية الحقوق سنة 1929م،[2] عشية الأزمة الاقتصادية العالمية لهذه السنة وعشية الاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ومنذ التحاقه بالجامعة بدأ يكتب في الصحف الجزائرية والتونسية وكانت تتميز كتابته بالطابع النقدي والإصلاح،[3] ودخل سلك المحاماة سنة 1933م،[4] واشتغل كوالده بالمحاماة في الجزائر العاصمة.[5]

4- نشاطه المهني والسياسي (1933-1997م):

بدأ نضال الطالب ثم المحامي ساطور باشتغاله في "جريدة العمل الجزائري السرية" خلال الحرب العالمية الثانية في سنة 1933م،[6] وكتب أيضا في الصحف الجزائرية والتونسية بالإضافة إلى تعاطفه مع حزب فرحات عباس، وقد كتب وقتها في صحافة الدستور القديم والصحف الجزائرية الخاصة مثل "العدالة" لبن عمور، "والدفاع" للعمودي وغيرها ويقول فيها أن نضاله نضال ذو طابع اجتماعي يطالب فيه بحقوق الجزائريين في بلادهم، واستمر المحامي في نضاله الاجتماعي لغاية 1943م، وغداة نزول قوات الحلفاء

---

[1]- كواحلة لبنى، سقوالي ريم، **النوادي والجمعيات ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** في التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، 2022-2023، ص31.

[2]- قريشي نسيمة، **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودوره في الحركة الوطنية (1946-1956م)**، مذكرة لنيل شهادة **الماستر** في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2014-2015، ص41.

[3]- عباس محمد، نداء **الحق شهادات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2006، ص ص 156-157.

[4]- قريشي نسيمة، المرجع السابق، ص41.

[5]- زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائريون والثورة التحريرية**، ج01، دار هومة، الجزائر، 2012، 2012، ص689.

[6]- زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص689.

بالجزائر أعد فرحات عباس بالتعاون مع جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري عريضة عرفت ببيان الشعب الجزائري[1]، حيث كان **ساطور** معجبا بفرحات عباس ومتجاوبا مع أطروحة بيان الشعب الجزائري[2]، وأنه جاء في الوقت المناسب لأن الأفكار التي يتضمنها تتوافق مع قناعته العميقة لأن هذا البيان يشكل تحولا هما في فكر فرحات عباس السياسي فقد انتقل من المطالبة بالاندماج إلى المطالبة بنوع من الاستقلال والاتحاد مع فرنسا[3]، وهذا ما جعله أيضا ينظم بكل حماس إلى حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944م[4]، وما لبث إن عين في مكتبها السياسي وقد كان للحركة صحيفة ناطقة باسمها تحمل عنوان المساواة ثم استبدل هذا العنوان بـ "الجمهورية الجزائرية".[5]

كان المحامي **ساطور** نائب في المجلس الثاني التأسيسي جوان 1946م الذي كانت له فيه تدخلات حول مسألة التعويض لصالح المتضررين من أحداث 08 ماي 1945م المسلمين والفرنسيين[6]، التي شارك فيها حزب البيان وكان من مرشحيه في عمالة قسنطينة ساطور وفرحات عباس ولم تكن عهدة المجلس التأسيسي الثاني لتتجاوز خمسة أشهر قضاها نواب حزب البيان في الاتصال بمختلف التشكيلات الحزبية للمجلس لشرح وجهة نظرهم بخصوص مستقبل الجزائر.

وفي أفريل من سنة 1948م، جرى انتخاب أول مجلس جزائري محلي تطبيقا للدستور الخاص بالجزائر الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في سنة 1947م، وهنا كان **ساطور** مرشحا بدائرة المدية ولكن بسبب التزوير لم يكن له نصيب[7]، لكنه فاز في سنة 1951م في

[1]– عباس محمد، المرجع السابق، ص59.
[2]– قريشي نسيمة، المرجع السابق، ص41.
[3]– عباس محمد المرجع السابق، ص160.
[4]– قريشي نسيمة، المرجع السابق، ص41.
[5]– عباس محمد المرجع السابق، ص160.
[6]– زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص689.
[7]– عباس محمد، المرجع السابق، ص 162–164.

الانتخابات الجزئية للتجديد بمجلس الجزائر[1]، رغم التزوير تمكن **ساطور** من دخول أروقة المجلس، وترشح هذه المرة على دائرة الجزائر حيث كان من الصعب التزوير في الاقتراع في بعض بلدياتها، وفاز أيضا في بلدية سطاوالي بفضل حيلة الناخبين.[2]

لكنه استقال في سنة 1955م من هذا المجلس تجاوبا لنداء جبهة التحرير[3]، حيث التحق بمجموعة الـ 61[4]، وابتداء من سنة 1956م أمرت قيادة الجبهة بإتباع تخطيط جديد يستند إلى عدم الاعتراف بأهلية المحاكم العسكرية والفرنسية عموما الآن الفرنسيين خصوم وهنا اتهم المحامون المنتخبون للجبهة أنهم فلاقة يرتدون زي العدالة وهنا سجن البرواقية كان المحطة الأولى للمناضل **ساطور** ورفاقه، وأفرج عنه فيما بعد مع الإقامة الجبرية بوهران وأكمل نشاطه بالمحاماة[5]، إلا أن تولى عشية الاستقلال مع عبد الرحمان فارس وروني كابيتان رئاسة لجنة المراقبة للانتخابات في الفاتح من جوان 1962م والتي أفضت باستقلال الجزائر[6]، بعد الاستقلال استأنف عمله في المحاماة وتقلد لفترة طويلة منصب نقيب المحامين بالجزائر العاصمة وتوفي بباريس في 19 نوفمبر 1997م ودفن بمقبرة سيدي أمحمد بالجزائر.[7]

[1]– قريشي نسيمة، المرجع السابق، ص41.

[2]– عباس محمد المرجع السابق، ص164.

[3]– قريشي نسيمة، المرجع السابق، ص41.

[4]- A.N.O.M, $3F_{141}$, op-cit.

[5]– عباس محمد المرجع السابق، ص171.

[6]– زوزو عبد الحميد، المرجع السابق، ص689.

[7]– عباس محمد المرجع السابق، ص157.

خلاصة الفصل:

- **إن** المحاميين الثلاث كانوا أكثر من مجرد رجال قانون، بل مثقفين مناضلين ساهموا في حماية حقوق الجزائريين خلال الاحتلال وساهموا في بناء دولة الاستقلال.

- مثلوا نموذجا للجزائريين الذين استخدموا مهنتهم للدفاع عن حقوق شعبهم ومقاومة الاستعمار سلميا.

- ان الطبيعة التي عاش بها كل من مصباح صالح، علي شكال وقدور ساطور ساهمت بشكل كبير في توجه هؤلاء من خلال تكوينهم حتى برزوا ضمن شخصيات من النخبة المثقفة في المجال القانوني، وفي الحياة السياسية النضالية حتى وان لم ينتموا لأي توجه سياسي.

- رغم أن ساطور، شكال ومصباح ينتمون إلى نفس الخلفية المهنية كمحامين غير أن مواقفهم السياسية تباينت خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، حيث تقارب كل من ساطور ومصباح في مواقفهما من الثورة فاجتمعوا في النهاية لدعم القضية الوطنية من خلال التحاقهم بمجموعة الـ 61 باستثناء شكال علي الذي لم يلتحق بهذا الإطار السياسي الداعم للثورة.

الفصل الثاني: القضايا المطروحة من قبل المحامين الثلاثة في دورات المجلس الجزائري (1948-1956م)

المبحث الأول: انتخابات المجلس الجزائري (1948-1951-1954م)

المبحث الثاني: القضايا المطروحة من طرف المحامين الثلاثة

عقب المحطات الكبرى التي مرت بها الأحداث في الجزائر آنذاك كمجاز 08 ماي 1945م، وإصدار دستور الجزائر المنظم 20 سبتمبر 1947م، جاءت انتخابات المجلس الجزائري لسنوات 1948-1951-1954م، والذي تأسس كهيئة سياسية طرحت فيها القضايا الجزائرية عن طريق منتخبين يمثلون الجزائريين لحماية حقوقهم، وفيه تطرح جميع الانشغالات باختلافها سياسية، اقتصادية، اجتماعية ودينية.

المبحث الأول: انتخابات المجلس الجزائري (1948-1951-1954م)

لقد أنشأ هذا المجلس بموجب قانون 20 سبتمبر 1947، التي كانت انتخاباته مجرات من سنوات 1948 إلى غاية 1954 التي كانت عبارة عن سلسلة انتخابية تحدد أهم أعضاءه وهيئاته السياسية، بهدف طرح أهم القضايا والانشغالات التي تمثل مطالب الشعب الجزائري وتبرز حقوقه في مختلف المجالات لكنه أيضا جاء كاستجابة شكلية للضغط بعد مجازر 08 ماي 1945م.

1- السياق العام لانتخابات المجلس الجزائري:

كانت تحضيراته تحت اشرف الإدارة الفرنسية في قالب ديمقراطي زائف، حيث شرعت الجمهورية الفرنسية الرابعة إجراء هذه الانتخابات البلدية المزعم عقدها في أكتوبر 1947 كبداية أولية لتطبيق ما جاء في القانون على أرض الواقع وهذا بعد تأكيد دستور أكتوبر 1946 للجمهورية الفرنسية على أن العملات الجزائرية هي عملات فرنسية تخضع للقوانين الفرنسية مثلها مثل العملات في فرنسا[1]، فبرز خلاف في البرلمان الفرنسي بين التناقضات المختلفة داخله حول الجزائر وظهر اتجاهين متناقضين:

- الاتجاه الأول: تزعمه اليساريون من الاشتراكين والشيوعيين وشاركهم الراديكاليون المنادين بسياسة الإدماج والمساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين، وطالبوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي، بنسبة الخمس أي ما يمثل 120 عضو.

- الاتجاه الثاني: تزعمه أحزاب اليمين يخالف الاتجاه الأول ويعارض سياسية الإدماج ويعتبرها خطر يهدد فرنسا في الجزائر، وطرحت مقابل ذلك فكرة تمثلت في إصدار قانون خاص ينظم المستعمرة.

[1]- بوقلقول عيسى، المرجع السابق، ص56 وص71.

– أعلنت الحكومة الفرنسية عن إجراء انتخابات عامة عن طريق الاقتراع السري، لتشكيل أول مجلس جزائري في 4 أفريل 1948م أو كما يطلق عليه أيضا مصطلح الجمعية الجزائرية التي تم إرساء نظامها في 2 جوان 1948م وتقرر أن يكون مقرها في الجزائر العاصمة.[1]

وجرت هذه الانتخابات في سنوات 1948–1951–1954م بما فيها الجزئية واقترن مسارها باسم الحاكم العام نايجلان وأصبحت تسمى بالانتخابات على الطريقة النايجلانية نضرا لاتهامات المنسوبة إليه بتزويرها والتي حاول تبرئة نفسه منها في مذكرته الصادرة في 1962 بعنوان Miession en Algéria.[2]

حيث شارك في هذه الانتخابات كل من ممثلي الهيئة الأولى: وهم الأوروبيين، وأما ممثلي الهيئة الثانية وهم المسلون الجزائريون المنقسمون لكتلتين: الكتلة الوطنية، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وكتلة المستقلين الأحرار وأعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية.[3]

2– مشاركة المحامين في الانتخابات (1948م):

شكلت هذه الانتخابات للحركة الوطنية وسيلة لسير عملهم السياسي وتعبيرا عن برامجها ومطالبها من مختلف المجالات، في إطار الشرعية التي تحكمها القوانين الفرنسية وهي الأكثر ظهورا ولفت الانتباه لأنها شهدت مشاركة كل الأحزاب الوطنية، لكنها عرفت التزوير، الإظهاد في حق المناضلين وحتى المترشحين، أما فيما يخص سيرورة الانتخابات فقد عرقلتها السلطات الفرنسية لكي لا تجرى في جو ديمقراطي، حيث أنها منعت مصالي الحاج من تنظيم تجمع شعبي لإلقاء خطاب يحتوي موضوع الانتخابات، وهنا دخل مصالي

[1] حمرى ليلى، المرجع السابق، ص129.

[2] قاسم عابدية، المرجع السابق، ص27.

[3] حمرى ليلى، المرجع السابق، ص156.

في اتصال مع أعضاء المحامين لحركته لإعطائهم التعليمات اللازمة لأن ما وقع له وقع للعديد من الشخصيات السياسية في مختلف العمالات، ولكن هناك من قابلها بخطب عنيفة ضد سيادة فرنسا وحدثت العديد من الاعتقالات خاصة من أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي ركز على المبادئ الانفصالية أما عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تبنت فكرة الجمهورية الجزائرية المرتبطة بفرنسا، الأمر الذي جعلها اقل عنفا حيث وجه حزب فرحات عباس نداء للشعب الجزائري للتصويت على حزبه، ولقد دخل في اتصالات مع فرنسا من خلال زيارته للحاكم العام الجديد نايجلان أما بخصوص جمعية العلماء فإنها كانت انتخابات سرية تقدم دعم لـ ا.د.ب.ج لأنها تخشى من لجوء السلطات الاستعمارية مصادرة أملاكها وغلق مدارسها.[1]

حيث شهدت الحملة الانتخابية تنافس كبير بين أعضاء الحركة الوطنية خصوصاً بين حركة انتصار الحريات ديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث عملوا على طرح مشاريعهم الانتخابية على المواطنين وإقناعهم بجدية البرامج التي يسعون إلى تحقيقها في حالة فوزهم، وتضمنت خطاباتهم الاستقلال، استرجاع السيادة، الدفاع عن مقومات الأمة الإسلامية، كما نجد أيضاً ان الحزب الشيوعي الجزائري الذي ركز على طبقة العمالية الكادحة، أما الأحرار فركزوا هم الآخرون على رفع قيمة الإنسان الجزائري وضرورة المساواة وعدم التميز بين الأهالي والأوروبيين.[2]

---

[1] جاكر لحسن، **انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 11/4 أفريل 1948**، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، قسم التاريخ، المركز الجامعي معسكر، مج3، ع1، ديسمبر 2008، ص ص 113-115.

[2]- بو قلقول عيسى، المرجع السابق، ص83.

نتائج الانتخابات 1948م:

العمالة	الدائرة	الدور خلال الانتخاب	اسم الفائز	التوجه السياسي	المنصب الذي شغله المنتخب	ملاحظات
وهران	معسكر	الدور الأول	علي شكال	مستقل	/	/
قسنطينة	أقبو	/	صالح مصباح	مستقل	/	/

نلاحظ من خلال الجدول فوز علي شكال الذي كان مستقلا وممثلا بمعسكر بعمالة وهران[1] وكذلك فوز صالح مصباح كمستقل ممثل لأقبو التابعة لعمالة قسنطينة.[2]

- وكان فوز المسقلين الأحرار بالدرجة الأولى حيث توجد أحزاب استحوذت على أغلب المقاعد، ففي الهيئة الأولى كان الاتحاد الفرنسي بنسبة 66% وفي الهيئة الثانية كان المنتخبين المستقلين بنسبة 70% وغياب الشيوعيين الذين لم يتحصلوا على أي مقعد في الهيئة الثانية.[3]

3- تجديد نصف أعضاء المجلس سنة 1951م:

جرت هذه الانتخابات في موعدها يوم 4 إلى 11 فيفري 1951م، من أجل تجديد نصف أعضاء المجلس، ولكن صاحبتها ظروف حرجة بالنسبة للحركة الوطنية الاستقلالية وذلك ما مس أصحاب الحركة الوطنية ومتابعات بالجملة مست كل من أعضاء الحركة من أجل انتصار حرية الديمقراطية خصوصا بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، وهي الغائب الأكبر في هذه الانتخابات لأن القمع الذي مارسته السلطة الفرنسية والجرائم في حق المواطنين أحدث خللا تنظيميا في صفوف الحركة الوطنية ومناضليها، فظهر هذا الخلل والانقسام عشية انتخابات 1951م، بين الفكر الاستقلالي بقيادة الحركة من أجل انتصار الحريات

[1]- أنظر الملحق رقم 03.

[2]- أنظر الملحق رقم 04.

[3]- أنظر الملحق رقم 05.

الديمقراطية، والفدرالي بقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حيث امتنعت الأغلبية الساحقة في عدة دواوير عن المشاركة في هذه الانتخابات بسبب عملية التزوير من الإدارة الاستعمارية في انتخابا افريل 1948م.[1]

وقد تعددت الحملات الانتخابية بين مؤيدي الإدارة ومعارضيها وبذلك تعددت البرامج وكان لكل طرف حساباته الخاصة به والسند الذي يعتمد عليه لحصد أغلب الأصوات.[2]

ويبدو من خلال التقارير التي وضعتها شركة الاستعلامات العامة خلال شهر جانفي أن الحملة الانتخابية لانتخابات 1951م كانت نشطة على مستوى كل العمالات الجزائرية.[3]

فتحالف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من أجل حملة انتخابية موحدة، ولصالح كتلة ديمقراطية متحدة، حيث اجتمع كل من بودا وبوقادوم ودماغ العتروس، من الحركة والدكتور فرانسيس من الاتحاد في منطقة الحروش بغرض الحملة الانتخابية القادمة في فيفري 1951م لأن الحركة قررت عدم المشاركة.[4]

حيث فرحات عباس حملته الانتخابية في غليزان رفقة أحمد فرانسيس* في 24 جانفي 1951م وعقد تجمعا شعبيا في سيدي بلعباس[5]، وسجلت شرطة الاستعلامات العامة في 17 جانفي 1951م أن فرحات عباس والدكتور أحمد فرانسيس والبشير بويجرة أعضاء المكتب السياسي لاتحاد الديمقراطي، مصحوبين بالشيخ خير الدين وهو من جمعية علماء المسلمين

---

[1]– بوقلقول عيسى، المرجع نفسه، ص532.

[2]– طاعة سعد، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947–1956م**، المرجع السابق، ص137.

[3]– حمري ليلى المرجع السابق، ص89.

[4]– طاعة سعد، المرجع السابق، ص139.

* ولد في غيليزان عام 1912م، زاول تعليمه بفرنسا وتحصل على الدكتوراه في الطب من جامعة باريس، عاد إلى الجزائر وباشر مهنته عام 1942م بسطيف بدأ نضاله السياسي وهو طالب بكلية الطب بفرنسا في إطار جمعية طلبة شمال إفريقيا وكان من بين المشاركين في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية كما ساهم في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعين مندوبا للحزب لدى المجلس الجزائري، التحق بالثورة عام 1956م. **ينظر**: أسيا تميم، شخصيات جزائرية 100 شخصية...، ص261.

[5]– بوقلقول عيسى، المرجع السابق، ص ص 532–533.

الجزائريين قاموا بمقابلة في بوزريعة مع مصالي الذي شارك باسم مسؤلي حزبه، والمحادثة دارت حول نقطتين وهما: الحملة الانتخابية وتوحيد الجهود السياسية للحزبين وتكتلهما المحتمل توجهت النداءات إلى العمال المسلمين النقابين حتى لا يدخلوا في لعبة الإدارة أو يتراجعوا وإغلاق الطريق أمام الرجعيين (وهم مرشحي الإدارة الاستعمارية).

كل هذا من أجل فوز مرشحي الاتحاد الديمقراطي، وفي نفس الباب وضعت مجموعة الشيوعيين اقتراحا للبث تطرقت فيه إلى انتخابات 1948 والتجاوزات التي وقعت وطالبت باحترام القانون وحرية التعبير عن الأفكار وشرعية العمليات الانتخابية عند تجديد النصف ممثلين الجمعية الجزائرية.[1]

أفرزت نتائج الانتخابات للمجلس الجزائري ما بين 4 إلى 11 فيفري 1951 غياب ممثلي حركة الانتصار الحرية الديمقراطية، وذلك نتيجة أحجام اللجنة المركزية للحزب عن المشاركة في هذه الانتخابات، كما أفرزت كذلك مرة أخرى خروج الحزب الشيوعي منها صفر اليدين كما حدث له في انتخابات 1948، حيث ظهر ممثلون جدد في هذه الانتخابات من منطلقات اجتماعية وثقافية مختلفة بدو، حضر، أميون قياد، وحتى كوادر مثقفة، أطباء ومحامون، أصحاب الزوايا والنفوذ.[2]

فانعكست هذه الانتخابات سلبا على حضور الأحزاب الوطنية داخل المجلس الجزائري فحركة انتصار الحريات الديمقراطية فقدت خمس مقاعد والاتحاد الديمقراطي أربع مقاعد من بين المقاعد المتحصل عليها في الانتخابات السابقة.[3]

[1]– حمري ليلى، المرجع سابق، ص ص 90-91.

[2]– طاعة سعد، المرجع السابق، ص142.

[3]– بوقلقول عيسى، المرجع السابق، ص116.

4- نتائج انتخابات 1951 تجديد نصف الأعضاء:

العمالة	الجزائر	وهران
الدائرة	الجزائر	معسكر
الدور خلال الانتخاب	/	/
اسم الفائز	ساطور قدور	شكال علي
التوجه السياسي	مستقل تقدمي مناضل سابق في UDMA	حر تقدمي
المنصب الذي شغله المنتخب	مستشار عام	/
ملاحظات	مكان شرشالي محمد من MTLD	تجديد الانتخاب

من خلال الجدول نجد أن هذه السنة وجد فيها **قدور ساطور** الذي ينتمي إلى UDMA مكان شرشالي محمد من MTLD الذي كان يمثل الجزائر في 1948م[1] وفوز **شكال علي** المستقل الذي يمثل معسكر حيث أعيد انتخابه.[2]

- ويرجع هذا إلى خسارة أعضاء ينتمون إلى الكتل الوطنية خصوصا MTLD بأربعة مقاعد وفوز UDMA بمقعدين وكان الفوز الغالب لصالح المرشحين لأحزاب الفرنسية، فتراجع MTLD هذا يرجع الى أنها كانت متأثرة بالظروف انذاك خاصة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في1951م والتضييق الذي كان حاصل من طرف الإدارة الاستعمارية.[3]

5- تجديد النصف الثاني لأعضاء المجلس الجزائري لسنة (1954م):

استعدت أحزاب الحركة الوطنية مرة أخرى للمجابهة الانتخابية، بما فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وافتتح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حملته عبر جرائده بتاريخ 22 جانفي 1954م "نحن اليوم أقوياء بحركتنا نطلب مرة أخرى من الطبقة الانتخابية

[1]- أنظر الملحق رقم 06.

[2]- أنظر الملحق رقم 07.

[3]- أنظر الملحق رقم 08.

أن يضعوا فينا الثقة من أجل عزل النظام الطبقي، ونزع نظام البلديات المختلطة والبلديات العسكرية في الجنوب وعزل النظام القياد لذا لا بد من دعم مرشحينا حتى يتمكن من فصل الدين الإسلامي عن الدولة...".

وهنا قدم مرشحيه لهاته الانتخابات في دورته الأولى بتاريخ 31 جانفي 1954 والدورة الثانية 7 فيفري 1954 وهم: أحمد فرانسيس عن عمي موسى شريف يوسف عن ميلة الدكتور بن خليل عن باتنة، احمد بومنجل عن تيزي وزو، عبد القادر محداد عن تلمسان محمد الحاج جمام عن مليلية.[1]

والملاحظ في هذه الفترة أن كل حزب كان ناشطاً بمفرده، عكس الحملات الانتخابية السابقة، حيث كانوا يتواجهون ويتنافسون كما حدث في الحملة التي نشطها فرحات وأعضاء من الجمعية العلماء من أجل الإعاقة التي كانت تسيرها حركة الانتصار، وكان العلماء المصلحون إلى جانب الاتحاد الديمقراطي لأنهم يؤمنون أنه الحزب الوحيد الذي بإمكانه منح الحرية للأرض الجزائرية.[2]

أما حركة انتصار الحرية الديمقراطية فقد حاولت المشاركة في هذه الانتخابات ولكن بدعاية أخف من الانتخابات السابقة لأنها أدركت أن التعامل في الاستعمار سياسيا لا جدوى منه خاصة أولئك المناضلون الذين شاركوا في الانتخابات السابقة وعارفو تقنياتها في التزوير.[3]

وصدر لهذه المناسبة قرارات عن المكتب السياسي في 6 جانفي 1954 ومنها:

- وضع حد لتدخل الإدارة من أجل مساعدة المرشحين المستقلين.
- إعطاء تعليمات المرشحين حزب بعدم التصادم مع مرشحي الأحزاب الأخرى.

---

[1]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص ص 152-153.

[2]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص93

[3]- طاعة سعد، المرجع السابق، ص155.

– تشكيل لجنة يشرف عليها حسين لحول لتطبيق الإجراءات المتخذة من طرف المكتب السياسي.

– محاولة خلق وحدة وتضامن خاصة مع الحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان جزائر.

وأما الإدارة الاستعمارية فإنها في عشية انتخابات أرسلت الحكومة العامة مدونات إلى المقاطعات فيها سلسلة من القوانين تعود إلى 1852م، تخص الانتخابات وعمليات الانتخاب والتزوير وسرية الاقتراع.[1]

6- نتائج انتخابات (1954م):

لقد جاءت النتائج كارثية بالنسبة لمناضلي ومرشحي الحركة الوطنية، التي ما زال جزء منها يؤمن بالعمل السياسي، فكانت النتائج عكسية لتفوز غالبية الشعب الجزائري من هذه اللعبة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى أساليب الإدارة الاستعمارية التي ما زالت تتلاعب بالنتائج على طريقة نايجلان، ومما يؤكد ذلك انسحاب كل من بودا أحمد وفروخي مصطفى بالرغم من فوزهما بالانتخابات وهما من حركة انتصار حرية ديمقراطية وفوز ثلاث ممثلين من إ.د.ب.ج.[2]

– وكما نلاحظ فالنتائج كانت متشابهة فالتوجهات الوطنية أكدت تراجعها خلال انتخابات تجديد نصف الأعضاء لسنة 1954، وتقدم على حسابها الأحرار وتيارات أخرى غير وطنية.

– قال فرحات عباس بعد مدة من الانتخابات: "لا نريد أن يلعبوا بنا ونشهد ضحية غيابنا ولا نريد أن تكون رهائن أو معاونين لهذه السياسة الاستعمارية"، كذلك رفض الحزب الشيوع الجزائري نتائج الانتخابات وأشاروا على أن الإدارة ومساعديها زوروا الانتخابات وهذه لا تعتبر من أسس الديمقراطية.

---

[1]– حمري ليلى، المرجع السابق، ص ص 93-94.

[2]– طاعة سعد، المرجع السابق، ص157.

- بعد استعراض كل نتائج الانتخابات في 1948-1951-1954، نستنتج أن الإدارة تمكنت من السيطرة الغير المباشرة على نتائجها لتصبح في خدمتها.[1]

نتائج انتخابات 1954 تجديد النصف الثاني للأعضاء:

العمالة	قسنطينة
الدائرة	أقبو
الدور خلال الانتخاب	/
اسم الفائز	مصباح صالح
التوجه السياسي	مستقل
المنصب الذي شغله المنتخب	/
ملاحظات	أعيد انتخابه

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن صالح مصباح أعيد انتخابه[2]، وقد يدل هذا على ثقة المصوتين الجزائريين من الهيئة الثانية.

- هذه النتائج كانت مشابهة لنتائج انتخابات 1951م لسيطرة المستقلين على المقاعد وتراجع كبير للحركة الوطنية.[3]

[1]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص ص 109-110.

[2]- أنظر الملحق رقم 09.

[3]- أنظر الملحق رقم 10.

المبحث الثاني: القضايا المطروحة من طرف المحامين الثلاثة

1- القضايا السياسية:

1.1- البلديات المختلطة:

قدم علي **شكال** مشروع إصلاح رقم 20-49 للبلديات المختلطة، واستند إلى دراسة قانونية للباب 07 من قانون 20 سبتمبر 1947م، المعنون بالتقسيمات المحلية من خلال المواد 53 و54 و55، حيث تنص المادة 53 على أن البلديات الجزائرية هي البلديات والمقاطعات وبالتالي فإنه يتم إلغاء البلديات المختلطة، وذكر أنه من خلال قراءة القانون فإنه لا يعترف بالجزائر كتقسيمات محلية إلا بالبلديات والمقاطعات، أما مسألة المقاطعات فإن الجمعية الوطنية ستقرر مصيرها الذي سيخصص لها، بالمقابل فإنه من صلاحيات الجمعية الجزائرية منح الجزائر تنظيمها البلدي النهائي، حيث نصت المادة 53 على أن البلديات الجزائرية هي البلديات والمقاطعات وبالتالي يتم إلغاء البلديات المختلطة.

وإنه منذ إصدار القانون البلدي المؤرخ في 5 أفريل 1884،م لم يعد في الجزائر سوى فئة واحدة من البلديات وهي البلدية الحضرية (المتروبولية)، وقد منحت الجمعية الجزائرية مبادرة المقترحات التشريعية الضرورية لتطبيق الإصلاح، وهكذا فإنه يقع على عاتق الجمعية الجزائرية وضع برنامج الإصلاحات المستقبلية تحتفظ فيه وفقا لإجراءات الموافقة المسبقة للأحكام التشريعية المتعلقة بإعادة التنظيم البلدي في الجزائر: أي الإلغاء التدريجي للبلديات المختلطة.

ثم وضع برنامج إصلاح لتنظيم البلديات في الجزائر وكان كالآتي :

- طرائق تطبيق نظام بلدي من شأنه تعويض إلغاء البلديات المختلطة.
- إعادة توظيف موظفي البلديات المختلطة.

الإدارة الجزائرية قد نصت في التعميم الحكومي رقم 531 الصادر في 18 أفريل 1946م، على تنظيم إداري جديد في إطار خطة لعمل البلدية وكان هدفها هو توزيع إقليمي أفضل من خلال:

- إنشاء بلديات (P.E).
- إنشاء مراكز بلدية.
- ربط الدواوير أو أجزاء منها بلديات كاملة الصلاحيات، هذا البرنامج سيكون له نتيجة وهي قمع البلديات المختلطة.

وقد عرض في مشروعه أمام المجلس الجزائري الوحدات الإدارية بالتفصيل.[1]

2.1- الحالة المدنية:

في سنة 1952 قدم **مصباح** إلى جانب السادة فارس، إيملحاين، صالحي،بن شنوف بن عبيد، بن علي شريف، ولد عودية، تباني، حمودة، بن قانة، بو شنافة أيت علي، بن سونة، بن سالم، مشيري، اقتراح قرار يهدف إلى تعديل الأحكام المتعلقة بإثبات الزواج بين المسلمين، بإعتبار أن الزواج بين المسلمين هو إحدى المسائل الراهنة التي تستحق التسوية النهائية وذلك بسبب الصعوبات المتعددة التي يواجهها المعنيون جراء التفسيرات المتنوعة المعطاة للقواعد التي تنظم هذه المسألة حاليا.

فوفقا للمادة 30 من القرار رقم 48-004 للجمعية المالية الجزائرية بتاريخ 27 ديسمبر 1947م، والمصادق عليه بالمرسوم الصادر في 03 مارس 1948م الذي أنشأ الصندوق العام للمعاشات التقاعدية في الجزائر فإن معاش أرامل الموظفين والوكلاء المسلمين غير المتزوجين بموجب نظام القانون الفرنسي لا يمكن منحه إلا بعد إثبات الزواج بصك قاض محرر وقت إبرام الزواج، أو بتقديم وثائق رسمية.

[1]- JOURNAL Officiel de l'Algérie, les débats de l'Assemblée Algérienne, 08 Avril 1949, p p 423-425.

وينطبق الأمر نفسه على معاشات التقاعد العسكرية وعلى المخصصات العائلية والمزايا الأخرى الناتج عن الضمان الاجتماعي الأن قانون 23 نوفمبر 1883م، و المعدل بموجب قانون 02 أفريل 1930م لم يتم تطبيقه بصرامة كون جزء كبير من السكان المسلمين لا يزالون أميين ويجهلون تماماً متطلبات هذه النصوص.

وفي هذا الوضع فإنه يترتب أن عددا كبيرا من الطلبات المتنوعة (معاشات، معاشات تقاعد، مراجعات معاشات، مخصصات عائلية) المقدمة من طرف المسلمين لم تتمكن من الحصول على نتائج إيجابية وذلك لعدم تمكن المعنيين من تقديم إثبات زواجهم بالشكل المطلوب، فإذ تم النظر في الأمر من منظور القانون الإسلامي الخالص وبما أن المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية فلا يوجد ما يدعو لتطبيق إلا قواعد أو القانون الإسلامي المعتمدة من طرف التشريع الجزائري.

بمراجعة جميع مؤلفات القانون الإسلامي نجد أن الزواج يثبت بعقد أو وثيقة زواج بشهود، بوثيقة موثقة، وبمستخرج من سجل الحالة المدنية في شمال إفريقيا، وبالاقتصار على وسيلتي إثبات فقط فإن النصوص المذكورة تشكل انتهاكا خطيرا للحقوق لاسيما أرامل المتقاعدين العسكريين، والمدنين المسلمين وغيره من أصحاب الحقوق.[1]

وفي نفس الطرح قدم **شكال** علي تعديلا حول المادتين 8 و9 من طلب رأي رقم 53-G-2 حول مشروع قانون المتعلق بموضوع إثبات الزواج المبرم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

طالب **شكال** في سياق تدخله بتمديد المهلة من 6 أشهر المنصوص عليها في المادة 8 إلى سنة واحدة، لتمكين سكان المناطق النائية من الامتثال للأحكام القانونية.

[1]- J.O.A, débats, 22 Janvier 1952, p 62-63.

وقد نصت المادة 9 أن عدم الإعلان عن الزواج ضمن المهلة المحددة يعرض الزوجين لغرامة تتراوح بين 4000 و 72000 فرنك أو السجن لمدة 6 أشهر، أو إحدى العقوبتين، وعليه قدم **شكال** تعديلا آخر على المادة 9، يقضى بغرامة من 4000 إلى 50000 فرنك فقط، وإلغاء عقوبة السجن نهائياً، وجاء في قوله: "أذكر زملائي بأن المسلمين الذين يحالون إلى المحاكم الجنائية لعدم الإعلان عن زواجهم نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم لا يحكم عليهم إلا بالغرامات بموجب قانون الشريعة، وبالتالي فإن المحكمة ستكون متساهلة بشكل خاص وتدرس كل حالة على حدة".[1]

3.1- المحاربين القدامى:

اقتراح قرار رقم 24-R-55 يطلب تعديلات على التشريع المتعلق بالمعاشات والمزايا الممنوحة لذوي حقوق المحاربين مقدم من السيدة شارل فالين والسادة **شكال**، فورمنت لوركس، بابيلون، لوبيز، ريشيه، ونص على:

إن المعاش الممنوح للأصول (الوالدين والأجداد) المحاربين الذين ماتوا من أجل فرنسا غير كافي وأن القيود التي يخضع لها تبعا للسن أو للوضع المالي لهولاء الأصول تخلق بينهم فوارق غير مبررة، فانه من العدل أن تمدد مزايا الضمان الاجتماعي الممنوحة لأرامل الحرب، المعاقين، والأيتام إلى أصول المحاربين.

وجاء طلب الجمعية من الحكومة على النحو الأتي:

1. أن يتم تعديل المادة L72 من قانون المعاشات العسكرية للعجز وضحايا الحرب بحيث يتم رفع المعاش الممنوح للأصول إلى نسبة 33% من نسبة المعاش الممنوح لمقعد بنسبة 100% شاملا مخصصات الإعاقة الكبرى.

2. أن يتم إلغاء المادة L67 من نفس القانون بحيث تمنح المعاشات لجميع الأصول.

[1]- J.O.A, débats, 13 Janvier 1953, p 08.

3. أن يتم توسيع نطاق الاستفادة من الضمان الاجتماعي المخصص الأرامل الحرب والأيتام والمشوهين بموجب قانون 29 يوليو 1950م ليشمل أصول المقاتلين.

4. أن يتم النظر في مراجعة الاتفاقيات المبرمة بين الإدارة وشركات السكك الحديدية أو البحرية ليتم تضمين الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما أو العجزة أو المعاقين الراغبون في زيارة قبر الشهيد يمكن أن يرافقهم مرشد يستفيد من مجانية النقل.

واقتراح قرار 55-R-25 مقدم من **شكال** أيضا، يطلب التطبيق الفعال لإحكام القانون رقم 1340-53 الصادر في 31 ديسمبر 1953م المتعلق بتطبيق نسب رواتب جديدة وتسوية التعويضات المستحقة للمحاربين القدامى وضحايا الحرب.[1]

4.1- قانون الموظفين:

اقتراح رقم 45-M-52 مقدم من السيد **مصباح** متعلق بتغيير تسمية حراس الغابات المساعدين، فبناء على المرسومين رقم 50-1612 و51-233 بتاريخ 30 ديسمبر 1950م و27 فبراير 1951م على التوالي فإن مأموري المياه والغابة قد حصلوا على تسميات جديدة (رؤساء مقاطعات، وكلاء تقنيون) فان حراس الغابات إطار خاص في الجزائر لم يستفيدوا حتى الآن من هذه التدابير.

وبناءا على أنه تم تثبيت وضع الحراس المساعدين في نظام خاص بموجب مرسوم مؤرخ في 27 يوليو يحدد وضعهم الجديد وشروط انتقالهم إلى إطار وكلاء تقنيين (حراس سابقين للممتلكات العامة) فإنهم يطلبون:

- ان يتم استبدال التسمية (حارس غابات مساعد) بوكيل فني مساعد.

- السماح لحراس الغابات المساعدين العاملين حاليا بالانتقال إلى إطار الوكلاء الفنين بعد فترة تدريب وتحسب سنوات خدمتهم كترقية.

[1]- J.O.A, débats, 21 december 1955, p 1079.

– أن يتم تصنيفهم في الدرجة المالية المساوية أو الأعلى مباشرة في تلك التي كانوا يستفيدون منها في إطارهم الأصلي.[1]

وفي 1949م قدم **شكال** رغبة رقم 141–49، تهدف إلى أن تقوم الإدارة العليا بإجراء الإصلاح القانوني للقيادات بهدف دمج القايد Caïd بشكل كامل مع مساعد مدير الخدمات المدنية.

نظرا إلى أن قانون الجزائر نص في مادته الثانية على توحيد من الموظفين الأوروبيين والمسلمين في كل إدارة وبالنظر إلى أن وظيفة القايد تتكون في الإدارة الإقليمية لدوار واحد أو أكثر وأنه يعمل في هذا المجال كممثل للمدير الإداري رئيس البلدية المختلطة ومسؤول عن خدمة الدائرة الانتخابية.

ونظرا إلى أن القايد هو في الواقع المساعد المسلم لرئيس البلدية المختلطة بنفس صفة المساعد الإداري للخدمات المدنية.[2]

قدم السيد **شكال** أيضا أمنية بخصوص مساواة حراس المحاكم (الشاوش) بالبوابين والموظفين، نظرا إلى أن حراس المحاكم المدنية يتقاضون أجورا سيئة بالمقارنة بالبوابين في نفس المحاكم، وأن شروط التوظيف هي نفسها وأن بوابي المحاكم لديهم راتب أعلى بكثير من حراس المحاكم الشاوش فانه لا يوجد سبب يبرر مثل هذا الاختلاف في الأجور بينهم فإنهم يؤدون تقريبا نفس الخدمة فسيكون من المناسب تحسين وضع هؤلاء الخدم المتواضعين لانتشالهم من بؤسهم.[3]

---

[1]– J.O.A, débats, 17 juine 1952, p 1302.

[2]– J.O.A, débats, 24 juine 1949, p 858.

[3]– J.O.A, débats, 01 Feverier 1949, p 161.

5.1- الوضع الأمني:

تم تقديم الاقتراح رقم 50-25 ضد الاستفزازات البوليسة لوهران من طرف السيد فروخي باسم مجموعة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقد كان السيد **شكال** من بين المتدخلين في النقاش حوله حيث اعتبر أن هذه الاستفزازات في وهران كانت للحفاظ على الأمن في البلاد، وأشار ان هناك ميل في جزء من الجمعية إلى الرغبة في تطبيق العدالة والنصوص بطريقة أحادية الجانب، وقال أن الحقائق لم يعلموا بها بشكل كافي فقد من خلال قراءة الصحف، وطلب أن يترك إجراء التحقيق الفعلي إلى اللجنة الأولى.

أثارت تدخلاته هذه احتجاجات على مقاعد ممثلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وصيحات استنكار على مقاعد ممثلي UDMA، والشيوعيين وفي الأخير قال: "لا تحتكرون الدفاع عن المصالح الجزائرية واعلموا أننا متحمسون أكثر منكم بكثير لهذا الهاجس من العدالة".[1]

6.1- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين:

تم تقديم الاقتراح رقم 51-M-42 بشأن إطلاق سراح السجناء السياسيين من طرف السادة جوسترابو، فروخي وفرانسيس حيث طالب السيد **ساطور** في سياق تدخله بشأن التصويت على هذا الاقتراح بتجنب الاستشهاد بهذه المذكرة بمسألة إجرائية فيقول لا يوجد ما يناقش مسألة ما إذا كان الاقتراح مقبولاً أم لا سواء تم تقديمه خلال الجلسة الاستثنائية او العادية فهناك مسألة إنسانية وهذا ما يثبت أننا جميعا متضامنون حتى لو كانت الآراء مختلفة حول التنظيم السياسي فيطلب منكم أن تقولوا عشية عيد الفطر أن هؤلاء يمكنهم الاستفادة من عفو عام متسائلاً هل ترغبون في أن يبقى رجال في السجن بسبب أراء سياسية؟[2]

---

[1]- J.O.A, débats, 15 Mars 1950, p 225.

[2]- J.O.A, débats, 03 Juillet 1951, p 888.

2- القضايا الاقتصادية:

تنوع طرحهم للقضايا في المجال الاقتصادي والاجتماعي في المجلس حيث دافعوا عن حقوق الجزائريين في التعليم والصحة والعمل ، وشملت عدة مجالات في الجانب الاقتصادي كالصناعة والتجارة ، ضبط أسعار الحبوب، القروض الزراعية، عقود الإيجار البريد والمواصلات وغيرها.

في سنة 1952 قدمت من رغبة رقم 43_v_52 تتعلق بالتمثيل الجزائري في المجلس الاقتصادي ، من طرف ولد عودية ، منية ، **مصباح** ، بن قانة، بن على الشريف سهلي، حمودة، تباني الحاج وبوشنافة، جاءت على النحو التالي:

بحسب تعداد سنة 1948 31 أكتوبر بلغ إجمالي سكان الجزائر للأقسام الثلاثة 9 ملايين نسمة منهم 7 ملايين مسلما، وهكذا تكون أهمية الجزائر بنسبة حوالي 20 % من سكان الجمهورية الفرنسية، رغم هذا فتمثيلها في المجلس الاقتصادي كان بالكاد 3 مستشارين، منم مسلم واحد فقط من أصل 160 عضوا

هذا التقليل يتعارض مع أهداف المجلس الذي يجب أن يصوغ أراء صالحة حول المشاكل الاقتصادية الجزائرية التي غالبا ما تكون خصائصها مختلفة عن خصائص مشاكل العاصمة الأم (فرنسا) بسبب خصوصيات الإنتاج والاستهلاك لدى السكان المسلمين.

وبحسب القانون الصادر في 10 مارس 1951 رقم 51-355، وفي تطبيق المرسوم رقم 51-827 الصادر في 10 ماي الذي ينظم الإدارة العامة، ويحدد شروط تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي فمن المهم أن تمثل المصالح الاقتصادية والاجتماعية للجزائر من قبل أعضاء من مختلف الأوساط (الأرباب عمل، العمال الحرفيون، التجار، المزارعون وغيرهم) ونص على عدة طلبات في هذه المسألة وهي:

- دعوة الحكومة في التدخل العاجل لحجز عدد من المقاعد في التمثيل في العاصمة المجلس الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار أهمية المقاطعات الثلاث، وعناصر السكان

المختلفة التي تحتاج مصالحها إلى الدفاع عنها، وأن تمثل الجزائر بسبعة أعضاء موزعين كالأتي:

3 مقاعد مخصصة للتجارة والصناعة الجزائرية، 4 مقاعد مخصصة للجزائر لتمثيل زراعتها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ويتم تعين هؤلاء من قبل المنظمات المهنية الوطنية.[1]

1.2- الصناعة والتجارة:

قدم فرحات عباس بن خليل، **ساطور** وفرانسيس اقتراحا رقم 16-A-51 لتطبيق القانون 51-685 الذي صدر في 24 ماي 1951، خاص بالصناعة والحرف اليدوية مع طلب المناقشة العاجلة، ثم تم سحبه من طرف مقدميه في جويلية 1951.[2]

وفي 1952 قدم **مصباح** مع مجموعة إقتراح رقم 52-M-20 يهدف لتنظيم سوق المواد الدهنية وإنتاج زيت الزيتون الجزائري، مع طلب مناقشة مستعجلة، بدعوة الجمعية الجزائرية لاتخاذ عدة إجراءات لتنظيم سوق زيت الزيتون من خلال:

- تحسين الجودة باستخدام أفضل طرق العصر ووضع ملصقات إلزامية لنسبة الحموضة.
- إنشاء شبكة من أرصفة تخزين زيت الزيتون يديرها المنتجون.
- تمويل جزء من بناء هذه الأرصفة وجزء من إنتاج الزيت.
- تسهيلات للتصدير تطبيقا للتشريع الفرنسي في هذا المجال.
- جدول زمني للواردات الزيوت النباتية بهدف تنظيم السوق.
- تخفيف الضرائب لخفض تكلفة الإنتاج.[3]

[1]- J.O.A, débats, 17 juin 1952, p 1302.

[2]- حمري ليلى، المرجع السابق، ص228.

[3]- J.O.A, débats, 4 juin 1952, P1185.

وفي مجال مناقشة القسم 13 الخاص بالطاقة والصناعة، التجارة، الحرف والتموين الأسعار والتحقيقات الاقتصادية، قدم **ساطور** بعض الاقتراحات بشأن أساليب العمل التي ينبغي إرساؤها في المستقبل، وفقا لرأي مجموعة الـ UDMA

من ضمنها تساؤل حول الدعم المالي الذي يجب على الجزائر أن تمنحه لمصنع A.L.C.E.D.E.R، وأشار إلى أنه يجب وضع خطة صناعية منسقة جيدا واعتمادها من قبل الجمعية، تتضمن الصناعات التي يجب دعمها أو تستفيد من بعض التخفيضات الضريبية، وأشار إلى أن هجرة العمال نحو فرنسا هو نتيجة لغياب التصنيع في الجزائر وأنه يجب تقرير الاعتمادات لصالح السياحة وللصناعة الفندقية، فهما يندرجان ضمن خطة التجهيز الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.[1]

2.2- ضبط أسعار الحبوب:

تحدث **شكال** حول مسألة المضاربة على سعر الشعير ووصف الوضع بأن تجارا عديمي ضمير يحاولون من خلال إجراءات غير مؤهلة ببث الذعر والخوف في نفوس الفلاحين، من خلال الإصرار عليهم ببيع الشعير بسعر 1100 فرنك للقنطار زاعمين أنهم يسلمونه لشركات الحبوب والتعاونيات التي تعرف الربح وتقدم سعرا أعلى بكثير 1463 فرنك للقنطار، هذه المناورات ليس لها هدف سوى أن هؤلاء التجار يعلمون أنهم يتعاملون مع فلاحين بائسين يحتاجون للمال فيحاولوا هكذا جرهم لبيع محاصيلهم بأقل سعر، فطالب بغرض المصلحة العامة فتح تحقيقات قضائية المضاربين.[2]

وبشأن دراسة الاقتراح المتعلق بالشعير الجزائري من محصول عام 1954 باسم اللجنة الثالثة ، الذي قدمه السيد دي كالان، الذي نص على حرية التعامل والتداول بالشعير

[1]– J.O.A, débats, 20 mars 1953, p421.

[2]– J.O.A, débats, 4.5.6 juillet 1948 p303.

في الجزائر وأن ترفق هذه الحرية بسعر أدنى مضمون يلزم المنظمات المخزنة لشراء الشعير الذي يعرض عليها.

أن ترى تحديد هذا السعر الأدنى المضمون بـ 1.750 فرنك للقنطار من الشعير الجيد والتجاري وبوزن محدد قدره 580 كيلو غراما، أيد السيد **شكال** هذا الطرح وقال (إن زراعة الشعير هي الثقافة الوحيدة التي يمكن أن يمارسها الفلاحون الصغار وهي معاشهم الوحيد وقد قدم لنا مقرر اللجنة الثالثة تدابير ممتازة ولاسيما حرية المعاملات والتنقل وتحديد آدنى مضمون ولا جدال في أن حرية بيع الشعير تشكل ميزة كبيرة لكن يجب أيضا تجنب احتمال انهيار الأسعار).[1]

3.2- القروض الزراعية:

في 1948 أعلن **مصباح** انضمامه للسيد بن قارة في دفاعه عن الفلاحين الصغار ويشير إلى أن العديد منهم في مناطق مختلفة يخضعون حاليا الملاحقات قضائية، فيقول(أنه من البديهي أن يقدم صندوق القروض الزراعية جميع التعليمات لأولئك المكلفين بإجراء تحصيلات الديون).

فقد تكون هناك مناطق تعاني من نقص المحصول فيجدون وفي أنفسهم عاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم ، بينما في مناطق أخرى يكون المحصول جيدا بشكل خاص، ما يسمح للعديد منهم بالوفاء بالتزاماتهم ، وهكذا سيكون صندوق القروض الزراعية قادرا لحد كبير أن يتغذى بفضل السدود التي يتم تنفيذها. هذا ما يجعله قادرا على الموافقة بأكبر قدر من الطلبات التي ستقدم إليه[2].

في نفس المسألة يشير **شكال** فيما يتعلق بالقروض الزراعية في منطقة مارنيا بوهران خاصة، عن تواجد فلاحون يجدون أنفسهم في وضع قانوني دقيق لا يقدرون فيه على

---

[1]– J.O.A, débats, 16 juin 1954,p765.

[2]– J.O.A, débats, 1 juillet 1948, p 195.

الحصول على قروض زراعية بسبب أنهم لا يملكون سندات ملكية كافية فالأراضي التي يزرعونها كلها مشاعة ما يجعلهم محاصرين.

ويتوجه إلى السيد المقرر بطلب أن يوسع نطاق مساعدته وأن يكون أكثر تسامحا ني نظرته إلى كل حالة على حدة، وأن يسمح لأولئك الدين استفادوا بسدادها وفقا لإمكانياتهم المالية ، ويقول(أؤكد لكم انه من خلال تبني هذه الحلول سيعيدون الأمل لهؤلاء الفقراء).[1]

وفي 1950 قدم كل من **مصباح، شكال،** إقتراح قرار 25-A-50 يهدف إلى تحديد الصلاحيات الدائمة لصندوق القروض الزراعية وقد نص على ان يشكل صندوق القروض الزراعية مؤسسة ائتمان مفتوحة لجميع المزارعين الذين بسبب عدم وجود ضمانات حقيقية أو كافية أو نتيجة لظروف استثنائية أو كارثية لا يمكنهم الحصول على المساعدة التي يحتاجونها.

من مؤسسات الائتمان العادية(صناديق الائتمان الزراعي التعاونية والشركات الأهلية للادخار)، وستكون مسؤولة عن توزيع السلف المصرح به لصالح جميع المزارعين المعوزين.

- سيساهم صندوق القروض في تمويل الأراضي الزراعية.
- صندوق القروض سيشارك في تمويل اقتناء واستغلال الأراضي لإعادة التوطين والتجهيزات العقارية ضمن الشروط التي تحددها الحكومة.[2]

4.2- عقود الإيجار:

تم تقديم إقتراح قرار رقم 54-A-31 حول موضوع تحديد حقوق التجار الذين سقط حقه في التمديد بموجب قرار الجمعية الجزائرية المصادق عليه بموجب مرسوم 30 أوت

[1]- ibid, P194.

[2]- J.O.A, débats, 15 Juin 1950, p878.

1951 بشأن الهدم وإعادة الإعمار المقدم من عباس بن الحاج سعيد، ابن يوسف، فرانسيس وساطور[1]

شارك **ساطور** أيضا في القراءة الثانية لاقتراح القرار 54-A-26 الرامي لتطبيق القانون 54-901 الصادر في 11 سبتمبر 1954 المتعلق بالحجوزات التي تمت بموجب تطبيق المادة 29 من المرسوم 960.53 الصادر في 30 سبتمبر 1953، الذي ينظم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين فيما يتعلق بتجديد عقود الإيجار للعقارات أو الأماكن ذات الاستخدام التجاري أو الصناعي أو الحرفي، مقدم من السيد **ساطور**، عباس، بن الحاج سعيد، فرانسيس، بن يوسف، جاء فيه: أن الجمعية صوتت على إقتراح قرار يهدف لتطبيق القانون الصادر في 11 سبتمبر 1954 بشأن الاستبعادات المنصوص عليها في المادة 39 من المرسوم الصادر في 30 سبتمبر 1953 الذي ينظم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين فيما يتعلق بتجديد الإيجارات المنخفضة للعقارات ذات الاستخدام التجاري أو الصناعي، فالقانون الجديد بعد أن منح مدة 3 أشهر للمستأجرين لتقديم طلب تجديدهم ورفع دعواهم القانونية، بشأن دفع تعويض الطرد كانت المهمة الأولى قد وافقت على نفس المبدأ بمنح نفس المهلة في الجزائر اعتبارا من تاريخ نشر القرار، ونتيجة لخطأ فإن القرار الذي تم التصويت عليه لم يتضمن مهلة، وهنا يمكن أن يكون هناك تفسيران (وصول المهلة المحددة بموجب قانون 11 سبتمبر 1954 مما جعل القرار عديم الفائدة لأن المهلة قد انقضت وثانيا السماح بإلغاء أي مهلة، مما يسمح للمستأجر بتقديم طلبه حين ما يشاء)، فإنه من الضروري في هذه الحالة تحديد مهلة التطبيق هذا الإجراء، فكان من الممكن تحديد مهلة شهرين أو ثلاثة، وعليه قررت اللجنة الأولى مستأنفة اقتراحها الأولي، بمنح نفس المهلة المحددة أي 3 أشهر.[2]

---

[1]– J.O.A, débats, 28 janvier 1955, p50.

[2]– J.O.A, débats, 28 janvier 1955, p.48

في نفس الموضوع قدم السيد **شكال** باسم اللجنة الأولى مشروع قرار رقم 4 يتعلق بتمديد القانون الصادر في 21 مارس 1948 بشأن العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ليشمل الجزائر فيما يخص تجديد عقود الإيجار للأماكن التجارية أو الصناعية، وقد جاء فيه: أن قانون 03 سبتمبر 1947 الذي نص في مادته 02 أن تمدد تلقائيا حتى 01 يناير 1949، عقود الإيجار ذات الاستخدام التجاري أو الصناعي أو ورثتهم اللذين لا يزالون في الأماكن، كذلك عقود الإيجار التجارية أو الصناعية أو الحرفية التي تنتهي صلاحيتها قبل 01 يناير 1949.

فهذا التمديد هو حق قانوني بعض النظر عن أي قرار صادر سابقا حتى لو اكتسب قوة الأمر المقضي به، بما في ذلك الحالة التي يكون فيها الشاغل قد تعهد قبل إصدار هذا القانون بإخلاء الأماكن، فقط يستبعد من هذا التمديد المستأجرون سيئو السمعة أي الذين لا يوفون بالالتزامات المفروضة عليهم، بموجب العقد أو القانون.

وفي الأخير قال **شكال** أنه يتبنى هذا المشروع بالإجماع ستكونون قد قدمتم خدمة جليلة لأصحاب المتاجر الصغيرة بغض النضر عن انتمائهم الديني أو الطائفي ولصغار الحرفيين ولكل أولئك الذين ليس لديهم الوسائل للدفاع عن أنفسهم.[1]

5.1- البريد والمواصلات:

قدم **شكال** قرار رقم 50.30، يتعلق بإنشاء وكالة بريد في عين فرس نظرا لعدم كفاية الخدمة البريدية المخصصة لخدمة السكان الريفيين المهمين في المنطقة، وأن غرفة الهاتف العمومية المتوفرة ليست قادرة على تقديم الخدمات الكافية، التي طال انتظارها، وبالنظر للاهتمام الواضح لسكان المنطقة برؤية عيوب الخدمة البريدية الحالية تختفي.[2]

[1]- J.O.A, débats,4.5.6 juillet 1948, p258.

[2]- J.O.A, débats, 15 mars 1950, p263.

3- القضايا الاجتماعية:

1.3- الضمان الاجتماعي:

شارك **مصباح** في المناقشة حول إقتراح القرار رقم 53-A-09 حول موضوع توسيع نطاق الاستفادة لطلاب الجزائر من الضمان الاجتماعي حيث أبدى السيد مصباح، المقرر العام للجنة المالية تأييده لهذا الاقتراح، لأن التوازن المالي للصندوق المنشأ مضمون تماماً ولأن المشروع ذو أهمية اجتماعية كبرى ومصلحة واضحة حسب ما جاء في قوله، ولتمويل هذا المشروع من المتوقع:

- مساهمة سنوية من كل منتسب بمبلغ ألف ومائتي فرنك.
- دعم سنوي من الميزانية بقيمة 4 ملايين فرنك.
- مساهمة سنوية من جامعة الجزائر تعادل 6 ملاين فرنك.

تخصم من الاعتمادات الإجمالية المخصصة لها، لأعمالها الاجتماعية في الفصل 09 من القسم D من ميزانية الجزائر، ومن هنا يجب تحديد المؤمن عليهم اجتماعيا الذين سيستفيدون من المشروع الحالي، كما يجب تحديد النفقات التي تنتج عن الاعتماد المحتمل لخطر المرض والموارد التي يمكن تخصيصها لتغطيتها في أقصر وقت وعليه في ظل النص المقترح فإن التوازن المالي للصندوق الجزائري للتأمين الاجتماعي للطلاب يعتبر مؤمنا بشكل مناسب.[1]

في 1952م فيما يخص دراسات مشروع القرار 52-G-30 الهادف إلى استكمال أحكام المرسوم 47-1750 الصادر بتاريخ 8 سبتمبر 1947م المتعلق بالحماية الاجتماعية للمكفوفين في الجزائر، تدخل **ساطور** في النقاش مبديا ملاحظاته حيث استغرب من كون

[1]- J.O.A, débats, Juin, 1953, p1054.

المعاش المقدم للمكفوفين غير العاملين مقابل نظرائهم العاملين، وهو ما اعتبره غير موضح وطالب تبريره، وقدم مجموعة تساؤلات:

المعاش المقدم لغير العاملين من هذه الفئة أدنى من ذلك المقرر للمكفوفين العاملين ويشير إلى أن هناك سبب وراء هذا، ووضح أن من ليس لديه إمكانية العمل يحتاج المال أكثر بكثير ممن لديه بالفعل نشاط، ويقول لا أدري لماذا يريدون إرساء مثل هذا الفرق في الدفع بين الأول والثاني علاوة على ذلك يستثنى من هذا النظام المكفوفون الذين يستفيدون من معاش إصابة عمل أو معاش عسكري.[1]

2.3- المنكوبين جراء الحوادث والحروب:

تدخل **شكال** بشأن الكوارث الناجمة عن الظروف الجوية السيئة، بشأن الاعتمادات المخصصة للأحداث الكارثية من إعتمادات ميزانية 55-1950، حيث ذكر أن الكوارث قد امتدت إلى جميع أنحاء الجزائر، لم تكن خاصة بقسم قسنطينة أو الجزائر العاصمة، ففي مقاطعة وهران هطلت أمطار غزيرة ما أغرق العديد من العائلات في البؤس والخراب خاصة العائلات المسلمة، وطالب أنه يجب الإصرار على إبراز أهمية الاعتماد الذي من الضروري التصويت عليه، وهناك عائلات كبيرة لا تمتلك أي موارد وهي تنتظر من الجمعية أن تولي اهتماما بمصيرها.[2]

وفي سنة 1952 بشأن الفصل 07 الخاص بمساعدة المزارعين المتضررين في أوقات الكوارث الغير المتوقعة وغير القابلة للتأمين، قدم **شكال** مع مجموعة تعديلا يهدف إلى ترحيل 100 مليون لصندوق التوفير والاحتياط C.P.A، لمنح قروض للمزارعين

[1]- J.O.A, débats, 02 juillet, 1952, p1419.

[2]- J.O.A, débats, 16 décembre, 1950, p1263.

المتضررين، وطلب من الجمعية بإلحاح أنا تبذل الجهد الإضافي البالغ 20 مليونا للاستجابة لبعض المطالب المبررة بشكل خاص ومساعدة المتضررين.[1]

3.3- البطالة:

بشأن مشروع قرار رقم 55-G-08 المتعلق بإنشاء نظام في الجزائر لمساعدة العمال المحرومين من العمل بشكل غير إرادي، وفي سياق النقاش حول مدة الإقامة لتحديد الحد الأدنى للفترة الزمنية التي يجب أن يكون العامل قد أقامها في مكان معين يكون مؤهلا للحصول على إعانة البطالة، أعرب السيد **ساطور** عن ارتياحه لتبني الجمعية أخيرا نصا لمساعدة هؤلاء، وجاء في تدخله أن ركز على تعديل الشروط المطلوبة للحصول على إعانة البطالة ويرى أن القانون الحالي يضع 03 شروط، الإقامة لسنة، العمل لـ 06 أشهر، ثم 06 أشهر يستفيد منها العاطل عن العمل من المخصصات، وأن الشرطين الأولين يحددان الثالث.

المشكلة حسب رأيه أن شرط الإقامة لسنة كاملة غير واقعي وغير عادل في الجزائر ويقول أن فرض شرط الإقامة لمدة عام في نفس البلدية على القوة العاملة غير مستقرة مثل تلك الموجودة في الجزائر والتي تضطر إلى التنقل من بلدية لأخرى للبحث عن عمل، سيحد بشكل خطير من نطاق النص مقارنة بالمدة في فرنسا المحددة بـ 06 أشهر فقط، مقترحا تخفيض مدة الإقامة لمدة 06 أشهر للمحافظة على التوازن المالي للنظام.[2]

4.3- الصحة:

في سياق المناقشات حول القضايا الصحية بخصوص الفصل 09 -منشآت الصحة العامة-، اثار **مصباح** جملة من التحديات تستدعى اهتماما عاجلا، فتحدث عن إنشاء جناح لمرضى السل ليضاف إلى مستشفى أقبو، وأشار أنه كان قد أودع تعديلا مماثلا منذ أربع

[1]- J.O.A, débats, 31 mars, 1952, p940.

[2]- J.O.A, débats, 23 mars, 1955, p p 610-611.

سنوات، ثم أكد إصراره على أن المنطقة المعنية –وادي الصومام– تمثل 12% من سكان الجزائر التي تضررت بشدة من مرض السل المنتشر بسبب العمال القادمين من فرنسا وأحيانا بسبب نقص التغذية الحاد.

أبرز تعديله هذا الصعوبات التي تواجه مرضى السل، الذين لا يمكنهم الانتظار أكثر من ذلك، ولا يمكن إجبارهم على الذهاب إلى الجزائر أو سطيف لتلقي العلاج، أولا لأن الرحلة مكلفة، وكثير من الأحيان لا يجد هؤلاء مكانا في هذه المستشفيات، ولهذا السبب على المهندس المعماري الإسراع لوضع هذا المشروع نهائيا موضع التنفيذ.[1]

4– القضايا الدينية والثقافية:

أ– القضايا الدينية:

أ.1– المنشآت والوظائف الدينية:

قدم السيد **شكال** مع بن قادة، سايح بوعلي تعديلا إلى زيادة الاعتمادات بـ 10 ملايين، يهدف لإعادة تأهيل المساجد ضمن الفصل 415 –مباني العبادة الإسلامية–.

نظرا للوضع المؤسف الذي كانت عليه المساجد واستحالة قيام المصلين بواجباتهم الدينية، حيث وصف هذا الوضع بالمحزن الأمر الذي جعل الجميع يصوتون على هذا التعديل لكي يتسنى لشروع في الإصلاحات العاجلة.[2]

وبشأن الوظائف الدينية، قدم كل من السيد لخضاري، بن قادة، براكروك، بن تونس **مصباح**، بولسان و بوشنافة، الاقتراح رقم 34–50، نظرا لأن مسجد قالمة أصبح يكتسب أهمية متزايدة، وبالنظر لضرورة إنشاء 03 وظائف للقائمين على المساجد (نوع من البواب المشرف)، فإن الجمعية ترغب في إنشاء 03 وظائف للقائمين على المساجد.[3]

---

[1]– J.O.A, débats, 26 mars, 1953, p.673

[2]– J.O.A, débats, 19 mars, 1953, p377.

[3]– J.O.A, débats, 15 mars, 1950, p263.

أ.2- الحج:

في سياق الاعتماد المطلوب لسنة 1949م قدم كل من السيد **مصباح**، فارس، **شكال** باركروك، سحلي، تباني، بن قانة، بولسان، عكروف، منية، بن عبود، ايت شعلال، أمنية تتعلق بشأن الحج إلى مكة المكرمة، باعتبار أن الفرنسيين المسلمين في الجزائر يتزايد عددهم لأداء فريضة الحج، وأن هناك العديد من الصعوبات لاسيما ندرة الأماكن المتاحة وارتفاع أسعار تذاكر السفر التي تمنعه من أداء هذا الواجب الديني، فيجب منحهم أقصى التسهيلات من خلال تخصيص باخرتين مع التوقف في كل من عنابة، وهران، والنظر إلى تخفيض أسعار التذاكر، فإن هذا يتناسب مع الرحلة السنوية الأداء هذه الفريضة التي تعتبر عمل أساسي في حياة الإسلام.[1]

أ.3- الأوقاف:

اقتراح قرار رقم 52-R-22 الذي يدعو الحكومة اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة للحفاظ على الأوقاف الجزائرية في فلسطين، لصالح الحجاج من شمال إفريقيا، تقدم به كل من **مصباح**، فارس، تباني، حمودة، بن على شريف، بوشنافة، سحلي، مشري، بن قانة إيملحاين، ماضي، بن سونة، ولد عودية، بن عبود، سيراوي، بى شنوف، بن عبيد، بن حليمة، بن سالم عيسى، شنتوف، بن تونس، شرقي، كادي، منية، ايت شعلال، حربي حواس، قاسيمي، عبد القادر، تيجاني أحمد، أيلول، بن قادة، **شكال**، آيت علي، خيار، سي صالح، بولسان، غلام الله، فرحات بلقاسم، بن عفان، محي الدين، مع طلب المناقشة العاجلة.[2]

[1]- J.O.A, débats, 21 Juin, 1949, p718.

[2]- J.O.A, débats, 17 Juin, 1952, p1288.

ب- القضايا الثقافية:

تم إيداع مرسوم 16-49 من طرف محي الدين، عدة، **شكال**، بن عفان بهدف تمكين حاملي شهادة اللغة العربية من تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية نظرا لأن تدريس العربية في الابتدائيات يكاد يكون مستحيلا بسبب نقص هيئة التدريس، الذي خلق اضطراباً خطيرا في المدارس، فإنه يجب معالجة هذا الوضع الراهن باتخاذ التدابير المناسبة من خلال توسيع ترشيح المرشحين الحائزين على مؤهلات تسمح لهم بتكريس كفاءاتهم وقدراتهم.[1]

[1]- J.O.A, débats, 01 fevrier, 1949, p161.

خلاصة الفصل:

– مشاركة أحزاب الحركة الوطنية بجميع تياراتها ومشاركتها في الانتخابات داخل المجلس الجزائري، كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي بترشحاتهم، وقد تصادموا مع إدارة الاحتلال الفرنسي خاصة بوجود الحاكم العام نايجلان الذي كان له الدور في التلاعب بهذه الانتخابات ليجعلها دائما لصالحهم وعرقل المسار الصحيح لها، الذي شمل فيها حملات الاعتقال عدد من ممثلي الحركة الوطنية، ولكن هذا لم يمنعهم من مواصلة مشوارهم رغم كل العراقيل والتزوير المتواصل خلال كل السنوات 1948– 1951–1954م، وهنا يمكن وصف هذه الانتخابات بالفاشلة حقا.

– أما فيما يخص القضايا المطروحة من قبل المحامين الجزائريين داخل هذا المجلس وكانت مختلفة الجوانب تلخص معاناة ومطالب الشعب الجزائري والتي كانت عبارة عن مسائل مثل السياسية كالبلديات المختلطة، والاقتصادية كالزراعة والصناعة، والاجتماعية كالضمان الاجتماعي والبطالة، دون أن ننسى القضايا الثقافية والدينية التي كانت تتمحور حول التعليم وبناء المنشات الدينية.

– تميزت مداخلات المحامين الثلاثة مصباح صالح، شكال علي وقدور ساطور في المجلس الجزائري بتنوع في طبيعة القضايا التي طرحوها، إذ أحيانا ركز كل واحد منهم على قضايا محلية تخص دائرته الانتخابية وأحيانا أخرى انخرطوا في طرح قضايا وطنية جماعية تعكس انشغالات الحركة الوطنية، وقد برز قدور ساطور على وجه الخصوص من خلال تبنيه لقضايا تعبر عن توجهات الـ UDMA.

– وهنا يمكن القول أنه رغم أن المجلس الجزائري كان أداة استعمارية، فإن مشاركة هؤلاء المحامين الجزائريين فيه شكلت واجهة نضالية قانونية وسياسية مهمة، ساعدت في رفع الوعي لدى الشعب الجزائري، وجاء فوزهم بالانتخابات كنتيجة طبيعية لكفاءتهم واستحقاقهم الكامل.

خاتمة

وفي الختام توصلنا لمجموعة من النتائج وهي:

– تعتبر أحداث 08 ماي 1945م كشف حقيقي لوجه الاستعمار الفرنسي، والتي أكدت بذلك أن النظام الاستعماري لم يكن مستعدا للتخلي عن أرض الجزائر بسهولة مهما كانت الظروف.

– ساهمت الأحداث في نزع فكرة التعايش السلمي مع المستعمر، وغرست في عقول الجزائريين أن الاستقلال لن يكون إلا عبر المقاومة المسلحة.

– ومن هذه الأحداث قد أتى الدستور المنضم للجزائر 20 سبتمبر 1947م الذي جاء في الحقيقة كحل جزئي من فرنسا لتهدئة غضب الجزائر بعد مجاز 08 ماي 1945م وهو كأداة استعمارية لتثبيت الوجود الفرنسي مع منح صلاحيات صورية للمؤسسات المحلية، ما جعله يفقد مصداقيته لدى الأحزاب الوطنية.

– ويعتبر هذا الدستور محطة هامة في تاريخ الحركة الوطنية، لأنه يمثل خيبة أمل كبيرة لدى الجزائريين.

– نتيجة لتصاعد مطالب الأحزاب الوطنية اتخذت السلطات الاستعمارية خطوة شكلية تمثلت في إنشاء مجالس منتخبة التي تمنح المنتخبين لتمثيل مطالبهم المختلفة فيها ومنها داخل المجلس الجزائري.

– وفي خضم هذا السياق التاريخي المتشابك، تألقت شخصيات جزائرية أصبح لها تأثير ملحوظ في أعمال المجلس الجزائري لعبت دورا محوريا هاما من خلال طبيعة نشأتها وتعليمها بالإضافة إلى توظيفهم لمهنتهم بالدرجة الأولى في تمثيل مطالب الجزائريين داخله.

– نبدأ من المحامي مصباح صالح الذي شغل منصب المستشار العام لبيبانس ونائب رئيس بلدية كما ذكرنا سابقا ويظهر اهتمامه بالجانب السياسي كثيرا نظرا لنشاطاته خاصة بعد ما اطلعنا على تدخلاته وسط المجلس الجزائري وكذلك إعادة انتخابه في 1954م حيث كان يعاد انتخابه لاهتمامه بالمنطقة المنتخبة.

– أما عن شكال علي وعن قضيته وما أحاط بها من اتهامات وحكم بالإعدام، الذي انتهى بالاغتيال شاهدًا على مدى تعقيد المشهد السياسي لفترة حساسة من تاريخ الجزائر خاصة مرحلة حرب التحرير، وعلى التحديات التي واجهت الأفراد في تحديد مسارهم فقد تبنى شكال مواقفه كمبدأ مطلق والذي كان محل جدل في تلك الحقبة، وأخيرا دفع حياته ثمنا لهذه القناعات، وبناءا على الوثائق المدروسة يمكننا القول أن علي شكال واحد من بين المئات من الجزائريين الذين تبنوا الإدماج، فكان يسعى إلى تحقيق كرامة الشعب الجزائري والدفاع عن حقوقهم في إطار كان يراه ممكنا أنذاك.

– وأخيرا نذكر المحامي قدور ساطور الذي كان من أبرز هؤلاء المحاميين والذي جمع بين المحاماة والنشاط السياسي القومي، وكانت له الحصة الأكبر من نشاطه أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها، وكذلك بالحركة الوطنية والثورة حتى الاستقلال، لقد لعب دورا محوريا كبيرا ومثل مكان نشأته وبلده أمام الهيئات القضائية وكذلك الاستعمارية.

– إن هذه الشخصيات الثلاث (شكال علي ، ساطور قدور ومصباح صالح) تأثروا بمجموعة رجال لهم أثر عميق في مسيرتهم النضالية المختلفة، أمثال فرحات عباس كما ذكرنا سابقا والذي تأثر به المحامي قدور ساطور سابقا، أما مصباح فقد تأثر بجاك شوفاليي وفارس عبد الرحمان داخل المجلس من خلال انضمامه للبيرفقاء الليبرالية.

– وبناءا على ما سبق اختاروا التمثيل على مستوى المجلس الجزائري الذي تم إنشاؤه بعد المجازر الدامية وبوجود الحاكم العام "نايجلان" الذي اشتهر بتزويراته الفاضحة للانتخابات والتلاعب بالأصوات خاصة تلك التي كانت في سنة 1948م وكانت مصداقيتها شبه منعدمة.

– أما عن انتخابات 1951–1954م كان لها نفس المصير مما أحدث خللا داخل الحركة الوطنية وتسببت في انسحابات لدى بعضها لأن أسلوب الاستعمار في الغش والتزوير ظل مستمرا طوال مسار هذه الانتخابات.

– وفي خضم هذا كان للمحامين نصيب في المشاركة والحصول على مقاعد داخل هذا المجلس الجزائري، ومثلوا الجزائريين فيه في مختلف القضايا المتنوعة التي تخص انشغالتهم وكانت الحصة الأكبر في طرح القضايا هي تلك القضايا السياسية وكانت تخص البلديات المختلطة، وفيما يخص المسائل الاجتماعية فقد أكدوا على أهمية توفير الضمان الاجتماعي ومساعدة المنكوبين، أيضا تطرقوا لطرح حلول لمشكلة البطالة بالإضافة إلى معالجة قضايا جوهرية نابعة من صميم معاناة المجتمع الجزائري، ومع ذلك واجهت بعض هذه القضايا للأسف رفضا من طرف الممثلين الأوروبيين وظلت بعضها عالقة دون حل عبر جلسات كثيرة، وبسبب عدم الفعالية أعلن عن حله في أفريل 1956م.

– ان التحاق المحامين الجزائريين مصباح صالح وقدور ساطور باستثناء علي شكال بمجموعة الـ 61 أظهر محدودية المجلس الجزائري ما أثبت فشله في أداء دوره كممثل حقيقي للإدارة الشعبية مما جعل هذا الانضمام بمثابة الضربة القوية لحل هذه الجمعية ما يدل أيضا على فشل هذه الهيئة بشهادة المنتخبين فيها وهذا ما دفع مسار الكفاح الوطني لأطر أكثر فعالية وشرعية.

الملاحق

الملحق رقم 01: صور ضحايا مجازر 08 ماي.[1]

[1]– بوعاتي هدى، زروق سارة، **مجازر 08 ماي 1945 من خلال الكتابات التاريخية "الجزائرية الفرنسية"**، مذكرة ماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص82.

الملحق رقم 02: يتمثل في صورة لعلي شكال[1] وقدور ساطور[2] ومصباح صالح.[3]

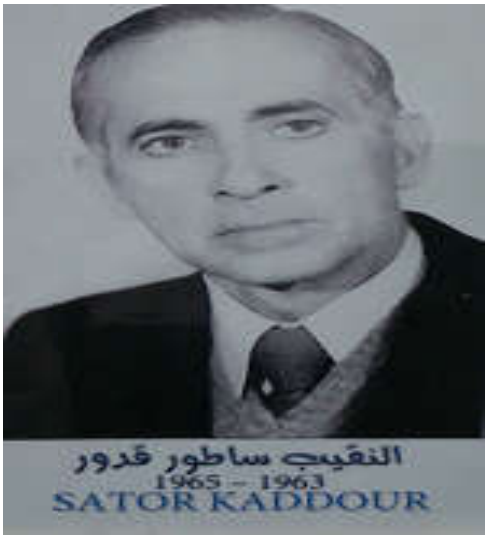

[1]- Une enquète de TAM , néméro 314, 07 out 1947, Op-cit.

[2]– شخصيات لها تاريخ، على الرابط الإلكتروني: https://elmouhami.com ، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 07 جوان 2025 السبت 20:30.

[3]- 81F711.

الملحق رقم 03: الجدول يمثل نتائج انتخابات 1948م في عمالة وهران.[1]

نتائج انتخابات 1948 في عماله وهران:

الدائرة الإنتخابية	الدور خلال الإنتخاب	إسم المترشح الفائز	التوجه السياسي
معسكر	الدور الأول	علي شكال	مستقل
باليكاو	الدور الثاني	شنتوف عدة	مستقل
تيارت	الدور الأول	بوتارن قادة	الإتحاد الديمقراطي
عمي موسى	الدور الأول	أحمد فرنسيس	الإتحاد الديمقراطي
مستغانم	الدور الثاني	خوسة عدة	مستقل
غليزان	الدور الأول	طاهرات غلام الله	مستقل
سان دونيس دوسيق	الدور الثاني	بن حلمية أحمد	مستقل
وهران	الدور الأول	شرقي عبد القادر	مستقل
سيدي بلعباس	الدور الثاني	بن قادة بلعربي	مستقل
تلمسان	الدور الثاني	مساري علي	مستقل
مغنية	الدور الأول	بن سالم عبد القادر	مستقل
تلاغ	الدور الأول	بن عفان الحبيب	مستقل
سعيدة	الدور الأول	بودرية محمد	مستقل
تريزيل	الدور الأول	محيي الدين عدة	مستقل

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص99.

الملحق رقم 04: الجدول يمثل نتائج انتخابات 1948م في عمالة قسنطينة.[1]

نتائج انتخابات 1948 في عمالة قسنطينة:

الدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي و منصب المنتخب
01	قسنطينة	مصطفاي لموفي	MTLD
02	السيلة	جيلاني مبارك	MTLD
03	الخروب	بلهادي محمد لمين	MTLD
04	جيجلي	حربي حواس	مستشار عام مستقل
05	فيليب فيل	بوالكروة موسى	MTLD
06	السيلة	شباع الطروس العربي	MTLD

07	بون	حمداوي إبراهيم المكنى (بو مراح)	مستقل
08	تبسة	لمنصاري اسماعيل	مستشار عام مستقل، نائب في الاتحاد الفرنسي
09	سوق أهراس	بن قدور عمارة بن أحمد	مستقل
10	عين البيضاء	بن عبود حاج موسلاه	مستشار عام مستقل
11	تبسة	حوبني محمد لخضر	مستشار عام مستقل
12	ـ تلمونان نورجيل	أيت شعلال عمار	مستقل
13	خنشلة	براكراك عبد القادر	مستقل
14	باتنة	بن خليل عبد السلام	مستشار عام UDMA
15	بلزمة كورنيل	قاسي علي	UDMA
16	مسكرة	تبالي محمد	ديماغوجي مستقل
17	سانت أرنو	بن قارة عبد القادر	مستشار عام UDMA
18	معليف	فرحات عباس	مستشار عام نائب سابق في الجمعية التأسيسية، نائب في الاتحاد الفرنسي، UDMA
19	جيجلي	منية داودي	مستقل
20	واد السفور	بن عبيد يوسف	UDMA
21	بوجي	بحلي محمد أو لحاج بن أورزقي	مستقل
22	القبو	معمداح صالح	مستقل
23	برج بوعريريج	عكروف طاهر	مستقل
24	سيلة	بن سالم عيسى	رئيس المجلس العام، UDMA

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص ص 100–101.

الملحق رقم 05: دوائر نسبية توضح التشكيلات السياسية للمجلس الجزائري 1948م.[1]

[1]– طاعة سعد، المرجع السابق، ص115.

الملحق رقم 06: الجدول يمثل نتائج انتخابات 1951م في عمالة الجزائر.[1]

نتائج انتخابات 1951م في عمالة الجزائر:

الدوائر الانتخابية	المنتخبين	الحزب أو التوجه	ملاحظات
الجزائر	ساطور قدور	UDMA	مكان شرشالي من MTLD
البليدة	ايملحاين	مستقل تقدمي- مستشار عام ومناضل سابق في UDMA	مكان سعودي مستقل
بوغاري	فارس عبد الرحمان	مستقل تقدمي- مستشار عام ومناضل سابق في UDMA	تجدد انتخابه
فيالار	فرحات بلقاسم	مستقل –مستشار عام	تجدد انتخابه
تنس	سايح بوعلي	مستقل	مقعد شاغر لم يستغله الممثل سايح إبراهيم بسبب الوفاة وعوض بسايح منور الذي استقال منه بسبب انتخابه في مجلس الجمهورية
عين بسام	بن تونس منداد	مستقل	تجدد انتخابه
ميشلي	ولد عودية	MRP	خلف أوحيون
بورقايدون	آيت علي محمد	مستقل	تجدد انتخابه
فورناسيونال	إيلول	مستقل تقدمي	خلف حسن

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص103.

الملحق رقم 07: الجدول يمثل نتائج انتخابات 1951م في وهران.[1]

نتائج انتخابات 1951في عمالة وهران:

الدائرة الإنتخابية	المنتخبون	الحزب أو التوجه السياسي	ملاحظات
معسكر	شكال علي	حر تقدمي(الأحرار التقدميين)	تجديد الإنتخاب
تيارت	غلام الله منور	حر	خلف بوتارن قادة
مستغانم	خوسة	حر	تجديد
سان دونيس دوسيق	بن حليمة	حر	تجديد
سيدي بلعباس	بن قادة	حر	تجديد
مغنية	بن سالم قادة	حر	تجديد
سعيدة	حميدة	حر تقدمي	خلف بودرية(حر)

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص104.

الملحق رقم 08: الجدول يمثل النتائج العامة لسنة 1951م.[1]

حول النتائج بشكل عام، الجدول التالي يوضح التغيرات التي طرأت:[1]

الأحزاب السياسية	الأعضاء الخارجون من مقاعدهم	المنتخبون
الحزب الشيوعي الجزائري	0	0
حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية	4	0
الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA	3	2
الفرع الفرنسي للعالمية العمالية	0	1
الحركة الراديكالية الشعبيةMRP	0	2
الأحرار التقدميين	6	7
الإتحاد الجزائري	0	2
الأحرار	17	16

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص106.

الملحق رقم 09: الجدول يمثل نتائج انتخابات 1954م في قسنطينة.[1]

نتائج انتخابات 1954 في عمالة قسنطينة:

الدوائر الانتخابية	المنتخبون	الحزب أو التوجه	ملاحظات
قسنطينة	بو يوسف	UDMA	خلف جيلاني مبارك
حيماب	حربي حواس	مستقل	أعيد انتخابه
الميلية	أرزو صالح	مستقل	خلف دماغ العتروس
قالمة	لخضاري	مستقل	أعيد انتخابه
عين البيضاء	بن عبود	مستقل	أعيد انتخابه
شاتودان دو رومال	آيت شعلال	مستقل	أعيد انتخابه
باتنة	عزيزي	مستقل	خلف بن خليل MDMA
بسكرة	تباني	مستقل	أعيد انتخابه
سطيف	فرحات عباس	UDMA	أعيد انتخابه
واد أميزو	بن عبيد	مستقل	أعيد انتخابه
أقبو	مصباح صالح	مستقل	أعيد انتخابه
مسيلة	بن سالم	اشتراكي داريكالي	خلف بن سالم عين منUDMA

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص108.

الملحق رقم 10: الجدول يمثل توزيع المقاعد في الجمعية الجزائرية والخاصة بالهيئة الثانية لانتخابات سنة 1954م من أجل تجديد نصف أعضاء الجمعية.[1]

الجدول الموالي يوضح توزيع المقاعد في الجمعية الجزائرية والخاصة بالهيئة الثانية لانتخابات سنة 1954 من أجل تجديد نصف أعضاء الجمعية[1]

الأحزاب السياسية	التشكيلة قبل تجديد نصف الأعضاء		المقاعد التي لا تتجدد	المقاعد المحددة من أجل التجديد	المنتخبون يوم-31-01 1954و-07-02 1954	ملاحظة
MTLD	04	00	04	00	00	-04
UDMA	05	02	03	03	05	ـــ
MRP	03	02	01	03	05	+02
RAD.SOC	01	00	01	01	01	ـــ
الأحرار	47	06	21	23	49	+02

[1]– حمري ليلى، مرجع سابق، ص109.

الملحق رقم 11: خريطة توضيحية للدوائر الانتخابية الهيئة الأولى والثانية في الجمعية الجزائرية.[1]

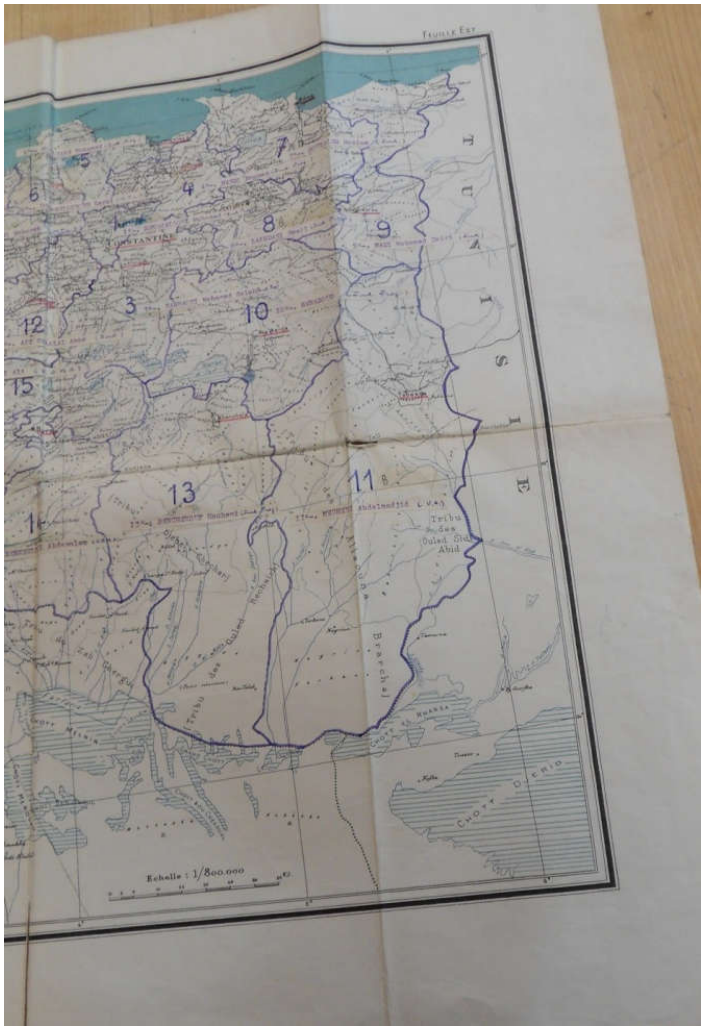

[1]- 81 F_{1191}, doss (carte politiques- délégués à l'assemblée algérienne – département et territoires du sud 1er et 2er Collèges - circonscriptions).

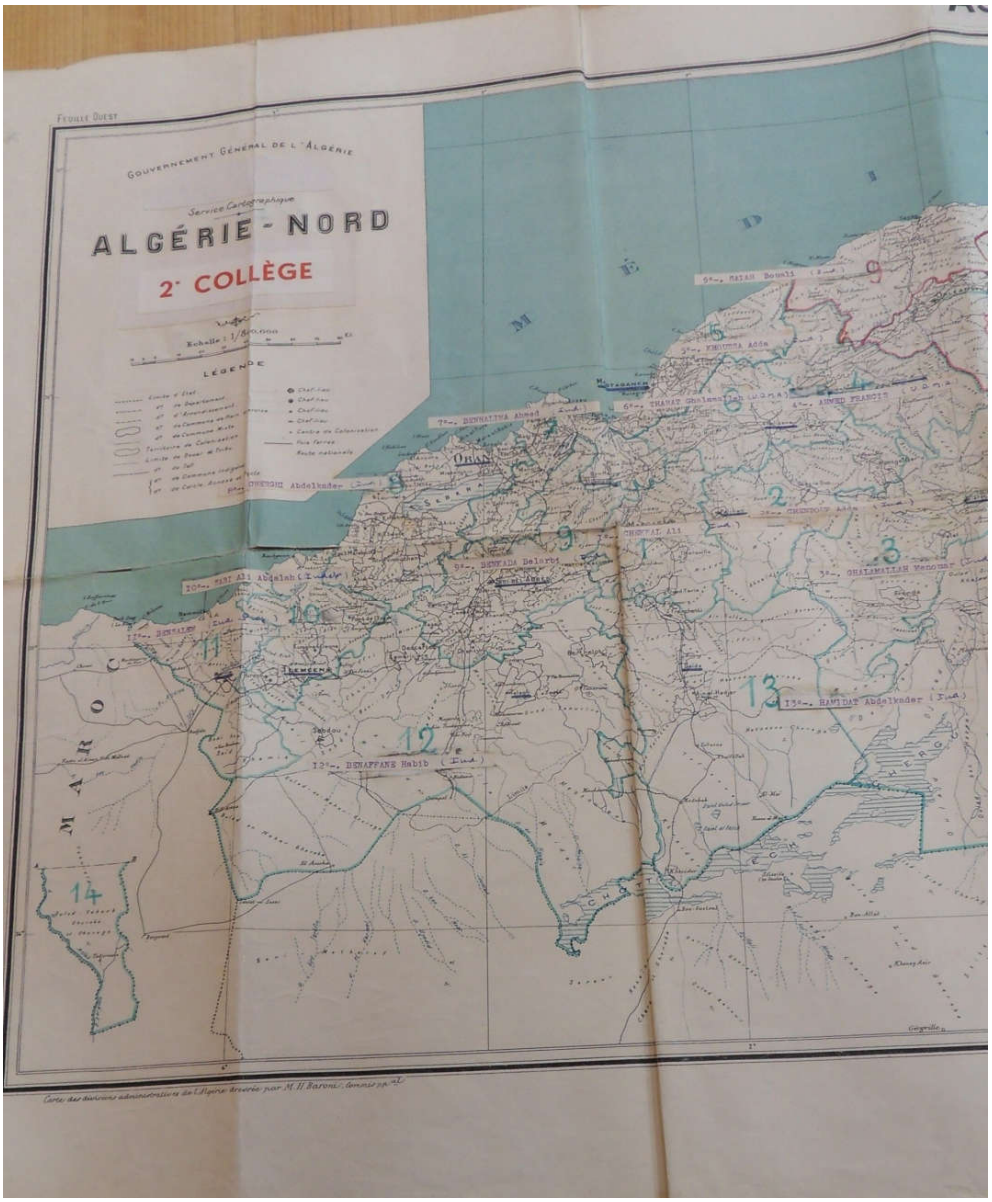
Feuille Ouest
Gouvernement Général de l'Algérie
Service Cartographique
ALGÉRIE - NORD
2e COLLÈGE
Légende
Oran
MAROC
12
13
14

الملحق رقم 12: الوثيقة تمثل الدوائر الانتخابية على مستوى الهيئة الثانية الخاصة بالمجلس الجزائري.[1]

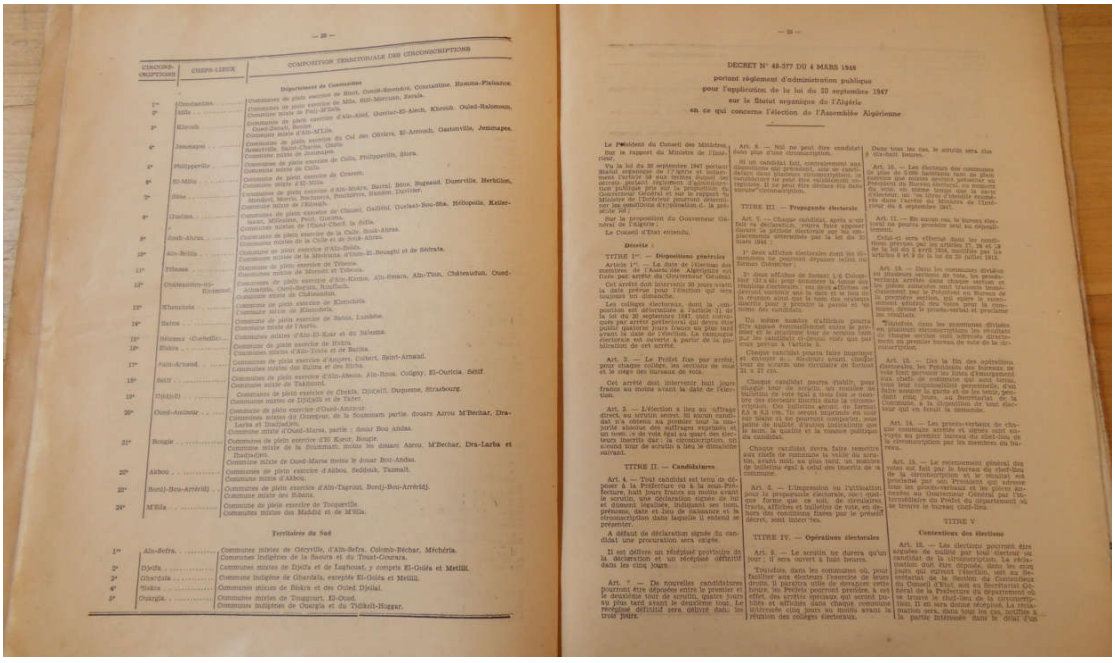

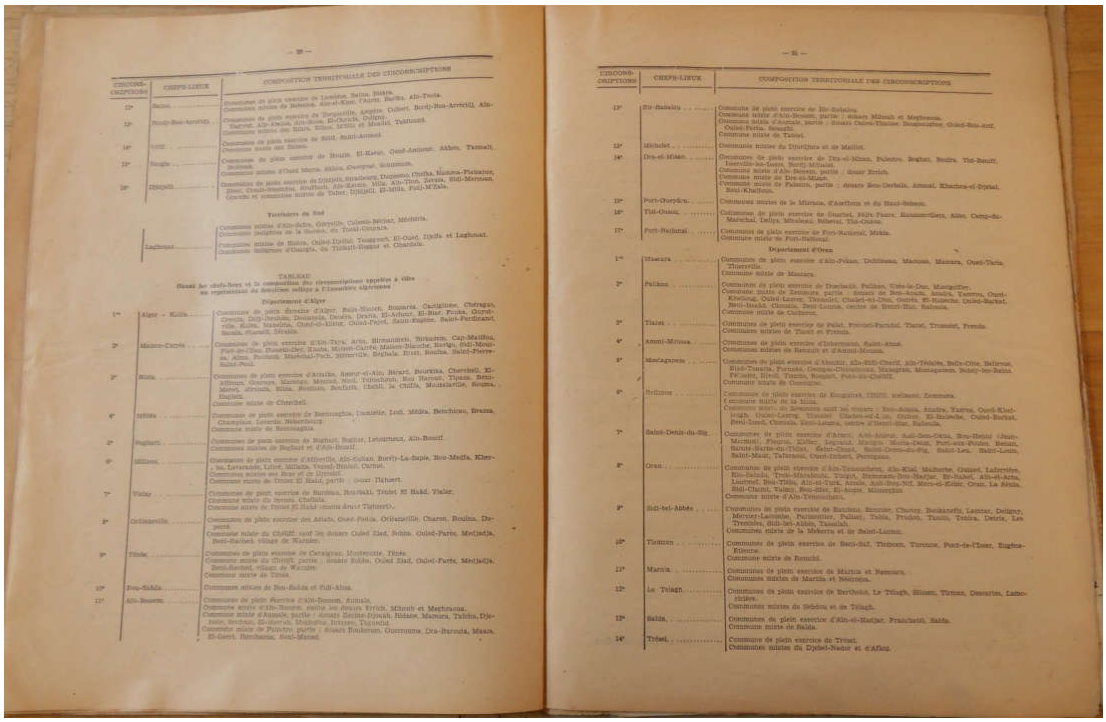

[1]- 81 F_{1191}, doss (carte politiques- délégués à l'assemblée algérienne – département et territoires du sud 1er et 2er Collèges - circonscriptions).

الملحق رقم 13: الوثيقة تمثل أول جلسة للجمعية الجزائرية بعد انتخابها في 1948م.[1]

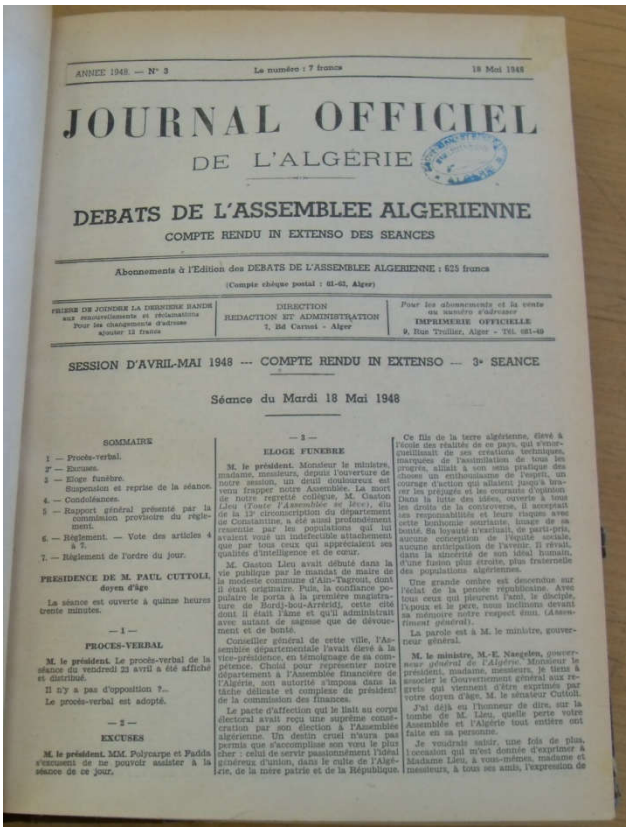

ANNEE 1948. — N° 3 — Le numéro : 7 francs — 18 Mai 1948

JOURNAL OFFICIEL
DE L'ALGÉRIE

DEBATS DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE
COMPTE RENDU IN EXTENSO DES SEANCES

Abonnements à l'Edition des DEBATS DE L'ASSEMBLEE ALGERIENNE : 625 francs
(Compte chèque postal : 61-61, Alger)

PRIERE DE JOINDRE LA DERNIERE BANDE aux renouvellements et réclamations. Pour les changements d'adresse ajouter 11 francs

DIRECTION
REDACTION ET ADMINISTRATION
7, Bd Carnot - Alger

Pour les abonnements et la vente au numéro s'adresser
IMPRIMERIE OFFICIELLE
9, Rue Trollier, Alger - Tél. 681-49

SESSION D'AVRIL-MAI 1948 — COMPTE RENDU IN EXTENSO — 3e SEANCE

Séance du Mardi 18 Mai 1948

SOMMAIRE

1. — Procès-verbal.
2. — Excuses.
3. — Eloge funèbre.
Suspension et reprise de la séance.
4. — Condoléances.
5. — Rapport général présenté par la commission provisoire du règlement.
6. — Règlement. — Vote des articles 4 à 7.
7. — Règlement de l'ordre du jour.

PRESIDENCE DE M. PAUL CUTTOLI
doyen d'âge

La séance est ouverte à quinze heures trente minutes.

— 1 —

PROCES-VERBAL

M. le président. Le procès-verbal de la séance du vendredi 23 avril a été affiché et distribué.

Il n'y a pas d'opposition ?...

Le procès-verbal est adopté.

— 2 —

EXCUSES

M. le président. MM. Polycarpe et Padida s'excusent de ne pouvoir assister à la séance de ce jour.

— 3 —

ELOGE FUNEBRE

M. le président. Monsieur le ministre, madame, messieurs, depuis l'ouverture de notre session, un deuil douloureux est venu frapper notre Assemblée. La mort de notre regretté collègue, M. Gaston Lieu (Toute l'Assemblée se lève), élu de la 1re circonscription du département de Constantine, a été ainsi profondément ressentie par les populations qui lui avaient voué un indéfectible attachement que par tous ceux qui appréciaient ses qualités d'intelligence et de cœur.

M. Gaston Lieu avait débuté dans la vie publique par le mandat de maire de la modeste commune d'Ain-Tagrout, dont il était originaire. Puis, la confiance populaire le porta à la première magistrature de Bordj-bou-Arréridj, cette cité dont il était l'âme et qu'il administrait avec autant de sagesse que de dévouement et de bonté.

Conseiller général de cette ville, l'Assemblée départementale l'avait élevé à la vice-présidence, en témoignage de sa compétence. Choisi pour représenter notre département à l'Assemblée financière de l'Algérie, son autorité s'imposa dans la tâche délicate et complexe de président de la commission des finances.

Le parti d'affection qui le liait au corps électoral avait reçu une suprême consécration par son élection à l'Assemblée algérienne. Un destin cruel n'aura pas permis que s'accomplisse son vœu le plus cher : celui de servir passionnément l'Idéal généreux d'union, dans le culte de l'Algérie, de la mère patrie et de la République.

Ce fils de la terre algérienne, élevé à l'école des réalités de ce pays, qui s'enorgueillissait de ses créations techniques, marquées de l'assimilation de tous les progrès, alliait à son sens pratique des choses un enthousiasme de l'esprit, un courage d'action qui allaient jusqu'à braver les préjugés et les courants d'opinion. Dans la lutte des idées, ouverte à tous les droits de la controverse, il acceptait ses responsabilités et leurs risques avec cette bonhomie souriante, image de sa bonté. Sa loyauté n'excluait, de parti-pris, aucune conception de l'équité sociale, aucune anticipation de l'avenir. Il rêvait, dans la sincérité de son idéal humain, d'une fusion plus étroite, plus fraternelle des populations algériennes.

Une grande ombre est descendue sur l'éclat de la pensée républicaine. Avec tous ceux qui pleurent l'ami, le disciple, l'époux et le père, nous inclinons devant sa mémoire notre respect (tous l'Assemblée se lève) pieux.

La parole est à M. le ministre, gouverneur général.

M. le ministre, M.-E. Naegelen, *gouverneur général de l'Algérie.* Monsieur le président, madame, messieurs, je tiens à associer le Gouvernement général aux regrets qui viennent d'être exprimés par votre doyen d'âge, M. le sénateur Cuttoli.

J'ai déjà eu l'honneur de dire, sur la tombe de M. Lieu, quelle perte votre Assemblée et l'Algérie tout entière ont faite en sa personne.

Je voudrais saisir une fois de plus, l'occasion qui m'est donnée d'exprimer à Madame Lieu, à vous-mêmes, madame et messieurs, à tous ses amis, l'expression de

[1]- J.O.A, débats de l'assemblée algérienne, p1.

الملحق رقم 14: الوثيقة تمثل مجموعة الـ 61.[1]

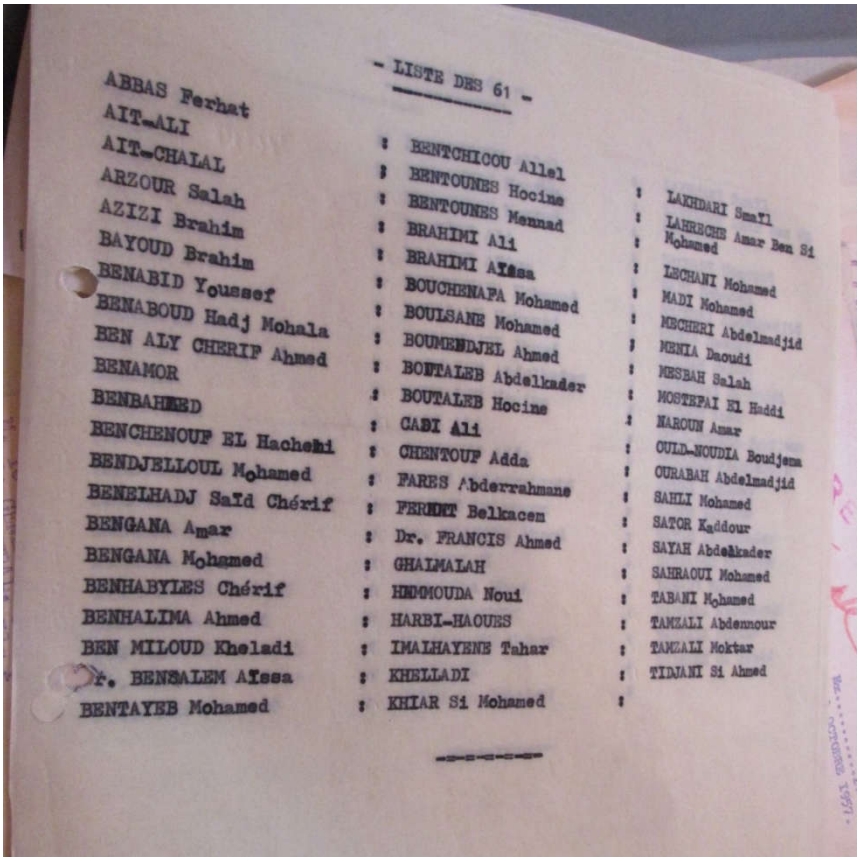

- LISTE DES 61 -

ABBAS Ferhat
AIT-ALI
AIT-CHALAL
ARZOUR Salah
AZIZI Brahim
BAYOUD Brahim
BENABID Youssef
BENABOUD Hadj Mohala
BEN ALY CHERIF Ahmed
BENAMOR
BENBAHEED
BENCHENOUF EL Hachemi
BENDJELLOUL Mohamed
BENELHADJ Saïd Chérif
BENGANA Amar
BENGANA Mohamed
BENHABYLES Chérif
BENHALIMA Ahmed
BEN MILOUD Kheladi
Dr. BENSALEM Aïssa
BENTAYEB Mohamed
BENTCHICOU Allel
BENTOUNES Hocine
BENTOUNES Mennad
BRAHIMI Ali
BRAHIMI Aïssa
BOUCHENAFA Mohamed
BOULSANE Mohamed
BOUMENDJEL Ahmed
BOUTALEB Abdelkader
BOUTALEB Hocine
CABI Ali
CHENTOUF Adda
FARES Abderrahmane
FERROT Belkacem
Dr. FRANCIS Ahmed
GHALMALAH
HEMMOUDA Noui
HARBI-HAOUES
IMALHAYENE Tahar
KHELLADI
KHIAR Si Mohamed
LAKHDARI Smaïl
LAHRECHE Amar Ben Si Mohamed
LECHANI Mohamed
MADI Mohamed
MECHERI Abdelmadjid
MENIA Daoudi
MESBAH Salah
MOSTEFAI El Haddi
NAROUN Amar
OULD-NOUDIA Boudjema
OURABAH Abdelmadjid
SAHLI Mohamed
SATOR Kaddour
SAYAH Abdelkader
SAHRAOUI Mohamed
TABANI Mohamed
TAMZALI Abdennour
TAMZALI Moktar
TIDJANI Si Ahmed

[1]- $3F_{141}$, doss (les 61).

قائمة البيبليوغرافيا

I. المصادر والمراجع الفرنسية:

1. المصادر:

أ. الوثائق الأرشيفية:

- $5I_{13}$, doss (Chekkal Ali).
- 11 CAB // 106, doss (Cabinet Soustelle 106).
- $81F_{1191}$, doss (carte politiques- délégués à l'assemblée algérienne -département et territoires du sud 1er et 2er Collèges – circonscriptions).
- $3F_{141}$, doss (les 61).

ب. المصادر المطبوعة:

1. Journal officiel de l'Algérie, les dèbats de l'assemblée algérienne, 1 juillet 1948.
2. J.O.A Dèbats, juillet, 4.5.6.
3. J.O.A Dèbats, 4.5.6 juillet 1948.
4. J.O.A Dèbats, 01 fevrier, 1949.
5. J.O.A Dèbats, 08 Avrile 1949.
6. J.O.A Dèbats, 21 juine 1949.
7. J.O.A Dèbats, 24 Juin, 1949.
8. J.O.A Dèbats, 15 mars, 1950.
9. J.O.A Dèbats, 15 Juin 1950.
10. J.O.A Dèbats, 16 décembre, 1950.
11. J.O.A Dèbats, 03 Juillet 1951.
12. J.O.A Dèbats, 22 Janvier 1952.
13. J.O.A Dèbats, 31 mars, 1952.
14. J.O.A Dèbats, 4 juin 1952.
15. J.O.A Dèbats, 17 juin 1952.
16. J.O.A Dèbats, 02 juillet, 1952.
17. J.O.A Dèbats, 13 Janvier 1953.
18. J.O.A Dèbats, 20 mars 1953.
19. J.O.A Dèbats, 19 mars, 1953.
20. J.O.A Dèbats, 26 mars, 1953.
21. J.O.A Dèbats, 16 juin 1954.
22. J.O.A Dèbats, 28 janvier 1955.
23. J.O.A Dèbats, 23 mars, 1955.
24. J.O.A Dèbats, 21 december 1955.

2. القواميس:

1. Cheurfi Achour, Dictionnaire des Localités Algériennes, (villes villages hameaux qsars et douars mechetaset lieux -dits) casbah Edition, Alger, Algérie, 2011.

II. المصادر والمراجع العربية:

1. المصادر بالعربية:

1. محمد بن الأمير عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (سيرته السيفية)، غرزوزي وجاويش، مصر، 1903م.

2. المراجع العربية:

1. اجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، تر: جمال فاطمي وآخرون، شركة الأمة للطباعة والتوزيع، الجزائر، مج02.
2. إشبودان العربي، مدينة الجزائر العاصمة، تر: جناح مسعود، دار القصبة للنشر، حي سعيد حمدين، الجزائر، 2007.
3. بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر.
4. بن داهة عدة، معسكر عبر التاريخ، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2005.
5. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.
6. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
7. رخيلة عامر، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
8. زبيري العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
9. زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائريون والثورة التحريرية، ج01، دار هومة، الجزائر، 2012.
10. سامعي اسماعيل، انتفاضة 8 ماي 1945م بقالمة ومناطقها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، قالمة، د.ط، 2004.
11. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الحركة الوطنية؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج3، ط4، 1992، ص255.
12. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر.
13. طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956م، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012.
14. طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر 1947-1956، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ط1.
15. طاعة سعد، مقتطفات من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، دار كوكب العلوم، د ط، الجزائر، 2021.
16. عباس محمد، نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، ط2006.
17. عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية، مج 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
18. العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1984، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
19. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951م، تر: أمحمد بن بار، ج02، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ط 2012.
20. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2012.
21. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين 1830-1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008.
22. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين بين تاريخ الجزائر 1830-1954م، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008.

23. مقلاتي عبد الله، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمر من الاحتلال الي الفاتح نوفمبر 1954، موسوعة التاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزبان، الجزائر، 2013.
24. مقلاتي عبد الله، مرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
25. مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصبة، الجزائر، 2003.
26. هاينريش فون مالستان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر: أبو العيد دودو، ج1-2، ط1، دار الأمة، 2008.

3. الأطروحات والمذكرات:

1. بحري روميسة، شهادة عيان حول انعكاسات مجازر 8 ماي 1945 في الغرب الجزائري (مستغانم أنموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022-2023.
2. بن نعماني سيد أحمد، دائرة سطيف: دورها في انتفاضة 08 ماي 1945 (دراسة اجتماعية سياسية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بالعباس، 2015-2016.
3. بن عمران حنان، سهيلة روابحية، القانون العضوي للجزائر، 20 سبتمبر 1947 وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2022/2021.
4. بوعاتي هدى، زروق سارة، مجازر 8 ماي 1945 من خلال الكتابات التاريخية الجزائرية والفرنسية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ عام قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2017-2018.
5. بوعلتي هدى، زروق سارة، مجازر 08 ماي 1945 من خلال الكتابات التاريخية "الجزائرية الفرنسية"، مذكرة ماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.
6. بوقلقول عيسى، النواب المسلمون بالمجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956م، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2021/2020.
7. بوقلقول عيسى، النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020-2021.
8. حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956م، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1، 2014-2015.
9. حمري ليلى، عبد الرحمان فارس 1911-1991، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اختصاص أعلام الجزائر 1830-1962، قسم التاريخ علم الآثار، جامعة وهران، 2005-2006.
10. جاكر لحسن، الحركة الوطنية في معسكر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2080-2093.

11. دبشي هاديا، حداد يسرى، الكفاح السياسي في مدينة قالمة 1939-1954، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2021.
12. سعاد العياشي، بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني (1790-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر من قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2015-2016.
13. سليمانى نبيل، دراسة تصميم وتنفيذ مشروع نظام معلومات جغرافى لتسير المجال، حالة ولاية سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية الإقليمية، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.
14. صونيا زغدودي، العلاقة بين مقاومتي الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي (1830-1848م)، مذكرو مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020.
15. العناق خولة، فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين 1927-1938، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص وطن عربي معاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 2020-2021.
16. قاريشي نسيمة، الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائري، دوره في الحركة الوطنية 1956-1996م، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر.
17. قاسم عابدية، الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري (1954-1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الانسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2009-2010.
18. قاضى سهام، شيخاوي حورية، حركة أحباب البيان والحرية وحزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (1944-1956م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، جامعة إبن خلدون تيارت، 2016-2017.
19. قرمان عبد القادر، عمران وعمارة مدينة معسكر في العهد العثماني، دراسة أثرية عمرانية ومعمارية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر 2،2014-2015.
20. قريشي نسيمة، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ودوره في الحركة الوطنية (1946-1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2014-2015.
21. كبيش عبد الحكيم، التعدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لسطيف، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في تهيئة المجال، تخصص الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010-2011.
22. كواحلة لبنى، سقوالي ريم، النوادي والجمعيات ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، 2022-2023.
23. مرزوقي خالد، ضيف الله محمد، الجزائر أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، تخصص المغرب العربي المعاصر، 2020-2021.

24. مرفو نوال، سدود سمية، النوادي والجمعيات الثقافية بالغرب الجزائري 1870–1954م، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر قسم التاريخ جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016–2017.
25. جوامع نور الهدى، سعيدي أسماء، دستور 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة منه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص المقاومة والحركة الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2023/2022.
26. علي زغلاش أسماء، قانون 20 سبتمبر 1947 والمواقف المختلفة منه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018/2017.
27. مومني فتيحة، بن جدو وسام، قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017/2016.

4. المجلات:

1. أورنيد طيب، نشاط الكشافة الإسلامية في معسكر من التأسيس إلى قيام ثورة نوفمبر1954م، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج18، ع01، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، 2022.
2. ببرم كمال، احتلال منطقة سطيف وتطور حركة الإستطان الأوروبي بها بين سنتي 1838–1900م، مساهمة تاريخية، المجلة التاريخية الجزائرية، ع1، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، افريل 2017.
3. بن سعدون اليامين، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك، تاريخ الجزائر السياسي 2،
4. بن شعبان السبتي، مجازر 8 ماي 1945 بمنطقة قالمة وبداية الطريق نحو نوفمبر 1954، المجلة التاريخية الجزائرية، جانفي 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
5. بن عتو بلبروات، المستوطنات الأوروبية بمعسكر وأحوازها في أوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة عصور جديدة، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بالعباس، ع14–15، أكتوبر 2014م.
6. جاكر لحسن، انتخابات المجلس الجزائري في معسكر 11/4 أفريل 1948، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، قسم التاريخ، المركز الجامعي معسكر، ع03، ديسمبر 2008.
7. حداد سارة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900–1919م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، ع02، 2023، مج09.
8. حنفوق إسماعيل، الأوضاع العامة في المنطقة الأولى من الولاية الأولى قبل 1954م، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج06، ع02، 2021، جامعة باتنة.
9. خليل كمال، الكشافة الإسلامية الجزائرية بسطيف، نشاط فوج الحياة (1930–1954م)، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، مج12، ع25، 2019، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف 02.
10. عبد الحليم قادري، نشاط الحركة الوطنية الجزائرية من خلال أرشيفها الصحفي، المجلة الوطنية للدراسات العامية الأكاديمية، مج05، ع02، جامعة باتنة 1.
11. عبد الغفور نصر الدين المقاومة السلمية بالعرائض والشكايات: قبائل بني ورثيلان وبني يعلي وقرقور (سطيف) 1840–1900 أنموذجا، مج13، ع01، مجلة عصور جديدة، ماي 2023، جامعة وهران 1، الجزائر.
12. عبد القادر سلاماني، جرائم الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري (منطقة معسكر أنموذجا 1830–1847م)، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بشار، مج 12، ع25، 2020.

13. عبد القادر سلاماني، موافق سكان الغرب الجزائري من الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران (1830–1832)، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج6، ع1، 2020.
14. عبيد بوداود، معسكر المجتمع والتاريخ، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية لجامعة معسكر، مكتبة الرشاد للطباعة والنش، الجزائر،2014م.
15. غراب سمية، السياحة الداخلية لولاية سطيف، الواقع والأفاق، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، مج03، ع05، 2020.
16. قشيش فتيحة، موقف المستوطنين الأوربيين من مشاريع الإصلاح الفرنسية بالجزائر 1919–1947م، مجلة مدارات تاريخية، مج 1، ع1، جوان 2019، جامعة الجيلالي بونعامة.
17. لباز الطيب، التطورات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وردود الفعل الاستعمارية 1945– 1954، مجلة دراسات تاريخية، مج 9، ع1، جامعة زيان عاشور الجلفة، سبتمبر 2021.
18. نقروش حميد، في أصول الظاهرة المرابطية في منطقة القبائل: نظرة حول المفاهيم: الرباط، المرابط، الضاهرة المرابطية، الشريفية والفقيه، مجلة أفاق فكرية، د.ع، د.مج، 2018، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية.
19. هيلالي سلوى، مجلة هيروديت للعلوم الإنسانية، جامعة محمد لامين دباغين سطيف 2، مج06.

5. المعاجم العربية:

1. كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، شخصيات–أماكن–أحداث–معارك، ط1، ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020.

6. المواقع الالكترونية

1. لوموند، "إلغاء كافة المجالس المحلية وانتخاب مجلس تأسيسي يطالب به السيد مصباح نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السابق"، نشر في 16 افريل 1956م، موقع أرشيف Le monde، تاريخ الاطلاع 12 أفريل 2025م، https://www.lemonde.fr/archives
2. la carrière de M. Ali chekkal", le monde, 28 mai 1957.

نقلا عن الرابط http//www.Le monde.fr/archives تم الإطلاع عليه بتاريخ في 22 أفريل 2025.

3. une enquête de TAM, "chekkal Ali délégué à l'assemblée algériene a relevé de défi des séparatistes, L'Hebdom Adaire de lunion frarsaise, numéro 314, 7 Aout 1948, Rue D'isly, Mgerps, p13.

نقلا عن الرابط https://gallica.bnf.Fr تم الاطلاع عليه بتاريخ 19 أفريل 2025.

4. https://elmouhami.com/، شخصيات لها تاريخ، 07 جوان 2025 السبت 20:30.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
بسملة	
كلمة شكر	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: الوضع العام للجزائر (1945-1948م)	
المبحث الأول: أحداث 08 ماي 1945م وانعكاساتها	08
المبحث الثاني: إصدار الدستور المنظم للجزائر 20 سبتمبر 1947م	17
الفصل الأول: التعريف بالمحامين	
المبحث الأول: المحامي مصباح صالح (1912م)	30
المبحث الثاني: المحامي شكال علي (1896-1956م)	35
المبحث الثالث: المحامي قدور ساطور (1913-1997م)	43
الفصل الثاني: القضايا المطروحة من قبل المحامين الثلاثة في دورات المجلس الجزائري (1948-1956م)	
المبحث الأول: انتخابات المجلس الجزائري (1948-1951-1954م)	52
المبحث الثاني: القضايا المطروحة من طرف المحامين الثلاثة	61
خاتمة	84
الملاحق	88
قائمة البيبليوغرافيا	105
فهرس المحتويات	
ملخص	

ملخص الدراسة:

تركز هذه الدراسة على شخصيات بارزة بغرض التعريف بها وإبراز أهميتها ودورها المؤثر وهم مصباح صالح، شكال علي، ساطور قدور من خلال نشأتهم، وسيرورة حياتهم المهنية والسياسية، كما تسعى الدراسة إلى تبيان أدوارهم الفعالة داخل المجلس الجزائري ومعرفة واكتشاف أهم القضايا المطروحة من قبلهم فيه، وكيف وظف هؤلاء مهنتهم في المجلس مع الأوضاع السائدة في الجزائر آنذاك خلال الفترة الممتدة من (1947–1956م).

الكلمات المفتاحية: المحامين المستقلين، المجلس الجزائري (1947–1956م)، القضايا المطروحة في المجلس الجزائري، مصباح صالح، شكال علي، قدور ساطور

Study Summary

This study focuses on prominent figures with the aim of introducing them, highlighting their significance, and showcasing their influential roles. These figures are Mesbah Saleh, Chekkal Ali, and Sattor Kadour, examined through their upbringing and the trajectory of their professional and political lives. The study also seeks to elucidate their active roles within the Algerian Council, identifying and exploring the key issues they raised therein. Additionally, it examines how these individuals leveraged their professions within the Council in light of the prevailing conditions in Algeria during the period spanning 1947 to 1956.

Keywords: Independent lawyers, Algerian Council (1947-1956), issues raised in the Algerian Council, Mesbah Saleh, Chekkal Ali, Sator kadour.